

وقع الإبادة في غزة على مستقبل العالم وقراءة القضية ال فلسطينية

وقائع مؤتمر مواطن الثلاثين

جلبير الأشقر

أنجيلا ديفيس

مضر قسيس

رالف وايلد

ديكلان كيرني

جورج جقمان

ووتر فاندن هول

خالدة جرار

كي جي نوه

طارق صادق

منيس الفار

بيان عرقاوي

هاريس دايمانندس

أسامة دياب

سلام بطمة

سليم أبو ظاهر

وقع الإبادة في غزّة على مستقبل العالم وقراءة القضية الفالسطينيّة

وقائع مؤتمر مواطن الثلاثين

وقع الإبادة في غزة على مستقبل العالم وقراءة القضية الفلسطينية

ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية

The Impact of the Genocide in Gaza on the Future of the World and the Reading of the Palestinian Question

Part of the series: Critical Interventions

نشر لأول مرة في سنة 2026، ببرزيت

من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة ببرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-28-9 (النسخة الورقية)

978-9950-408-29-6 (النسخة الإلكترونية)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – جامعة ببرزيت

2026. هذا الكتاب مُصنّف مرخص بموجب رخصة المشاع

الإبداعي يُسبب المُصنّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0

دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar>



مضر قسيس وآخرون

وقع الإبادة في غزة على مستقبل العالم وقراءة القضية الفلسطينية

وقائع مؤتمر مواطن الثلاثين

220 صفحة، 15*21 سم

- | | | |
|-------------------|----------------------|-------------------|
| 1. الإبادة في غزة | 2. القضية الفلسطينية | 3. النظام العالمي |
| 4. القانون الدولي | 5. بناء المستقبل | 6. فلسطين |
| أ. العنوان | ب. السلسلة | |

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة ببرزيت

www.muwatin.birzeit.edu



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

المحتويات باللغة العربية

ج	المساهمون في الكتاب
1	مقدمة مضر قسيس
9	تحية أنجيلا ديفيس
11	غزة بصفتها المسمار الأخير في نعش الليبرالية الأطلسية جلبير الأشقر
23	العالم ما بعد غزة جورج جقمان
33	التغيير العالمي التقدمي ممكن: مركزية فلسطين ومستقبل سياسات التحرر الوطني ديكلان كيرني
45	موت القانون الدولي رالف وايلد
57	التحولات الجيوسياسية على صعيد النظام العالمي كي جي نوه
65	الرأسمالية والعنف في منظومة السجون الإسرائيلية في زمن الإبادة خالدة جرار

- الجامعات بوصفها قوى تحررية: تفكيك سياسات حقوق الإنسان في
الجامعات الأوروبية.....89
ووتر فاندنهل
- الاقتصاد السياسي للاحتجاجات: الحراك الطلابي في الجامعات
الغربية والعربية في ظل الإبادة الجماعية في غزة.....115
بيان عرقاوي، منيس الفار، طارق صادق
- الإبادة الجماعية المشتركة: الإنسان والطبيعة في النظام
العالمي الجديد.....129
سلام بطمة
- نحو أنطولوجيا اقتصادية للحراك المناهض للإبادة.....161
أسامة دياب
- غزة بعد الدمار: إعادة الإعمار والاقتصاد السياسي للأزمة الدائمة.....177
هاريس دايماندس
- غزة بين الإبادة وإعادة التخلي: تحولات المكان وخطاب الإعمار.....197
سليم أبو ظاهر

المساهمون في الكتاب

سليم أبو ظاهر

مستشار وباحث أكاديمي متخصص في الاقتصاد السياسي الحضري واللامساواة المكانية، يتمحور عمله واهتمامه حول إعادة الإعمار وإعادة تشكيل المدن بعد الصراع، إضافة إلى دراسات السكان الأصليين، والتاريخ الاجتماعي-الاقتصادي الحديث. أنهى زمالة أبحاث ما بعد الدكتوراه في معهد الدوحة للدراسات العليا، ويحمل درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت.

جلبير الأشقر

أستاذ فخري في دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن. له كتب عدة، منها: «صدام الهمجيات»، «السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط» (مع نعوم تشومسكي)، «العرب والمحركة النازية: حرب المرويات العربية - الإسرائيلية»، «الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية»، و«الحرب

الباردة الجديدة: الولايات المتحدة وروسيا والصين، من كوسوفو إلى أوكرانيا».

سلام بطمة

طالبة ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، وحاصلة على منحة التفرغ للدراسة والبحث في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان. عملت سابقاً في مجال الصحة النفسية والمجتمعية في عدة مؤسسات محلية وعالمية. تعكف على إعداد رسالة ماجستير بعنوان «عالمية الأزمة وقيود الاستعمار: السيادة المنقوصة والتهديد المشترك للإنسان والبيئة في فلسطين: نحو تحليل للشاشة المتزامنة للإنسان والطبيعة».

خالد جزار

باحثة متطوعة في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، تعمل على دراسة بعنوان «الأبعاد الطبقيّة والنوع الاجتماعيّة للحركة الأسيرة وانعكاساتها في المشروع التحرري». وهي أسيرة سابقة في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

جورج جقمان

عضو هيئة تدريس معتمد في جامعة بيرزيت. عمل سابقاً في الجامعة نفسها رئيساً لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، وعميداً لكلية الآداب، وعميداً مؤسساً لكلية الدراسات العليا. متخصص في الفلسفة وتاريخها، بما في ذلك الفلسفة الإسلامية مع اهتمام خاص بفكر الغزالي وابن رشد. له عدة دراسات منشورة في دوريات متخصصة، ومؤلف و/أو محرر لأربعة كتب، ويكتب في التحليل السياسي وحول قضايا مجتمعية لعدد من وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والأجنبية.

هاريس دايمانديس

طالب ماجستير في تخصص «إدارة الهجرة الجماعية والسكان المتنقلين» في جامعة أرسطو (اليونان). عمل سابقاً في المجال الإنساني مع اللاجئين والمهاجرين.

أسامة دياب

باحث في الاقتصاد السياسي والتنمية والحقوق الاقتصادية والبيئية. حاصل على الدكتوراه في النزاع والتنمية من جامعة غنت، ويعمل بصفة باحث ما بعد الدكتوراه في قسم الدراسات العربية في جامعة لوفان الكاثوليكية. تتركز اهتماماته البحثية على تحليل الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي غير المتكافئ لسياسات التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل، إضافة إلى دراسة آليات توزيع القيمة في هذه السياقات.

أنجيلا ديفيس

ناشطة سياسية وباحثة ومؤلفة، كانت عضواً فاعلاً في الحزب الشيوعي الأميركي وحزب الفهد الأسود. يمتد عملها الأكاديمي ليشمل الدراسات النسوية، والدراسات الأمريكية الإفريقية، والنظرية النقدية، وثقافة الموسيقى الشعبية والوعي الاجتماعي، بالإضافة إلى فلسفة العقاب، وخاصة فيما يتعلق بالسجون والسجون النسائية. وهي عضو مؤسس في منظمة المقاومة النقدية. شملت حياتها فترة سجن ومحاكمة بارزة في أوائل السبعينات، ومن ثم بنت مسيرة أكاديمية متميزة في جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، مع الاستمرار في نشاطها السياسي من خلال الكتابة والمحاضرات العامة. من أبرز منشوراتها كتاب «النساء والعرق والطبقة» (1981)، وكتاب «هل عفا الزمن على السجون؟» (2003).

طارق صادق

عميد كلية الأعمال والاقتصاد في جامعة بيرزيت، ويحمل درجة الدكتوراه من جامعة إيفري (فرنسا).

بيان عرقاوي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم المالية والمصرفية في جامعة بيرزيت. حاصلة على الدكتوراه من جامعة بوند في أستراليا. تركز اهتماماتها البحثية في النظريات القانونية للتنمية المالية. عملت مديرة للتحليل المالي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قبل أن تلتحق بالحقل الأكاديمي. وهي كذلك ناشطة في حماية حقوق الحيوان.

منيس الفار

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم المالية والمصرفية في جامعة بيرزيت. حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وشهادة ماجستير ثانية في العلوم الإدارية، تركز علوم مالية ومصرفية من جامعة ادنبرة (المملكة المتحدة). تركز اهتماماتها البحثية في حوكمة الشركات ودراسات النوع الاجتماعي.

ووتر فاندنهل

باحث قانوني وعضو هيئة أكاديمية في جامعة أنتويرب، متخصص في حقوق الإنسان وحقوق الأطفال. تُركّز أبحاثه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى التزامات حقوق الإنسان العابرة للحدود التي تتحملها الدول والشركات. وقد شغل كرسي اليونيسف لحقوق الأطفال، ويرأس منظمة Broederlijk Delen التي تركز على العدالة والتنمية.

مضر قسيس

مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، ويشغل في الجامعة نفسها مديراً لمبادرة كرامة البحثية، وعضوية الهيئة الأكاديمية لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومديراً لبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقع اهتماماته البحثية الراهنة ضمن تراث فلسفة الممارسة، وتشمل: التحول الديمقراطي، ونزع الاستعمار والتحرر، ومفهوم الكرامة والحياة اليومية، وأخلاق البحث العلمي، والفساد السياسي، والشعبوية.

ديكلان كيرني

سياسي جمهوري إيرلندي من أيرلندا الشمالية، وعضو بارز في حزب شين فين. يشغل عضوية الجمعية التشريعية (MLA) عن دائرة جنوب أنترم، وقد تولّى منصب الوزير المساعد في الحكومة التنفيذية لأيرلندا الشمالية (2020-2022). في العام 2024، تحدث في جوهانسبرغ خلال مؤتمر عالمي لمناهضة الفصل العنصري دعماً لفلسطين، داعياً إلى حملة مشابهة لتلك التي أنهت الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما ألقى كلمة في تجمع تضامني في بلفاست للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. ودعا علناً الحكومة الإيرلندية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، إلى الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين.

كي جي نوه

محلل سياسي، وصحفي، ومدرس، ومؤلف، متخصص في الجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي لمنطقة آسيا-المحيط الهادئ. في العام 2024، خلال ندوة عبر الإنترنت حول المناخ نظمتها CodePink، ربط بين العسكرية والعدالة المناخية وفلسطين،

مؤكداً أن العسكرية (بما في ذلك الحرب والاقتصادات الممأسسة عسكرياً) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالظلم العالمي، بما في ذلك ما يُمارس ضد الفلسطينيين. وانتقد بشدة في عدة مقابلات القوى الغربية لدورها في دعم إسرائيل، وصور العنف في غزة كجزء مما يسميه «الإبادة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة».

رالف وايلد

أستاذ القانون الدولي في الكلية الجامعية في لندن (UCL). شغل عضوية الهيئات التنفيذية لكل من الجمعية الأميركية للقانون الدولي والجمعية الأوروبية للقانون الدولي وجمعية القانون الدولي، كما شغل مناصب زائرة في عدة جامعات عربية وأميركية، وكان زميل السلام في معهد السلام لجزر أولاند. قدم استشارات قانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال مفاوضات السلام مع إسرائيل، ولعدة منظمات فلسطينية لحقوق الإنسان. كما عمل مستشاراً أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن فلسطين، وأمام محكمة العدل الدولية في قضية الرأي الاستشاري لعام 2024 حول عدم شرعية وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قضية الرأي الاستشاري لعام 2025 حول واجبات إسرائيل تجاه الأمم المتحدة والدول في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي القضية الجارية، جنوب أفريقيا ضد إسرائيل المتعلقة باتفاقية الإبادة الجماعية.

مقدمة

مضر قسيس

انعقد المؤتمر مواطن السنوي الثلاثون، بعنوان «وقع الإبادة في غزة على مستقبل العالم وقراءة القضية الفلسطينية» يومي 2 و3 كانون الأول/ ديسمبر 2025، في لجة النظام العالمي، الذي وصلت أزمته مستوى التهديد بانهييار الحضارة الإنسانية ودمار الكوكب الذي يأويها. هذا هو ما كشفت عنه همجية القوى المتوحشة التي جعلت من غزة معرضاً للدمار والقتل، ومسرحاً لممارسة جريمة منظمة دولياً؛ فقد شكّل التكافل الجنائي مع المعتدي سابقة لم يشهد العالم مثيلاً لها منذ الحرب العالمية الثانية. فما شهدناه في غزة أشبه بمحفل مافيات يخطط سلسلة من الجرائم ويورّع مهام تنفيذها على أعضائها، وينسق أدوارهم: بعضهم يخوض الحرب، وبعضهم يوفّر الإمدادات العسكرية، والبعض الآخر يطور سرديّة حول كون المعتدي ضحية، وآخر يخوض معركة قمع المتضامنين مع الفلسطينيين، وشيطنتهم، وبعضهم يعمل على بناء الخطابات الدعائية، والقانونية لإضفاء شرعية على

الفعل الإسرائيلي، وعمل ما يلزم من أجل إطالة أمد الفعل الإجرامي، وإبعاد المسائلة عن منفذيه.

شكل العدوان على غزة، وأحداث أخرى في بقع مختلفة من العالم، شاهداً على تقهقر القانون الدولي، ودفن إنجازات أربعة عقود تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وشطب مساهمات القوى التي تمثل غالبية سكان الكرة الأرضية (ما بات يعرف بالجنوب العالمي) في تشكيل النظام العالمي، وإعادة احتكار قيادة الإمبريالية العالمية (التي حلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية محل الإمبراطورية البريطانية) للمؤسسة الدولية. أي أن النظام العالمي لم يعد قادراً على إرساء السلام، أو إحقاق الحق، أو الحفاظ على كرامة الشعوب، وهو ليس مهتماً بذلك. ولذلك، فلا مناص أمام أحرار العالم من النضال في سبيل نظام عالمي قائم على أسس أخلاقية، تصون كرامة البشر، وتحترم حريتهم.

انتهت الحرب العالمية الثانية بالانتصار على النازية، ونشوء الحرب الباردة. أما اليوم، فالحرب الباردة باتت أكثر سخونة، والحرب على فلسطين لم تنته، ولن تنتهي قبل الانتصار على الصهيونية، أي على فاشية ما بعد النازية. إن ما رآه أحرار العالم في غزة هو أنهم مهددون، وأنهم أمام احتمالين: إما التحالف مع القوى الفاشية؛ أو أن ينخرطوا في الصراع ضد الفاشية في جميع تجسّداتها السياسية في الدول المختلفة، لأنهم أدركوا أن غزة اليوم هي رديف بولندا سنة 1939، بمعنى أنها جزء من عملية تحريك عجلة التوسع الفاشي في جميع الاتجاهات، وهي عملية لن يسلم منها أحد.

إن ما نشهده هو تاريخ يعيد نفسه. المأساة تتكرر. ولكن هذا لا يعني أنه يمكن للتاريخ أن يرجع إلى الوراء، ولكنه يعني أن الظروف والأسباب التي أنشأت الحربين العالميتين ما تزال

جاشمة. لقد أجهزت النيوليبرالية على الاشتراكية أولاً، ثم على دولة الرفاه والاقتصاد الكينزي. ولم تعد الترتيبات المؤقتة، التي صاغها المنتصرون لتجنب الحروب والجرائم الكبرى، ولو بشكل نسبي، بُعيدَ الحرب العالمية الثانية، سارية المفعول. لولا هذا التحول لما وقف العالم، أو جلّه، متفجعاً على محاولة إبادة غرّة، وعلى استمرار مشروع إبادة الضفّة الغربيّة، ومكّن دولة مارقة صغيرة، معتمدة على المعونات العسكرية، من الاعتداء على خمس دول ذات سيادة خلال أشهر قليلة، وذلك إبان حربها الإبادية في فلسطين.

ليست الحرب في غرّة مقدّمة لمستقبل قادم، بل هي تجسيد لواقع استجدّ منذ برهة، وممارسة لأحد نماذج مشاريع القوى الإمبريالية في حقبة الأولغاركية الفاشية، وتجربة لتقنيات ترسيخ النظام النيوليبراليّ في سياق صراعه من أجل البقاء، ومحاولته تجاوز أزمته باستخدام المزيد من الهيمنة والبطش. لقد أجهزت النيوليبرالية على الليبرالية، وباتت الأخيرة منتهية الصلاحية. لذلك باتت الأنظمة السياسية لا تحتمل التعددية. وباتت الشعبوية نمطاً سياسياً دارجاً.

ولهذا السبب، لم يعد تعدّد الأحزاب مؤثراً في تشكيل السياسة، ولم تعد الأحزاب لاعباً مؤثراً أصلاً. بات مبدأ التداول السلمي للسلطة فارغاً، فلا مفعول لآليات تداول السلطة على أصحاب السلطة الفعليين، فالاحتكارات وأعوانها في الأجهزة الأمنية والجيوش، باتت محصنة من آثار تداول السلطة. وصارت الآراء المعارضة تُدرج، في كثير من الأحيان، ضمن فئة خطاب الكراهية، أو المواقف الراديكالية. واختلطت الأولويات، فعادت ازدواجية المعايير ممارسة طبيعية، كما في القرون الوسطى، وكما في الظرف الاستعماريّ، وصارت الأصوات المنشغلة بمكافحة خطاب الكراهية تطفئ على الأصوات الكارهة للهيمنة والقمع والإبادة، فيتم قمع المتضامنين في ضحايا مشروع

الإبادة الصهيوني، والزج بهم في السجون. هكذا بات الاستهتار بالحريّات المدنيّة سمة العصر. لقد نجحت النيولبراليّة في وضع غشاوة على أعين الكثيرين، ولكنّ الناس ملّوا الظلام، وبدأوا بالبحث عن النور، ولذلك نجد الحركات الرافضة للواقع الراهن، بشتى تجلّياته، تعمّ العالم.

إذن، الحرب على غزة هي نموذج للحرب على بقايا الليبراليّة من جهة، وضدّ القوى التي تقاوم الصعود الفاشيّ من جهة أخرى. ويمكنها أن تتكرّر في أماكن أخرى من العالم. وبالتالي، لا مناص من مواجهة أسباب هذا النموذج، والعمل على اقتلاع جذوره، فهو غير مقتصر على حكومة اليمين المتطرّف في إسرائيل، التي صُمّمت لتنفيذ المهمّة، وليست هي من ابتدعها. هذا لا يعني أنّ المؤسّسة الصهيونيّة ليست شريكة في التصميم، ولكنّها ليست وحدها. والأمر لا يقتصر على إسرائيل، فالصهيونيّة لم تنشأ في إسرائيل، ولم تحصر نفسها فيها. وعداؤها للفلسطينيّين ليس لأنّهم فلسطينيّون، بل لأنّهم هنا، ولأنّهم يتحدّونها، ولأنّهم يقفون في طريق توسّعها. أمّا حلفاؤها في أنحاء العالم، الذين نبتوا من ذات الجذور، فيعادون شعباً وقوى أخرى، في إيران، وإيرلندا، وبنما، والتاميل، وتشيلي، ورواندا، والسودان، وسورية، والصين، والعراق، وفنزويلا، وفيتنام، وكشمير، وكوبا، وكوريا، والكونغو، ولبنان، ومصر، ونيكاراغوا، وهايتي، واليمن. وهذه قائمة قصيرة من الأماكن والشعوب التي جرى الاعتداء عليها بحجّة خطرها، وتخلفها، وإرهابها. لكن في حقيقة الأمر، تمّ الاعتداء بسبب الطمع في مواردها، وعدم امتثالها للإملاءات الإمبرياليّة!

ابتدعت الإمبرياليّة الصهيونيّة هنا؛ وإي سنغ مان في كوريا، وبينوشيه في تشيلي، وشيانج كاي شيك في تايوان، وموبوتو سيسسي سيكو في الكونغو، ونغو دينه ديم في فيتنام

الجنوبية،^[1] وابتدعت القاعدة، وداعش. الأمثلة كثيرة بالطبع، والرواية متكررة، وخلاصتها، في الحالة الفلسطينية، أنَّ الصهيونية تجنّدت لتحقيق المآرب الإمبريالية في المنطقة، ضمن الخطط الإمبريالية للتصرّف بتركة الدولة العثمانية. وبعد الحرب العالمية الأولى، استخدمت الإمبريالية البريطانية الصهيونية لتحسم لصالحها ما لم يتمكّن المقتسمون اقتسامه في اتفاقية سايكس-بيكو، فلسطين. وبعد ذلك، بعد الحرب العالمية الثانية، اضطلعت الصهيونية بدور شرطيّ الغرب في المنطقة، لحراسة الموارد لصالح الرأسمالية العالمية، وذلك على الرغم من مظاهر النزعة الاشتراكية التي اتّضح زيفها في المشاريع الاستيطانية التي نفّذتها الصهيونية في فلسطين. ولكنّ معركة الانتصار على الصهيونية في ثوبها الإسرائيليّ ليس نهاية الحرب، بل خطوة أولى في مشروع التخلّص من الهيمنة الإمبريالية، التي تعاني اليوم من أزمة شديدة.

لقد كان الإعلان عن أن فلسطين تلعب في عالم اليوم دور بوصلة الأحرار، والجبهة المتقدّمة في النضال من أجل الحرية، هو مغزى التحية المصوّرة التي أرسلتها المناضلة العريقة أنجيلا ديفس إلى منظمي المؤتمر والمشاركين فيه. وقد اكتفت، لظرفها الصحي، بتوجيه تحية بدلاً من المشاركة بمداخلة طويلة. وقد وجه إليها المشاركون والمنظمون بدورهم تحية لنضالها ولتاريخها الشخصيّ المشرف.

[1] كان الأول أول رئيس لكوريا الجنوبية، وقد أصدر أوامر بتصفية أعضاء رابطة بودو الوطنية، ما شكل حلقة تأسيسية لسلسلة مذابح راح ضحيّتها ما يصل إلى 20% من سكان كوريا الشمالية. وبادر الثاني إلى أوّل تجربة للفاشية الجديدة مع انبثاق النيولبرالية في منتصف سبعينات القرن الماضي. واشتهر الثالث بما عرف بالإرهاب الأبيض. ونفذ الرابع انقلاباً أمريكياً-إلجيكياً على رئيس الوزراء التقدمي المنتخب باتريس لوموبا ثم نظم إعدامه. وأما الخامس، فدعمته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قبل أن تغتاله.

تطوّرت أوراق المؤتمر إلى نقاش معالم التحوّلات البنيويّة في النظام العالميّ وأزمته، والوضع المحليّ والأوضاع الإقليميّة في حقبة صعود الفاشيّة، ومتطلّبات إحداث تغيير في النظام العالميّ من أجل دحر الفاشيّة الصاعدة، وبعض إرهابات أدوات مقاومة الفاشيّة الجديدة ومقوماتها وتجليّاتها، وعلى رأسها التضامن الأمميّ (الذي سيشكل الموضوع المحوري لمؤتمر مواطن الحادي والثلاثين).

شملت الأوراق مقاربات لتشخيص الواقع، وأجمعت على أنّنا في منعطف تاريخيّ، تم فيه القضاء على «النظام الليبراليّ الدوليّ القائم على القواعد» وأسقط شرعيّته، وهو يُسمّ اليوم بالنفاق وازدواجيّة المعايير. لقد عرّت الحرب المبادئ والشعارات الليبراليّة ومؤسّساتها (كالأمم المتّحدة، والمحكمة الجنائيّة الدوليّة، ومبدأ مسؤوليّة الحماية)، التي شكّلت أداة تخدم الهيمنة الإمبريالية في سعيها إلى تطبيق نسختها الخاصّة من «النظام العالميّ القائم على القواعد». وأكدت الأوراق أنّ الإبادة الجماعية والانحياز المؤسسي ليسا حالة استثنائية أو حادثاً عرضياً، بل هما انعكاس هيكليّ للبنية الإمبرياليّة والرأسماليّة العالميّة، وإفلاس قانونها الدوليّ ونظامها الدوليّ عامّة، الذي يعكس، في واقع الأمر، موازين القوة وتفضيلات الدول النافذة (وعلى رأسها إسرائيل وحلفاؤها).

كما أكّدت المداخلات في المؤتمر على تعاضد الأدوات الاستعماريّة، مثل تعاضد العنف الموجه ضدّ الإنسان وتدمير الطبيعة، اللذين يشكّلان تجلياً لبنية وظيفيّة واحدة هي «الإبادة المشتركة»؛ وأنّ منظومة السجون الإسرائيليّة ليست مجرد أداة قمع عسكريّ، بل هي مختبر رأسماليّ واستعماريّ تتعاضد فيه النيوليبراليّة مع الفاشيّة والعنف الممنهج؛ وكذلك القمع الذي يفسّر صمت الجامعات العربيّة في الوقت الذي شهد كثافة عالية في الاحتجاجات الطلابيّة المناهضة للإبادة في الجامعات

الغربيّة. وأشارت المداخلات إلى محاولات توظيف إعادة إعمار غرّة لتكون «أداة حوكمة» ضمن النظام الرأسماليّ العالميّ، تساهم في إدارة الأزمة، وإدامة هشاشة السكّان.

كما ناقشت المداخلات والأوراق سبل الخروج من الأزمة العالميّة، فالتواطؤ الغربيّ مع الاستعمار الصهيونيّ يكشف انهيار المنظومة الأخلاقيّة والقانونيّة للنظام العالميّ؛ ما يفرض الحاجة إلى حركة أمميّة تقديميّة جديدة تُعيد سياسات التحرّر الوطنيّ والديمقراطيّة إلى صدارة المشهد الجيوستراتيجيّ، من أجل إقامة نظام عالميّ متعدّد الأقطاب، يسوده العدل والسلام. وأشارت المداخلات إلى أنّ هذه الحركة يجب أن تقوم على التضامن، ومن ضمنه الحراك المناهض للإبادة، لأنّ التضامن ليس مجرد موقف أخلاقيّ أو أيديولوجيّ معلق في الهواء، بل هو ممارسة ماديّة، يحدّدها الموقع الماديّ والطبقيّ لفاعليها داخل بنية الرأسماليّة العالميّة، وسلاسل القيمة، وإعادة الإنتاج الاجتماعيّ. كما أشارت الأوراق إلى مسؤوليّة الجامعات عن المساهمة في عمليّة التضامن، حيث لم يعد الحياد المؤسسيّ للجامعات خياراً مقبولاً، في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتطرّقت المداخلات إلى أهميّة ربط الإعمار بالتحرّر الوطنيّ والسيادة المكانيّة والمعرفيّة للفلسطينيّين.

تحية

أنجيلا ديفيس

إلى منظمي مؤتمر مواطن السنوي الثلاثين في جامعة بيرزيت والمشاركين فيه، الذي يعقد تحت عنوان «وقع الإبادة في غزة على مستقبل العالم وقراءة القضية الفلسطينية»

خلال العامين الماضيين أو حتى قبل ذلك، بدأ الناس في جميع أنحاء العالم يدركون أن المساعي الاستيطانية الاستعمارية المستمرة التي تقوم بها دولة إسرائيل ضد غزة تحمل شكل الإبادة الجماعية الذي لا لبس فيه.

أولئك منا الذين طالما وقفوا متضامين مع الفلسطينيين، يشعرون بحزن عميق إزاء العنف والدمار اللذين عانتهمما غزة بشكل لا يمكن تصوره. كما أن كثيرين ممن دعموا إسرائيل، لاعتقادهم أنها حصن الشعب اليهودي من إبادة جماعية مستقبلية، أدركوا الآن أن إسرائيل، مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اصطفت مع الماضي، مع الاستعمار، والرأسمالية العنصرية؛ وضد القوى التي تتطلع إلى المستقبل، والتي تمثل

الحرية لغزة، ولجميع الفلسطينيين، وللشعوب من جميع أنحاء العالم، المستمرة في النضال من أجل التحرر.

إن الشعب الفلسطيني مصدر إلهام لشعوب هايتي والكونغو والسودان، وكذلك للشعوب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. فلسطين تكابد ضد الإبادة الجماعية، وهي تثابر من أجل مستقبلنا الجماعي. فلسطين تمثل الخط الأمامي في معركة قوى التحرر العازمة على أن تحول دون زرع بذور العنصرية، والاستعمار، والبطيركية الغيرية في المستقبل.

ينتابني الأسف لأنني لا أستطيع أن أكون معكم، لكنني على يقين أنني واحدة من كثيرين سيستفيدون بالتأكيد من مداواتكم المثمرة والمثيرة.

فلسطين حرة.

غزة بصفتها المسمار الأخير في نعش الليبرالية الأطلسية

جابر الأشقر

نتحدث عن غزة، ونعلم أن ما يجري في الضفة الغربية يجعلها تبدو أقرب إلى «غزة زاحفة»، أو غزة بكثافة منخفضة إن صح التعبير. تشترك الإبادة التي حصلت في غزة مع الإرهاب الذي يُمارس يومياً في الضفة الغربية، بكون هدفهما واحد، هو استكمال التطهير العرقي الذي نشأت على أساسه الدولة الصهيونية بعد حرب العام 1948.

تستند هذه المداخلة إلى كتابي الأخير «كارثة غزة» الذي نشر مؤخراً باللغة الإنجليزية،^[1] وما زلت أعمل على إنجاز طبعته العربية. ويقوم هذا الكتاب على اعتبار أن ما حصل في غزة يمثل منعطفاً في التاريخ العالمي. ونبدأ ربما من كون حرب الإبادة في

[1] Gilbert Achcar, *Gaza Catastrophe: The Genocide in World-Historical Perspective* (Oakland, CA: University of California Press, 2025).

غزة أول «إبادة جماعية» بمفهومها القانوني الدقيق (genocide)، وهو مفهوم يقوم على فكرة التعمد في القتل، في الإبادة.

إن أول إبادة جماعية ترتكبها دولة متقدمة تكنولوجياً منذ نهاية الحرب العالمية في العام 1945، لم تحدث في روندا أو حتى في البوسنة، بل ارتكبتها الدولة الصهيونية (إسرائيل) في قطاع غزة، وهي دولة متقدمة تكنولوجياً بمستوى الدول الغربية.

وبذلك علينا أن ننظر إلى وقع هذه الإبادة الجماعية على النظام العالمي كما تطور ما بعد الحرب العالمية الثانية. نعلم أن هزيمة أقصى اليمين العالمي في العام 1945 جاءت على يد تحالف عالمي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت هي الدولة الأقوى اقتصادياً وعسكرياً في العالم، وما تزال كذلك في الحقيقة. لقد اتسم عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بطغيان الولايات المتحدة الأمريكية، لكن رئيسها خلال السنوات الأخيرة لتلك الحرب، فرانكلين روزفلت، كان لديه تطلعات يمكن أن نصنفها في خانة الليبرالية، أو الليبرالية الصادقة على الأقل، فيما تجلّى من نتائج لما قام به؛ فنعلم أنه كان «مصمم» الصرح الحقوقي والمؤسساتي العالمي الذي كانت منظمة الأمم المتحدة، وما تزال، في قلبه.

وفي الحقيقة، فإن ميثاق الأمم المتحدة الصادر في العام 1945، اندرج ضمن مسار سياسي بدأ في العام 1941، فيما سمي بميثاق الأطلسي المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة روزفلت وبريطانيا. لا بد من الانطلاق من ذلك العام لقياس المسافة بين الوعود التي قطعت في ميثاق الأطلسي آنذاك، وما جرى تالياً.

سُمي ميثاق «الأطلسي»، كون المحيط الأطلسي هو الرابط والفاصل في الآن ذاته بين بريطانيا وأمريكا، بين أوروبا وأمريكا. ويقول الميثاق أن الدولتين ترغبان بـ«لا ترياً تغيرات إقليمية لا

تتوافق مع رغبات الشعوب، وأنهما تحترمان حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي ستعيش في ظلها، وترغبان أن تريا عودة الحقوق السيادية والحكم الذاتي إلى أولئك الذين حرّموا منها بالقوة. ومن الواضح أن هذه الوعود تتناقض، تناقضاً صارخاً، مع كل ما شهدناه منذ ذلك الوقت.

ويتابع الميثاق في الحديث عن تطلع البلدين إلى إرساء سلام يوفر لجميع الأمم وسائل العيش في أمان داخل حدودها الخاصة، ويوفر ضماناً بأن الناس كافة في الأراضي كافة، يستطيعون العيش بمنأى عن الخوف والعوز، وما إلى ذلك من قيم اعتبرت في صميم ما يُسمى بالفكر الليبرالي السياسي أو «الليبرالية السياسية». لا نتحدث هنا عن «الليبرالية الاقتصادية»، فهي موضوع آخر، بل نتكلم عن الليبرالية السياسية التي لها منحى تقدمي، مما يجعل مثلاً كلمة ليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرادفاً للتقدمية في المعنى السياسي.

بناءً على هذه التطلعات التي تبدلنا اليوم أنها ما تزال تطلعات تقدمية، جرى تأسيس منظمة الأمم المتحدة في العام 1945، وجملة من المؤسسات التي تندرج في مشروع تنظيم العلاقات الدولية، بشكلٍ يستوحي من القيم الليبرالية، ويقوم على «قواعد»، بمعنى تطبيق سيادة القانون على النطاق الدولي، مع العلم أن هنالك ضعفاً كبيراً في القدرة على ذلك، مقارنة بتطبيق القانون الداخلي في إطار الدولة الواحدة.

كانت محكمة العدل الدولية من بين المؤسسات التي رافقت تأسيس الأمم المتحدة. وتبع ذلك تبني الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، وهو ما يزال وثيقة تقدمية مقارنة مع عالمنا اليوم، وهذا يدل على المسافة بين وعد ما بعد الحرب العالمية الثانية وبين ما وصلنا إليه.

كما شهدت تلك الفترة المبكرة إصدار اتفاقيات جنيف الأربع

في العام 1949 التي شكلت حجر أساس للقانون الإنساني الدولي (قانون الحرب) الذي نشهد خرقه في حرب الإبادة التي شنتها الدولة الصهيونية على غزة.

كل هذه الوعود في الحقيقة سرعان ما جرى انتهاكها ومناقضتها، مع وفاة روزفلت وحلول هاري ترومان مكانه، الذي كان يمينياً وقاد الحرب الباردة معادياً للشيوعية بحدة. لقد شهدنا انتقالاً سريعاً إلى خرق المبادئ المعلنة، مبكراً، في صيف العام 1945، باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي ضد اليابان، في مدينتي هيروشيما وناغازاكي، ما شكل إبادة جماعية على نطاق واسع وخطير جداً. وكان هذا العمل يتناقض بشكل صارخ مع المبادئ نفسها التي كان يجري على أساسها خلق مؤسسات النظام الدولي الجديدة. وغداة الحرب العالمية الثانية، ارتكب الاستعمار الفرنسي مجزرتين هائلتين، إحداهما في الجزائر في العام 1945، والثانية في مدغشقر بعد ذلك بعامين.

كما نتذكر أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة نفسها (لم تكن معظم دول الجنوب العالمي قد حظيت بعضويتها بعد) تبنت في العام 1947 قرار تقسيم فلسطين الذي أيد المشروع الصهيوني في إقامة «دولة يهودية» (كما سميت) في فلسطين، ثم اعترفت في العام 1949 بتلك الدولة الجديدة ضمن الحدود التي استولت عليها بالقوة خلال حرب العام 1948، وقد شكلت نحو 78% من أرض فلسطين، فيما كان قرار التقسيم يمنحها نحو 55%.

وبذلك نرى منذ البداية التناقض الصارخ بين المبادئ التي صيغت وأعلنت، لا سيما في عهد روزفلت ونهاية الحرب العالمية الثانية، وبين الممارسات الفعلية. فولد ما سمي بـ «النظام الليبرالي الدولي القائم على قواعد» مُجهداً أو حتى ميتاً، نتيجة

الانتهاك المستمر له، وقد جرى تبرير كل ذلك بالحرب الباردة التي استمر ترومان في «تزكية نارها». وانتقلت بذلك الليبرالية «الأطلسية» من الميثاق الأطلسي إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي جرى تأسيسه في العام 1949. وربما أفضل دليل على تناقض الحلف مع مبادئ الميثاق أن إحدى الدول المؤسسة فيه كانت دولة فاشية أو شبه فاشية في ذلك الوقت، وهي البرتغال تحت زعامة أنطونيو سالازار.

وبذلك دخلنا فيما يمكن تسميته اليوم مرحلة «الليبرالية الأطلسية»، بالمعنى الجيوسياسي، التي استمرت على الأقل ما يقارب 45 عاماً، تنتهي مع نهاية الحرب الباردة في العام 1990، مع إعادة توحيد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي أعلن حل نفسه في نهاية العام 1991.

رأت الليبرالية الأطلسية نفسها بذلك منتصرة، وكانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة لتعلن من جديد إعادة إنعاش الوعد السابق بنظام دولي ليبرالي قائم على قواعد، وبقيادة واشنطن بالطبع.

نتذكر ذلك اليوم كون منطقتنا العربية كانت تشهد في ذلك الوقت تمهيداً للحرب الأمريكية الأولى على العراق؛ ففي العام 1990، في إطار ذلك التمهيد، أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك، جورج بوش الأب، في خطاب أمام الكونغرس، قيام «النظام العالمي الجديد» في سياق تأسيسه لمبررات الاعتداء على العراق، بحجة قيام العراق بخرق القانون الدولي من خلال احتلاله للكويت. وقد عد بوش في هذا الخطاب بـ «عصر جديد»، وصفه بأنه:

أكثر تحراً من خطر الإرهاب، وأقوى في السعي لتحقيق العدالة، وأكثر أماناً في السعي لتحقيق السلام، عصر يمكن فيه لدول العالم شرقاً

وغرباً، شمالاً وجنوباً، أن تزدهر وتعيش في وئام،
عالم مختلف تماماً عن العالم الذي عرفناه، عالم
تحل فيه سيادة القانون محل قانون الغاب، عالم
تتعترف فيه الأمم بالمسؤولية المشتركة عن الحرية
والعدالة، عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف.

عندما نقرأ هذه التصريحات، نبتسم على الأقل ولن أقول
نضحك، لأن اللحظة التي نعيش فيها لا تسمح بالضحك في
الحقيقة، بل هي مأساوية إلى أقصى حد، لكن نرى النفاق،
والخبث الصارخ في هذه الأمور، لا سيما أننا أمام خطاب
لرئيس سيشرف، مباشرة بعد ذلك، على حرب كانت في
الحقيقة حرباً بمباركة من مجلس الأمن الدولي الذي أصدر
قراراً بهذا الشأن، أيده حتى الاتحاد السوفيتي الذي كان ما
يزال قائماً آنذاك، وبوجود الصين التي امتنعت عن التصويت
إزاء هذا الإجماع الدولي حول تلك الحرب.

وقد دفعت بعض الحكومات الأوروبية الليبرالية ومثقفين
منتمين إلى الليبرالية الأطلسية، باتجاه خلق مؤسسات جديدة،
لإضافتها إلى المؤسسات القديمة في هذا الصرح الدولي
القانوني والمؤسساتي الذي سمي بـ «النظام الليبرالي الدولي»،
أبرزها المحكمة الجنائية الدولية التي تختص بمحاكمة الزعماء
أو الأفراد المسؤولين في الدول عن جرائم الإبادة الجماعية
والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان. وقد جرى
اعتماد النظام الأساسي للمحكمة (نظام روما الأساسي) في
العام 1998، فيما بدأ عملها الفعلي في العام 2002.

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل وقعتا على
هذا النظام الأساسي في العام 2000، ثم انسحبتا منه في
العام 2002، لرفضهما أن يطبق عليهما؛ إذ كانت الأولى، بقيادة
جورج بوش الابن، على مشارف احتلالها للعراق في العام

التالي (2003)، فيما كانت الثانية تخوض، بقيادة أريئيل شارون، حرباً مدمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في ذلك الوقت أيضاً، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في العام 2005، مبدأ مسؤولية الحماية (responsibility to protect) الذي يجيز اتخاذ إجراءات لمنع الجرائم الكبرى. وهو مبدأ يتخطى مبدأ السيادة المطلقة، إذ يعتبر أن هناك مسؤولية دولية لوقف المجازر التي قد تقوم بها دولة ضمن حدودها أو الحدود التي تسيطر عليها.

يندرج هذا القرار أيضاً في مفهوم للعلاقات الدولية من النمط الليبرالي، لكن كل هذه الإنجازات الليبرالية لم يجر احترام أي منها، بل في الحقيقة فإن القوى التي تتعامل مع العالم بوحى مما يسمى بالإمبريالية والهيمنة، لا تغير أي اهتمام لمثل هذه القوانين والمؤسسات.

وبذلك شكل العقد الأخير من القرن الماضي عقداً انتقالياً بين الحرب الباردة وحرب باردة جديدة، قامت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية بإرساء سيطرتها على العالم، بشكل أقرب إلى خلق حرب باردة جديدة إزاء روسيا والصين، الدولتين اللتين رأتهم الولايات المتحدة منافستين لها في الهيمنة والسيطرة على العالم. ولا أدل على ذلك من تحول الحلف الأطلسي من حلف دفاعي شكل في الأساس لمواجهة المعسكر السوفيتي أو ما كان يسمى بالشيوعية، إلى منظمة تقوم بنشاطات وتدخلات عسكرية، بدءاً من البلقان ثم أفغانستان وغيرها؛ فهذه كلها من معالم الحرب الباردة الجديدة. وقد توسع «الناتو» إلى دول شرق أوروبا وحتى بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة.

وقد شهدنا خرقاً تلو الآخر لهذا القانون الدولي، الذي وعد بوش الأب بأن الولايات المتحدة سوف تحترمه من الآن فصاعداً، مثل حرب كوسوفو (1999) واحتلال العراق (2003)، الواقعتين

اللتين حدثتا بالالتفاف على مجلس الأمن الدولي، بما يعني خرقاً للقانون الدولي. وقد أصبحت هذه الخروقات للقانون والمؤسسات الدولية نمطاً معتاداً للولايات المتحدة وحلفائها، بحجج شتى، منها الحرب على الإرهاب التي عهدناها في منطقتنا وغيرها.

وأما مبدأ مسؤولية الحماية، فجرى استخدامه في احترام القوانين عندما تناسب مصلحتها، وخرقها في غير ذلك، وهنا نرى أيضاً الانتهازية الكبرى في سلوك واشنطن بصورة خاصة. ومن ذلك انتهازها صلاحية مجلس الأمن لشرعنة الحرب على العراق (1991)، ثم تجاهل مجلس الأمن نفسه في حرب كوسوفو (1999) واحتلال العراق (2003) على سبيل المثال. ومرة أخرى عادت لانتهاز صلاحية مجلس الأمن للتدخل في ليبيا بحجة منع مجزرة، لكن سرعان ما تبين أن الولايات المتحدة، وحلف «الناتو» معها، يخطون حدود قرار مجلس الأمن بكثير، حد خرقه. وما بعد ليبيا، جرى تجاهل مبدأ مسؤولية الحماية في حالات أخرى، مثل سوريا وغزة، حيث جرى رفض كل محاولات الإشارة إلى تلك المسؤولية إزاء الإبادة الجماعية التي جرت فيها وما تزال.

يمكن أن نقتبس هنا من مقال لجيرمي موزيس، المختص بالقانون الدولي، عما أسماه «الإخفاق السياسي والأخلاقي لمبدأ مسؤولية الحماية إزاء ما يجري في غزة»، إذ يقول:

في النهاية لا يكمن الاختبار الحقيقي لقيمة أي معيار في مدى فائدته في المناسبات التي يتوافق فيها مع مصالح الأقوياء، بل في مدى فائدته عندما يتعارض مع تلك المصالح. ويمكننا القول أيضاً أن الصرح الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والإنسانية عموماً، أصبح موضع شك.

لقد رأينا ذلك بصورة صارخة جداً هذه المرة إزاء الإبادة في غزة من خلال ردود فعل الدول الغربية، تلك الحكومات نفسها التي كانت وراء تشييد هذا الصرح القانوني ومؤسساته. فعندما نجد محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تقومان بما يتناسب مع رسالة المؤسستين في النظر في جرائم الدولة الصهيونية في حرب الإبادة التي تخوضها، رأينا كيف كان رد فعل الحكومات الغربية عدائياً وسلبياً لأقصى الحدود، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تزامن الغزو الإسرائيلي لغزة مع الغزو الروسي لأوكرانيا منذ العام 2023، وقد أظهر هذا التزامن ازدواجية المعايير بصورة صارخة جداً وغير مسبوقة. وبالتالي عدم اكتراث الحكومات الغربية، شأنها في ذلك شأن موسكو، بالقانون الدولي وللمؤسسات الدولية وغيرها. نحن نعيش في عالم يسود فيه فعلاً قانون الغاب.

الأخطر من ذلك فيما يتعلق بحرب الإبادة في غزة، هو ضلوع الولايات المتحدة بصورة كاملة في تلك الحرب، وهي فعلاً، كما وصفتها في أكثر من مقالة بأنها أول حرب مشتركة بين إسرائيل وأمريكا؛ فلو نظرنا في حروب الدولة الصهيونية السابقة، منذ الحرب التي تأسست على إثرها في العام 1948، مروراً بحرب السويس في العام 1956، فحربي العامين 1967 و1973، ناهيكم حروبها العدوانية على لبنان وغزة، وقبل ذلك اجتياحها الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2002، نجد أنها حروب إما لم تكن الولايات المتحدة راضية عنها (حالة حرب السويس)، أو أنها لم تؤيدها سوى ضمن حدود، وقد ضغطت لوقفها بسرعة بعد مضي بضعة أيام أو أسابيع قليلة.

بينما في حرب غزة الأخيرة رأينا فعلاً قيام حرب مشتركة، ولم يكن بوسع الدولة الصهيونية على الإطلاق أن تقوم بمثل هذه

الحرب، لمدة سنتين، لولا المشاركة المباشرة للولايات المتحدة فيها، من خلال الجسر الجوي بإرسال آلاف القنابل والصواريخ.

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب منذ بدايتها في عهد جو بايدن، وهي تدعم هذه الحرب سياسياً أيضاً، وتعتزض أي قرارات لمجلس الأمن مطالبة بوقف إطلاق النار، بمعنى أنها تؤيد استمرار الحرب بصورة مباشرة وصريحة. وبالتالي فعلاً هي - من هذه الناحية - أول حرب مشتركة أمريكية إسرائيلية. فحرب الإبادة في غزة ليست صهيونية فحسب، بل هي أيضاً حرب أمريكية على الشعب الفلسطيني.

لقد أسقطت هذه الحرب أية أوهام متبقية حول النظام الدولي والليبرالية الأطلسية. كما أظهرت ازدواجية المعايير الفاضحة في مواقف الحكومات العربية من حالي غزة وأوكرانيا. هذا الانهيار لصرح المنظومة القانونية والفكرية التي أرستها الليبرالية الأطلسية جاء متصلاً بتحويلات كبرى يشهدها العالم، في سياق انزياح واسع نحو اليمين المتطرف، وصعود تيارات الفاشية الجديدة الذي بلغ ذروته مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وهو بلا شك رمز من رموز تلك الفاشية الجديدة.

نحن أمام انهيار كامل لكل هذا الصرح، بما في ذلك أيديولوجيته، وهو انهيار ينعكس سلباً على الليبراليين أنفسهم الذين نراهم، بسبب خيانتهم لمبادئهم، يتراجعون ويخسرون أمام صعود رواد أقصى اليمين الذي شكلت الدولة الصهيونية نموذجاً له، منذ وصول الليكود إلى الحكم أول مرة في العام 1977، واحتفاظه به معظم الوقت منذ ذلك التاريخ، وصولاً إلى حكومة نتنياهو الأخيرة التي تشكلت في نهاية العام 2022، بمشاركة أشخاص وصفوا، حتى في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، بأنهم «نازيون جدد»، مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وغيرهما.

إن الدولة الصهيونية هي في طبيعة هذا الصعود العالمي للفاشية الجديدة، وتلعب دوراً مباشراً حتى في ذلك؛ فقبل أشهر وبحجة مكافحة اللاسامية، نظمت الحكومة الصهيونية مؤتمراً جمع أرباب أقصى اليمين العالمي، ومنهم من له ماضٍ في اللاسامية تحديداً، فتحالفت معهم الدولة الصهيونية اليوم بحجة محاربة اللاسامية، بينما هم أرباب اللاسامية. والحقيقة أن ما يسمونه الآن اللاسامية يقصد به نقد دولة إسرائيل، فيما وجدت العنصرية في المسلمين هدفاً جديداً لها بعد اليهود.

نحن الآن أمام وضع عالمي يسود فيه قانون الغاب بصورة فاضحة، في ظل وجود رئيس في الولايات المتحدة الأمريكية لا يكثرث بالمؤسسات ولا القانون الدولي، وهو بصراحة من هذه الناحية لا يمارس حتى النفاق، لأنه لم يعد يرى حاجة للنفاق، مثله مثل كافة جماعات أقصى اليمين الصاعد عالمياً.

العالم ما بعد غزة

جورج جقمان

تُعنى هذه الورقة بجوانب محددة من مسلك إسرائيل خلال حرب الإبادة، وعلى وجه أخص من ناحيتين: الأولى، ما يراه البعض أن «إسرائيل أصبحت الآن تجسد نهاية النظام القائم على قواعد»؛ أي ليس القانون الدولي الإنساني فحسب، وإنما مجمل القواعد التي أقرت جزئياً كنتيجة للمحرقة (الهولوكوست) والحرب العالمية الثانية خاصة. وأما الناحية الثانية، فتتناول، بإيجاز، أحد الأسباب التي مكّنت إسرائيل من الإمعان في حرب الإبادة حتى الآن، مع اهتمام خاص بآلية اتخاذ القرار في ولاية الرئيس جو بايدن، والولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب، وعوامل أخرى تستخدمها إسرائيل للتأثير على القرار السياسي في الدول الغربية خاصة، إضافة إلى دول أخرى.

وتحتاج الورقة بأن بعض هذه الجوانب بحاجة إلى دراسة مفصلة، وأن القول الذي يتكرر في وسائل الإعلام العربية بأن إسرائيل «رأس حربة» للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموماً، إما خاطئ، وإما ليس دقيقاً كحد أدنى، حتى لو تلاقى

بعض هذه المصالح في عدد من الحالات، راهناً وتاريخياً، ولكن ليس بالضرورة في النواحي السياسية، كاقّة، المتعلقة بحرب الإبادة، أو في سياقات أخرى.

-1-

لعل ما هو مختلف في حالة إسرائيل عن حروب دول أخرى اعتبرت حروب إبادة، أو شارفت أن تكون، مثل الحرب الدائرة في السودان الآن، بما في ذلك المجازر المرتكبة خلالها، بما فيها من هجرة أو تهجير قسري، أو حرب الإبادة، كما اعتبرت، في راوندا في العام 1994، بين مجموعتين عرقيتين، «الهوتو» التي ارتكبت المجازر، و«التوتسي» التي كانت في الغالب الضحية، لعل ما هو مختلف أن هذه دول تعتبر متخلفة من ناحية نظامها السياسي، وتتصف بضعف الدولة، وبشبه غياب لحكم القانون فيها؛ أي ليست دولاً «متحضرة» تحترم القانون الدولي الإنساني، و«قواعد الحرب» عامة.

في المقابل، تعتبر إسرائيل دولة «غربية»، على الرغم من موقعها الجغرافي،^[1] و«ديمقراطية» أيضاً، ومن غير المتوقع بالتالي أن تسلك مساراً تسلكه دول «متخلفة».

إن هذا محض نفاق، وإن سبب سكوت الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية عن حرب الإبادة في غزة، والقول بأن «النظام العالمي تحكمه قواعد»، وأن إسرائيل دولة «غربية وديمقراطية» بالمعنى المقصود، له أسباب سياسية وأسباب أخرى سائير إليها لاحقاً. لكن، ما فعلته حرب الإبادة في غزة، أنها أأمطت

^[1] ينطبق الأمر نفسه على أستراليا ونيوزيلندا، من بين دول أخرى، اللتين تُعدّان دولتين «غربيّتين» على الرغم من موقعهما الجغرافي في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

الشاام عن هذا النفاق؛ أي أنه يوجد نظام عالمي «قائم على قواعد»، الذي أعلن البعض نهايته.

الواقع أن هذا أمر معروف وليس بجديد، وما حصل هو أن هذا الادعاء أسقطته إسرائيل. ولكن، ما هو صحيح، هو أن المظاهرات التي جرت في دول مختلفة من العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية، عبّرت عن مطلب واضح، بأنه ينبغي أن يكون هناك نظام عالمي قائم على قواعد، والقواعد معروفة، والدول التي أسهمت في وضعها، أو ملتزمة بها شكلاً، ينبغي أن تلتزم بها فعلاً.

غير أن الواقع العملي لم يكن غير معروف؛ ففي مناسبات مختلفة، فقد احتجت على سبيل المثال عدد من الدول الإفريقية، على أن الدول الغربية تحديداً، بما في ذلك الولايات المتحدة، تسعى، أساساً، إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني على عدد من دول الجنوب، بما في ذلك دول إفريقية، أو دول معادية لها، ويعني ذلك اتهام تلك الدول الغربية بازديادية المعايير. والأمر كان معروفاً على نطاق أوسع أيضاً؛ فعندما كنت أدرس طلبة البكالوريوس، بعضهم سنة أولى جامعة، كنت أسأل: هل تبني الدول سياساتها الخارجية على أساس مُثُلٍ عليا وغايات سامية وقيم نبيلة؟ وكانت الإجابة، في كل الأحيان، «لا»، وإنما تبنيها على أساس المصالح.

وعلى الرغم من هذا الوضع، وبمعزل عن سلوك الولايات المتحدة، والدول الغربية عموماً، توجد أهمية مستقبلية، وأنية أيضاً، للمطالبات العديدة باحترام قوانين الحرب كنتيجة لحرب الإبادة في غزة. فقد نشأت تجمعات جديدة، بعضها مكون من دول، والبعض الآخر من ناشطين مجتمعين، أو من مؤسسات تعمل في هذا الحقل، للضغط باتجاه جعل الدول الغربية، خاصة، تحترم ما هي شكلاً ملتزمة به. فعلى سبيل المثال، نشأت في كانون الثاني/يناير 2025، مجموعة مكونة من ثماني دول، أسمت نفسها «مجموعة

لاهاي» للتنسيق فيما بينها لمحاسبة إسرائيل. وتقوم مؤسسة «القانون من أجل فلسطين»، بتنسيق عمل مئتي مؤسسة تسعى إلى محاسبة إسرائيل على جرائمها في غزة. وتوجد تجمعات عدة أخرى تعمل بالاتجاه نفسه. وتشكل هذه المؤسسات ترجمة عملية لمطالبات المتظاهرين في دول مختلفة من العالم بمحاسبة إسرائيل على الجرائم التي ترتكبها في غزة.

وهي، بطبيعة الحال، معركة، كان لها بعض الأثر، وإن لم يكن كبيراً. فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس ترامب في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2025، بأن إسرائيل أصبحت معزولة عالمياً، وأنها إن لم توقف الحرب على غزة، فإن العالم سيوقفها. وعلى الرغم من موافقة إسرائيل على خطة ترامب التي تتضمن إيقاف الحرب، ما زالت تواصل الحرب بأشكال مختلفة، وإن بصورة انتقائية في مناطق محددة، ولم تفعل الولايات المتحدة شيئاً إزاء هذا.

ولعل أحد أسباب ذلك، أن الرئيس ترامب لم يتخلّ كلياً عن فكرة «ريفيرا غزة» في أجزاء من قطاع غزة. وحسب بعض المصادر، فإن صاحب الفكرة رجل الأعمال وصهر الرئيس، جاريد كوشنر، الذي أقنع ترامب بالاستثمار في قطاع غزة من أجل الربح بعد انتهاء الحرب ... ويعرف هذا المسعى - حسب عبارة نعومي كلاين الشهيرة - بـ «رأسمالية الكوارث»؛ أي سعي شركات أمريكية (وأوروبية أيضاً) للإفادة من نتائج الحروب، كما حصل في العراق بعقود النفط بعد إسقاط النظام، بما في ذلك في كردستان العراق.

-2-

أشرت سابقاً إلى أنني سأتناول بعض الأسباب التي مكّنت إسرائيل من أن يقال عنها إنها أصبحت الآن تجسد نهاية النظام القائم على قواعد. غير أن ما فعلته إسرائيل في الواقع، هو كشف انتقائية تطبيق هذه القواعد؛ أي ما إذا وجدت مصلحة

سياسية في تطبيقها، أو مصلحة أخرى، أم لا. وأشير، الآن، إلى بعض الأسباب المعروفة لتمكن إسرائيل من الاستمرار في حرب الإبادة طيلة هذه المدة في وجه معارضة واحتجاج عالمي لم يؤثر جوهرياً على موقف عدد كبير من الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة.

لن أدخل هنا في النقاش القديم المتجدد دوماً حول ما إذا كان سبب تمكنها هذا أنها حليف استراتيجي للولايات المتحدة، أم أن السبب قوة اللوبيات الصهيونية كما يعتقد جون ميرشهايمر وستيفن والت، وليس فقط في كتابهما الشهير حول دور اللوبيات الصهيونية، وإنما الآن، أيضاً، كما قال ميرشهايمر في برنامج «المقابلة» على قناة الجزيرة، مؤخراً، وفي مقابلات عديدة أخرى متلفزة. لكن، سأترك سؤالاً واحداً ينبغي الإجابة عنه: لماذا تحتاج الولايات المتحدة إسرائيل كحليف استراتيجي لأغراض مصالحها في الشرق الأوسط، فيما لديها قواعد عسكرية في كل دول الخليج من دون استثناء، إضافة إلى قواعد في العراق والأردن وسوريا أيضاً؟^[2] لماذا تحتاج إسرائيل وهي ترعى مصالحها في الشرق الأوسط بنفسها؟

إذاً، من الأسباب المعروفة لقوة إسرائيل في الدول الغربية خاصة، توظيف المحرقة (الهولوكوست) لأغراض سياسية، وتهمة اللاسامية المنبثقة جزئياً عنها. أقول جزئياً بسبب تاريخ الغرب الطويل في العداء لليهود؛ أي اللاسامية، وعقدة الذنب التي ترتبت عن ذلك، وبخاصة في القرن العشرين وما بعده. وقد رأينا كيف استُخدمت هذه التهمة بإفراط كبير، لكن بفعالية في العام الأول من حرب الإبادة ضد المتظاهرين الشباب في الجامعات الأمريكية وخارجها، إلى درجة تُقَهَّر فيها هذه

^[2] حتى قبل سقوط نظام الأسد، والمقصود قاعدة «التنف» في جنوب سوريا، على الحدود الأردنية السورية.

«التهمة» من فرط استخدامها، كالقول مثلاً، إن سماع عبارة من قبيل «فلسطين حرة» «يخدش» مشاعر بعض الطلبة في بعض الجامعات، وأن «خدش المشاعر» هذا هو من اللاسامية.

إضافة إلى ذلك، يلعب رأس المال الصهيوني دوراً مهماً في دعم مرشحين للكونغرس، وفي مناسبات أخرى، كما رأينا، في التهديدات التي وصلت لجامعات كبرى في الولايات المتحدة بعدم التبرع لتلك الجامعات بأموال كبيرة كما كانوا يفعلون، وجعلوها مشروطة بتغيير الأنظمة الداخلية لتلك الجامعات لمنع التظاهرات المؤيدة لفلسطين، لأنهم اعتبروا أن الكثير منها لاسامي. وقد شاهدنا كيف أدى هذا الضغط الخارجي إلى استقالة عدة رؤساء جامعات ريادية، منها جامعة كولومبيا، وهارفارد، وكورنيل، وبسيلفانيا، إضافة إلى جامعات أخرى.

تستخدم إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية طرقاً أخرى، يُعرف بعضها عندما يخرج الأمر إلى حيز العلن، وبعضها غير معروف، منها الهجوم الشخصي الشرس والابتزاز، كما حصل مع القاضي ريتشارد جولدستون والتقارير الذي صدر باسمه في العام 2009؛ إذ قامت حملة شرسة عليه، وتحريض موجه إلى عائلته، أدت، في النهاية، إلى أن يعلن في مقال حول الموضوع نشره في العام 2011، أنه يتنصل من أجزاء مهمة من التقرير ناقدة لإسرائيل.^[3]

ونحن نعرف، أيضاً، حالات شبيهة من الابتزاز في الحالة الفلسطينية، أشير، هنا، إلى أحدها. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2011، اجتمع الرئيس محمود عباس مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في حينه، وتم الإعلان بعد ذلك عن اتفاق

[3] Richard Goldstone, "Reconsidering the Goldstone Report on Israel and war crimes," *Washington Post* (1 April 2011), <https://bit.ly/43JzTUc> (accessed 2 June 2026).

يقضي بـ «العمل كشركاء تحت سقف واحد»، كما جاء في الخبر الصحافي في حينه.^[4] وكما هو معروف، كثفت إسرائيل جهدها لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، ومنع التقارب بين السلطة الفلسطينية وحماس، وكان من المتوقع أن خبراً مثل هذا ستسعى إلى أن تقوم بإفشاله. وبعد بضعة أشهر، ما لبث أن شاهدنا لجنة فرعية من الكونغرس الأمريكي تقوم بما أُسمي بـ «جلسات استماع» لـ «خبراء» في الحالة الفلسطينية. وكان الموضوع الأساسي محور هذه الجلسات «الفساد» في السلطة الفلسطينية، مع اهتمام خاص بأبناء الرئيس عباس، ودورهم المفترض في هذه المسألة.^[5]

-3-

أشير أخيراً إلى جانب غير معروف كثيراً، موضوع لم يدرس تفصيلاً من خلال معلومات علنية. والمطلوب هو أن يتم إجراء مقابلات مع أشخاص محددين لديهم معلومات حول هذا الموضوع (لكن لأسباب واضحة لم يكتبوا حوله). والموضوع المقصود هو تأثير إسرائيل واللوبيات الصهيونية في التعيينات الرئيسية في الإدارات الأمريكية، بما في ذلك مجلس الأمن القومي، ومستشارو الرئيس عموماً. والسبب في أهمية هذا الجانب، أن رئيس الجمهورية، أو قراره بالأحرى، كما هو الحال

^[4] فلسطين اليوم، «الاحتفال بتوقيع المصالحة رسمياً في القاهرة.. عباس ومشعل يعلنان طي صفحة الانقسام»، فلسطين اليوم، العدد 2136 (5 أيار/مايو 2011)، <https://bit.ly/4uMGZDv> (تاريخ الوصول 2 حزيران/يونيو 2026).

^[5] لمطالعة نص مداوالات هذه الجلسات: U.S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Subcommittee on the Middle East and South Asia. *Chronic Kleptocracy: Corruption within the Palestinian Political Establishment*. Hearing, 112th Cong., 2nd sess., 10 July 2012, <https://bit.ly/4o1vW6T> (accessed 2 June 2026).

في إدارتي بايدن وترامب، مع الاختلاف بينهما، كان في إمكانهما إيقاف حرب الإبادة، وفي فترة مبكرة في حالة بايدن، باستخدام الأدوات الموجودة لديه، منها إيقاف التسليح المستمر الذي مكن إسرائيل من الاستمرار في الإبادة عامين وشهرين حتى الآن.

أما الاعتقاد بأن الرئيس يمكنه أخذ أي قرار يريد، فهذا، في الغالب، غير صحيح. الحقيقة أن الرئيس، بالمعنى الذي أقصده، ليس شخصاً واحداً فيما يتعلق بالقرار. إن صنع القرار، ليس في رئاسة الجمهورية فحسب، وإنما، أيضاً، في المؤسسات المجتمعية، مثلاً الجامعات، مستخلص من نقاش الموضوع، حتى لو سلمنا أنه في بعض الحالات قد يحصل أن للرئيس موقفاً واضحاً وقوياً من قضية ما، مثلاً نتنياهو في موضوع أهمية استمرار الحرب، وإن كان بأشكال مختلفة. وهذا ما يعرفه مناصرو إسرائيل، ويسعون، ما أمكنهم، إلى تعيين أشخاص محددين في كل إدارة جديدة في مناصب حساسة.

وفي نيسان/ أبريل 2025، تم تسريب تسجيل صوتي لإليوت برانت، الرئيس التنفيذي لمنظمة «إيباك»، أقوى وأكبر مجموعة ضغط في الولايات المتحدة، وهو يتحدث في اجتماع مع عدد من الأشخاص حول علاقته القوية مع ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن القومي الحالي في عهد الرئيس ترامب، وأشار إلى أن بداية العلاقة كانت دعمهم قبل ذلك بالمال والدعاية للوصول إلى عضوية الكونغرس، على أمل أن يكون لهم مستقبل في منصب عالٍ في الإدارة، أيضاً بدعم منهم، وهذا ما تم.^[6] وأما الأشخاص الثلاثة الذين سماهم، فهم: ماركو روبيو، وزير الخارجية، ومايكل والتز، مدير مجلس الأمن القومي، وجون راتكليف، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA). وأشار،

^[6] Tipp Staff, "AIPAC Leader Boasts Of Special 'Access' To Top Trump Natsec Officials in Leaked Audio," *Tipp Insights* (14 April 2025), <https://bit.ly/4eiqKIk> (accessed 2 June 2026).

أيضاً، إلى أن هذه العلاقة تمكنه من معرفة النقاشات الداخلية التي تجري في مجلس الأمن القومي، بحيث يتمكن من التدخل إن كانت تلك النقاشات في غير صالح إسرائيل.

-4-

ختاماً، إن أغلب دول العالم شهدت بسبب حرب الإبادة وحرب التجويع، بداية ثورة ورفض لحروب فيها مثل هذه الفظاعات. وهذا نتيجة لحس أخلاقي مشترك لمعظم الشعوب، باستثناء إسرائيل. لذا، لم يكن من المستغرب أن يقارن العديد من الكتاب إسرائيل مع الحركة النازية. والواقع هو أن الإبادة و/أو التطهير العرقي، أو كليهما، جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني في فلسطين؛ إذ كيف يمكن إقامة دولة خاصة باليهود في أرض أغلبية من سكانها الأصليين مناهضون لطردهم من بلادهم؟ أدرك ذلك عدد من الكتاب اليهود المؤيدين للصهيونية في بداية القرن العشرين، بما في ذلك لاحقاً ديفيد بن غوريون. لذا، قال بتسلئيل سموتريتش ذات مرة في جلسة للكنيست، إنه يأسف لكون بن غوريون لم يكمل المهمة.

إن القضية الفلسطينية برمتها بسبب غزة ستبقى على جدول الأعمال العالمي لسنوات قادمة. وستتوسع حركة المقاطعة العالمية وسحب الاستثمارات. لكن المسألة الجديدة لما اقترفته إسرائيل يلزمها تنظيم عالمي مثابر ومستديم. ونحن الآن نشهد بدايته. والرهان الكبير هو على الدور الفلسطيني، داخل الأرض المحتلة وخارجها، في مسعى محاسبة إسرائيل، من تنظيم محكم ومثابر وامتداد عالمي له. إن عناصره موجودة الآن، لكنها غير كافية كما هي. وينبغي، أيضاً، تصور ما الحل. لكن هذا غير ممكن مع استمرار شرذمة الحقل السياسي الفلسطيني. ومن هنا تكمن أهمية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. جدول أعمال مزدحم لا شك. وهكذا، جيل يذهب، وجيل يأتي، والقضية مستمرة.

قائمة المصادر

- فلسطين اليوم. 2011. «الاحتفال بتوقيع المصالحة رسمياً في القاهرة.. عباس ومشعل يعلنان طي صفحة الانقسام». *فلسطين اليوم*، العدد 2136. <https://bit.ly/4uMGZDv>. تاريخ الوصول 2 حزيران/يونيو 2026.
- Goldstone, Richard. 2011. "Reconsidering the Goldstone Report on Israel and war crimes." *Washington Post*. <https://bit.ly/43JzTUc>. Accessed 2 June 2026.
- Tipp Staff. 2025. "AIPAC Leader Boasts Of Special 'Access' To Top Trump Natsec Officials in Leaked Audio." *Tipp Insights*. <https://bit.ly/4eiqKik>. Accessed 2 June 2026.
- U.S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Subcommittee on the Middle East and South Asia. 2012. *Chronic Kleptocracy: Corruption within the Palestinian Political Establishment*. Hearing, 112th Cong., 2nd sess. <https://bit.ly/4o1vW6T>. Accessed 2 June 2026.

التغيير العالمي التقدمي ممكن: مركزية فلسطين ومستقبل سياسات التحرر الوطني

ديكلان كيرني

يصادف هذا العام الذكرى الثمانين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة الذي أصبح الأساس الذي قامت عليه الأمم المتحدة نفسها، والإطار المرجعي للقانون الدولي المعاصر. يؤكد هذا الميثاق على عالمية حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وترسيخ السلام العالمي. وعقب هزيمة الفاشية في العام 1945، أسهم ميثاق الأمم المتحدة في بروز نظام أخلاقي دولي جديد، أرسى أولوية التعددية، والدبلوماسية، والتعايش السلمي بوصفها المبادئ الناضجة لإدارة العلاقات الدولية. وفي البلدان المستعمرة في الجنوب العالمي، ألهم الميثاق موجة واسعة من نضالات التحرر من الاستعمار وحركات الاستقلال الوطني. كما شكّل تحدياً مباشراً للإمبريالية والاستعمار. وباختصار، أعلن الميثاق حق الشعوب المضطهدة في الحرية وفي تقرير مصيرها.

وبعد عشر سنوات، وفي العام 1955، جمع مؤتمر باندونغ تسع وعشرين دولة كانت قد نالت استقلالها حديثاً أو ما تزال تترشح تحت الاستعمار. وشكّل ذلك محطة تاريخية فاصلة أخرى؛ إذ منح صوتاً للتطلع الشعبي لدى شعوب الجنوب العالمي إلى التحكم في مصائرهما بنفسهما.

وقد عبّرت مبادئ باندونغ بوضوح عن تأييدها للحقوق الأساسية العالمية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولحق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها الوطنية، ورفضها للهيمنة العنصرية، ودعمها للمساواة والسلام. كما مهّدت هذه المبادئ لإطلاق ميثاق الحرية لجنوب أفريقيا بعد شهرين فقط. ففي خضم نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، والقمع الذي مارسه نظام الأفريكانر (Afrikaner) بحق الأغلبية السوداء والجماعات الملونة، رسم ميثاق الحرية رؤية ديمقراطية لجنوب أفريقيا، تتخذ من المساواة والعدالة والازدهار المشترك جوهرها لها.

أكد هذا الميثاق بوضوح أن «الشعب هو من يحكم»، وأن «الأرض ينبغي أن يتقاسمها أولئك الذين يعملون فيها». وكان ذلك إعلاناً تأسيسياً بالغ الأهمية بشأن مستقبل جنوب أفريقيا في ذلك الوقت. ورغم أن الميثاق تراجع في البداية عن الذاكرة الشعبية تحت وطأة القمع المتواصل، فإنه عاد لاحقاً ليصبح أحد المحفزات الرئيسة لنهضة حركة التحرر الوطني خلال ثمانينات القرن الماضي.

ونتيجة لذلك، ألهم تصاعد الكفاح المسلح والتركيز على التعبئة الشعبية الواسعة في أنحاء جنوب أفريقيا حركات الاستقلال الوطني والتحرر من الاستعمار في مناطق أخرى من أفريقيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية، وفلسطين، وإقليم الباسك، وإيرلندا.

وفي وقت سابق من القرن العشرين، تجسد ميثاق الحرية الإيرلندي في إعلان الجمهورية الإيرلندية الذي أُعلن مع اندلاع

انتفاضة عيد الفصح في نيسان/ أبريل 1916. وكان ذلك أيضاً وثيقة رؤيوية وتحولية أكدت الحق السيادي للشعب الإيرلندي في الحرية. وتطلعت إلى إقامة جمهورية وطنية «تكفل الحرية الدينية والمدنية، والمساواة في الحقوق والفرص لجميع مواطنيها، وتعد العزم على تحقيق سعادة الأمة وازدهارها، ورعاية جميع أبناء الوطن على قدم المساواة». وما يزال هذا الإعلان حتى اليوم، يلهم الزخم الشعبي الساعي إلى تحقيق تقرير المصير الوطني لإيرلندا.

إن الأهمية المحورية لميثاق الأمم المتحدة، والإرث المستمر لكل من مبادئ باندونغ وميثاق الحرية لجنوب أفريقيا، تمثل أطراً مرجعية أساسية لفهم كيفية إدارة التحديات والتناقضات التي يفرضها السياق الجيوسياسي المعاصر. فهذه الوثائق تؤسس لمرتكزات نظام عالمي جديد يقوم على الحقوق. إلا أن ميثاق الأمم المتحدة، ومعه مبدأ التعددية، يتعرضان اليوم لهجوم متواصل ومتعمد. ومنذ مطلع العام 2025، أكدت أقوال الإدارة الأمريكية الجديدة، وأفعالها، رفضها الكامل للنهج القائم على القواعد في إدارة العلاقات الجيوسياسية. كما أن الحشد العسكري الأمريكي في منطقة البحر الكاريبي، وما يصاحبه من تهديدات للسيادة الوطنية الفنزويلية، في انتهاك مباشر للقانون الدولي، يذكرنا بأن نظاماً عالمياً جديداً وخطيراً أخذ في التشكل.

ويتجلى أوضح دليل على ذلك في تواطؤ الولايات المتحدة مع المشروع الصهيوني الإسرائيلي الرامي إلى القضاء على الشعب الفلسطيني، عبر الإبادة الجماعية في غزة، وسياسات الضم، والفصل العنصري، والتطهير العرقي في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي بصورة منهجية. فهي تتحدى ميثاق الأمم المتحدة، وترتكب جرائم متعددة ضد الإنسانية في فلسطين، لأنها تتمتع بحصانة كاملة توفرها لها الولايات المتحدة.

كما أن امتناع الولايات المتحدة عن اتخاذ أي إجراء إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية لاتفاق غزة يسلط الضوء على هذه الحقيقة بصورة صارخة. ونتيجة لذلك، تتعرض منطقة الشرق الأوسط بأكملها لحالة متزايدة من زعزعة الاستقرار، وتُدفع نحو هاوية سياسية محتملة. وهذا يخدم المصالح الإمبريالية الأمريكية. وقد وصف نعوم تشومسكي، بحق، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بأنه أكثر أشكال الإمبريالية تطرفاً. وثمة ترابط مباشر بين الأهداف الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط.

ويقف في صميم الاضطراب العالمي الراهن إصرار لا يلين على إعادة فرض الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال تبني استراتيجيات تحمل في جوهرها عوامل زعزعة الاستقرار. ومن هنا تأتي التهديدات بإشعال الحروب التجارية، وشيطة الشركاء الدوليين.

كما يتجلى ذلك في دعم الهجمات الأحادية على لبنان وسوريا واليمن، وفي الحرب غير المبررة على إيران. وكذلك في انتهاك إسرائيل للسيادة الوطنية لدولة قطر، وهي الدولة التي بات يُنظر إليها اليوم، في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، بوصفها دولة «إرهابية».

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أيضاً الخطاب الذي ينكر وجود حالة طوارئ مناخية عالمية. إلى جانب الاستمرار في التنفيذ العدواني للأهداف الإمبريالية الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، ولا سيما ضد كوبا.

إن الحقوق الأساسية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الدول تُنتهك بصورة منهجية ومتكررة، بل ويُجهز عليها علانية داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، تستعر الحروب في أوكرانيا نتيجة المصالح

الإمبريالية للأوليغارشية الروسية، وكذلك في السودان وأماكن أخرى، بفعل الإرث المستمر للاستعمار الجديد في أفريقيا.

ومع ذلك، فإن فلسطين تجسد التناقض الجوهري بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين الاستعمار. إنها القضية الوطنية الديمقراطية الأكثر رمزية في عصرنا. كما أن لها آثاراً حاسمة على مستقبل الشرق الأوسط والمجتمع الدولي بأسره.

في هذه المرحلة، يجري استخدام اتفاق وقف إطلاق النار في غزة كوسيلة للإبقاء على أهداف الاحتلال الصهيوني، عبر مواصلة فرض السيطرة العسكرية على جانبي ما يُعرف بـ «الخط الأصفر». وفي الوقت ذاته، يُحرم سكان غزة المنكوبين من الوصول إلى المساعدات الطبية والإنسانية الأساسية والموارد اللازمة لمجرد البقاء على قيد الحياة. كما أن نشر العصابات التي تسلحها وتمولها إسرائيل يهدف، بصورة واضحة، إلى تقويض التماسك المجتمعي، وبث الارتباك والإحباط بين السكان، وإشاعة عدم الاستقرار السياسي وإذكاء الصراع.

لقد تجاوز الوضع الميداني في الضفة الغربية اليوم مجرد كونه أزمة؛ إذ أصبح أخطر من ذلك بكثير. وينبغي أن يتجه اهتمام العالم الآن إلى حجم الاستعمار الاستيطاني الإرهابي، وإلى تصاعد أعمال العنف، والتوسع المحموم في سياسات الضم وهدم المنازل الفلسطينية.

وتواجه حركة التحرر الوطني الفلسطينية اليوم تحديات استراتيجية وسياسية جديدة. وأصبحت الوحدة الوطنية بين مختلف القوى والأحزاب السياسية الفلسطينية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. لذلك، ينبغي تنفيذ اتفاق بكيين لعام 2024.

كما أن المرحلة الراهنة تقتضي التوصل إلى توافق استراتيجي يقوم على أهداف محددة وواضحة، بما يمكن الحركة الوطنية

الفلسطينية من التعامل مع الظروف الجديدة التي فرضتها تطورات الصراع. ومن شأن الاتفاق على استراتيجية سياسية موحدة أن يوجّه التعبئة الشعبية داخل فلسطين، وأن يوفر أساساً لحملة تضامن دولية فعالة ومنسقة ضد الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

لقد أصبحت غزة والضفة الغربية اليوم اختباراً حقيقياً لمدى احترام القانون الدولي وتطبيقه، كما أصبحت اختباراً لدور الأمم المتحدة نفسها بوصفها المؤسسة الدولية الرئيسة القائمة على التعددية. وتستخدم هذه المرحلة الأخيرة من الحرب الاستعمارية الإسرائيلية الممتدة منذ أكثر من قرن على فلسطين ذريعة لتوسيع الحدود الإسرائيلية باتجاه سوريا ولبنان والأردن.

ويرتبط المشروع التوسعي الإسرائيلي ارتباطاً وثيقاً بتعزيز المصالح الاقتصادية والعسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا. وهذا هو جوهر استراتيجية «اتفاقيات أبراهام»، وسياسات تطبيع العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل. أما فلسطين وشعبها، فقد تحولوا إلى مجرد أدوات للمساومة وأوراق تفاوض في صراعات القوى الدولية.

إن ما يجري في فلسطين يمثل تحدياً استراتيجياً وجودياً أمام الضمير الديمقراطي العالمي. فهو يطرح سؤالاً جوهرياً: أيّ عالم نريد أن نعيش فيه؟

هل نريد عالم تهيمن عليه المصالح الإمبريالية الأمريكية ووكلائها، أم نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على قواعد ومبادئ تحترم حق جميع الشعوب في تقرير مستقبلها الوطني، وفي العيش مع غيرها في سلام وتعايش؟

إن مستقبل فلسطين يتجاوز بكثير مسألة الحقوق الوطنية والإنسانية لشعبها؛ فقد أصبح السؤال الوجودي المتعلق بمستقبل الإنسانية نفسها، وبمصير القيم الأخلاقية في العالم.

لقد تشكل المشهد الجيوسياسي المعاصر بفعل الإمبريالية والاستعمار. فعقب الحرب العالمية الثانية، كان عدد الدول في العالم يقارب خمس وخمسين دولة فقط. أما اليوم، فيقترب عدد الدول من مئتي دولة، بعدما تفككت المستعمرات القديمة واستقلت. وإن الخطوط المستقيمة التي ترسم حدود الدول في أفريقيا وآسيا ليست إلا نتاج مباشر للاستعمار الأوروبي.

استخدم أوتوفون بسمارك مؤتمر برلين (1884-1885) لتقسيم أفريقيا وتنظيم اقتسامها بين القوى الاستعمارية الأوروبية المتنافسة. وقبل ذلك بأربع سنوات، فرض ديفيد لويد جورج تقسيم إيرلندا، بينما مهد معاصره آرثر بلفور لإقامة دولة صهيونية، وأرسى الأساس لتحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب بلا دولة. كما رسم السياسي البريطاني ونستون تشرشل حدود العراق، وحكم على الشعب الكردي بأن يعيش في سجن سياسي دائم.

وترجع جذور الحرب الدائرة اليوم في السودان إلى القرارات التي اتخذها الإمبرياليون الأوروبيون في تلك المرحلة التاريخية، كما أن حالة عدم الاستقرار والصراعات الراهنة في أفريقيا والشرق الأوسط تعود إلى استمرار السعي وراء المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية الغربية.

من الواضح أن الإمبريالية الحديثة والاستعمار الجديد ما يزالان يهيمنان على الشؤون الدولية. فالدول الغربية الكبرى تواصل تعزيز تفوقها الاقتصادي والعسكري عبر مجموعة السبع (G7)، وحلف الناتو، وتحالف العيون الخمس (Five Eyes) للمراقبة والاستخبارات. وقد أسهمت مجموعة السبع في تكريس الفجوة بين الجنوب العالمي والشمال العالمي. ونتيجة لذلك، يستمر انقسام البشرية ضمن إطار استعماري جديد يعيد إنتاج التخلف ويعمق اللامساواة على المستوى العالمي.

والحقيقة أن أيديولوجيا القوى الكبرى في الشمال العالمي ما تزال قائمة على بنية ذهنية متجذرة من التفوق العنصري، حيث ما يزال مفهوم «الدونية» يُعرّف وفق لون البشرة، والثقافة، والانتماء الإثني، واللغة. ومع ذلك، فإن العالم يشهد اليوم تحولات وإعادة اصطافات دولية ذات أهمية كبيرة.

فقد بُنيت القيادة الشجاعة التي أظهرتها جنوب أفريقيا، عبر رفع دعاوها ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، استناداً إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، أملاً جديداً. كما أن دورها، إلى جانب كولومبيا ودول أخرى، في تأسيس مجموعة لاهاي بوصفها منصة متعددة الأطراف لمواجهة الاستعمار الصهيوني في فلسطين، يحمل أهمية بالغة.

وفي الوقت نفسه، يشكل توسع شراكة بريكس (BRICS) سداً في مواجهة تمدد النيوليبرالية الغربية في الجنوب والشرق العالميين، كما لم يعد بالإمكان تجاهل الدور المتنامي لكل من الاتحاد الأفريقي وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (CELAC). وتعكس هذه المنظمات والشراكات القوة الأخلاقية والسياسية المتصاعدة للجنوب العالمي، وهي بصدد إعادة رسم موازين القوى الجيوستراتيجية في الاقتصاد والمال والسياسة والدبلوماسية، وفي تطبيق القانون الدولي.

إن تعبئة دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي، الملتزمة بالنظام متعدد الأطراف، إلى جانب الأصوات الديمقراطية الأخرى، ستكون ضرورية لإصلاح الأمم المتحدة واستعادة مكانتها وسلطانها.

ورغم أن الاستعمار ما يزال يلقي بظلاله الثقيلة على العالم، فإننا يجب ألا نغفل حقيقة أن المشهد العالمي الذي نعيشه اليوم قد تشكل، على نحو متدرج، بفعل نضالات الشعوب المناهضة للإمبريالية. فجمهوريات كوبا وفيتنام وجنوب أفريقيا

جميعها نشأت من رحم تقاليد التحرر الوطني. وما يزال الإرث السياسي لكل من فيديل كاسترو، وهو تشي منه، ونيلسون مانديلا، وخوسيه «بيبي» موخিকা - الذي رحل مؤخراً - يشكل منارة ثلهم الأجيال. فهم يذكروننا بأن التغيير ممكن، مهما بدا مستحيلاً في لحظة من اللحظات. والدليل على ذلك يتجسد في الحكومات التقدمية التي شهدتها البرازيل والأوروغواي وتشيلي وكولومبيا؛ فجميعها تستند في جذورها إلى سياسات مناهضة الإمبريالية وإلى تقاليد التحرر الوطني. إنها سياسات تقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وسيادة الإرادة الشعبية، ورؤيةٍ للتحويل الاجتماعي والاقتصادي.

التغيير من أجل الكثرة، لا من أجل القلة. إن السعي إلى تقرير المصير وإقامة الديمقراطية الوطنية هو النضال الحاسم في عصرنا. فمن حق كل أمة أن تضع قوانينها بنفسها، وأن تحدد علاقاتها مع الأمم الأخرى، وأن ترسم مستقبلها بملء إرادتها، وهو حق نص عليه ميثاق الأمم المتحدة صراحة. وهذا هو جوهر الصراعات الدائرة اليوم في أوكرانيا وفلسطين. غير أن الفارق يكمن في المعايير المزدوجة الصادمة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي والقوى الغربية عموماً في تعاملهما مع كلتا القضيتين. فالانتهاكات الجارية للقانون الدولي على مرأى ومسمع من العالم ليست سوى اعتداء متعمد على مبدأ الديمقراطية الوطنية.

إن احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها هو المفتاح لإقامة عالم متعدد الأقطاب والحفاظ عليه، عالم يقوم على المساواة والدبلوماسية والتعايش السلمي. كما أنه شرط أساسي لكي تتمكن الشعوب من اختيار نماذجها الاقتصادية والاجتماعية بحرية. وهذا يفرض علينا مواجهة حقيقة جوهرية مفادها أن التحويل المجتمعي لا يمكن أن يتحقق إذا كان وطنك مقسماً، أو خاضعاً للضم، أو يرزح تحت الاستعمار.

واليوم، يشكل حرمان الشعب الإيرلندي من الديمقراطية الوطنية القضية السياسية المركزية في إيرلندا. فعلى الرغم من أننا ننعم بتسوية سلمية راسخة بموجب اتفاق الجمعة العظيمة (good Friday agreement)، فإن هذه التسوية ليست تسوية سياسية.

وفي إيرلندا، أصبح التغيير الدستوري بلوح أخيراً في الأفق السياسي. كما أن تقسيم بلادنا لم يعد أمراً نهائياً؛ لأن آلية ممارسة حق تقرير المصير الوطني أصبحت مضمونة ضمن الاتفاق. وبطبيعة الحال، فإن وحدة إيرلندا ليست حتمية، لكن إجراء استفتاء على الوحدة أمر حتمي، وقد جعل حزب شين فين (Sinn Fein) من تنظيم هذا الاستفتاء بحلول عام 2030 هدفاً سياسياً معلناً.

لقد تغير المشهد السياسي في إيرلندا بصورة لا رجعة فيها بفعل عملية السلام، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والتحولات الديموغرافية، وإعادة الاصطفافات السياسية، وتأثير الاستراتيجية السياسية الجمهورية. وأصبح عصر جديد من الممارسة الديمقراطية يركز على الإقناع، والتفاوض، وبناء التحالفات التقدمية، وتعزيز الزخم الشعبي، وتوسيع الدعم الدولي لوحدة إيرلندا.

يدرك حزب شين فين ضرورة حشد شبكة واسعة من الشركاء الدوليين للمساعدة في الانتقال إلى تسوية دستورية جديدة. غير أن الأممية التقدمية تمثل أيضاً تعبيراً أصيلاً عن جمهوريتنا الإيرلندية. ولهذا، ففي الوقت الذي نسعى فيه إلى كسب الحلفاء الدوليين لقضية إعادة توحيد إيرلندا، فإن حزب شين فين يعي مسؤوليته تجاه الشعوب الأخرى، من خلال الوقوف إلى جانب أولئك الذين يعانون من الاستعمار والاحتلال والفصل العنصري، والعمل معهم في إطار التضامن.

وبصفتنا أمميين، تقع على عاتقنا مسؤولية بث الأمل، والعمل على إحداث تغيير إيجابي في العالم. ولهذا، فإن فلسطين تمثل

اليوم القضية الدولية الأكثر إلحاحاً في جيلنا. وقد لُحِصَ
مالكوم إكس هذه الحقيقة ببلاغة حين قال:

إن ما يحدث في فلسطين يمثل تذكيراً قاسياً
بعواقب الاستعمار، وبالاقتلاع الوحشي للشعوب
الأصلية من أرضها. وهو تذكير مؤلم بأن النضال
من أجل العدالة لا يعترف بالحدود، وأن علينا
أن نقف موحدين ومتضامنين مع جميع الشعوب
المضطهدة أينما كانت في العالم.

إن فلسطين تمثل صورة مكثفة للتناقض القائم بين الاستعمار
والقوى الملتزمة بالديمقراطية الوطنية. وإن الكارثة التي تعيشها
فلسطين، والطابع الرجعي للنظام العالمي الناشئ، يفرضان اليوم
إطلاق نقاش استراتيجي عميق بين الأحزاب السياسية، وحركات
التحرر، والحكومات المنتمية إلى تقاليد التحرر الوطني.

وثمة حاجة ملحة إلى حوار استراتيجي حول رؤية عالمية جديدة
تقوم على التعددية القطبية والتعددية الدولية، وإلى بناء تحالفات
قادرة على تشكيل قوة موازنة في مواجهة المد المتصاعد
للاستعمار الجديد؛ أي إلى أجندة سياسية أممية جديدة، تكون
الديمقراطية الوطنية وحق تقرير المصير في صميمها. وتستند
إلى الخبرات الثورية التي راكمتها شعوب الجنوب والشمال
العالميين. وتطرح بديلاً واقعياً وعملياً يكفل الحقوق الوطنية
والاجتماعية للطبقات العاملة ولعموم الشعوب.

وفي خضم ما يواجهه العالم من أزمات وتحديات جسيمة، فإن
الذين يؤمنون بالديمقراطية والعدالة والسلام والأمل، مطالبون بأن
يبرهنوا أن فلسطين ستكون حرة، وأن عالماً آخر ممكن. لقد آن
الأوان لإعادة سياسات التحرر الوطني إلى قلب السياسة العالمية.

النضال مستمر! (A Luta Continua!)

موت القانون الدولي

رالف وايلد

بحث البعض عن حلول في القانون الدولي في ظل الفظائع في فلسطين والسودان وأوكرانيا وفي غيرها من الأماكن. وفي الواقع، تم رفع القضايا إلى المحاكم الدولية، وأعلنت الدول ومختلف هيئات الأمم المتحدة أن القانون قد تم انتهاكه. ومع ذلك استمرت الفظائع. وبالنتيجة، فقد أعلن البعض «موت» القانون الدولي، أو على أقل تقدير بات يلفظ أنفاسه الأخيرة على أجهزة الإنعاش، إثر «اعتداءات» سياسات القوة عليه.

يصر البعض على ضرورة تحدي السلطة من خلال الهياكل العالمية الحالية، وبالتالي يمكن إحياء القانون الدولي. بينما يرى آخرون أن القوة هي المحدد الوحيد للعلاقات الدولية، لذا فإن الادعاء بإمكانية الطعن فيها بالقانون هو ضرب من الوهم. إذن، القانون الدولي ليس ميتاً ولا على أجهزة الإنعاش. ما تخبرنا به الأحداث الجارية هو أنه لم يكن موجوداً أصلاً.

تحاول هذه المداخلة استكشاف هذه القضايا من خلال ما

يتعرض له الشعب الفلسطيني حالياً. ففي فلسطين، تنتهك إسرائيل جميع القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ فعموماً، من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، يتم انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حق العودة، وكذلك انتهاك حظر التمييز العنصري بشكل عام ونظام الفصل العنصري بشكل خاص. وعلى وجه الخصوص، في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، وتسيطر عليها منذ ذلك الحين (قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية). وإضافة إلى الانتهاكات سابقة الإشارة، يتعرض الشعب للاستخدام غير القانوني للقوة والعدوان وانتهاكات في العديد من المجالات الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حظر التمييز العنصري والفصل العنصري، وأيضاً حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وانتهاكات القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية.

إن المقترحات الحالية بشأن غزة تنتهك القانون الدولي من جوانب متعددة، من بينها:

أولاً، إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، هو حق في حكم الذات، في جوهره. حكم الذات، لا الحكم من قِبَل أي جهة خارجية، أياً من كانت تلك الجهة. إن استبدال الاحتلال الإسرائيلي باحتلال آخر يُعد انتهاكاً لحق تقرير المصير. وسواء أكانت الجهة الأخرى أقل قسوة من إسرائيل، أم أن الوصاية عليها محددة المدة أم لا، فهذا لا يُغيّر شيئاً. وكما قالت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل 65 عاماً: «لا ينبغي أبداً أن يكون عدم الاستعداد ذريعةً لتأخير الاستقلال».

ثانياً، إن الاتفاقات التي تُبرم باستخدام القوة غير المشروعة

(كما هو الحال هنا)، بالمخالفة للقواعد الإلزامية للقانون الدولي (كما هو الحال هنا أيضاً)، تُعتبر باطلة؛ إذ يُعد حق تقرير المصير قاعدة إلزامية. وكما نعلم، فقد سبق أن تجسّد الموقف عند إبرام اتفاقيات أوسلو. وكما دافعُ عن جامعة الدول العربية أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية العام الماضي، فإن أفضل نهج في مثل هذه الحالات هو القول بأن هذه الاتفاقات قد تكون سارية المفعول بقدر ما تتوافق مع حقوق الشعب الفلسطيني المنبثقة من القواعد الآمرة للقانون الدولي، أما الأحكام التي لا تتوافق معها، فنُعتبر باطلة.

وكما أكدت محكمة العدل الدولية العام الماضي في سياق عدم شرعية وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة على وجه الخصوص، فإن جميع الدول لديها واجبات مهمة لقمع انتهاكات إسرائيل للقواعد الجوهرية للقانون الدولي. وهي الالتزام الإيجابي بوضع حد لها، والالتزامات السلبية المتمثلة بعدم الاعتراف بها على أنها صحيحة، وعدم مساعدتها أو دعمها.

فشلت العديد من الدول في الوفاء بهذه الالتزامات. فبينما كانت مستعدة لتأكيداتها في مذكراتها المقدمة إلى محكمة العدل الدولية العام الماضي، والتصويت لصالح قرار الجمعية العامة الذي حددها، إلا أن استعدادها لتنفيذها، من حيث سلوكها، كان أمراً مختلفاً.

تبنت دول مجموعة لاهاي مجموعة مهمة من التعهدات لاتخاذ إجراءات ملموسة. إلا أن هذه الدول لا تمثل سوى 7% من دول العالم، ولا يغطي تعهداتها سوى جزء من مجموعة الالتزامات الكاملة التي تقع على عاتق جميع الدول في هذا الشأن.

في مواجهة هذه الصورة القاتمة، عادةً ما يقدم المحامون الدوليون دفاعاً من خلال ثلاث حجج:

أولاً: على الرغم من أن القضايا البارزة مثل قضية فلسطين تحظى باهتمام كبير، إلا أنه إذا نظرنا بشكل شامل إلى جميع الدول وجميع المواقف، بما في ذلك الأحداث التي تحصل بشكل يومي، فسنجد، أنه وعلى حد قول المحامي الدولي الأمريكي الراحل لويس هينكين، أن «معظم الدول تلتزم بمعظم القانون الدولي في معظم الأوقات». فلا ينبغي إذن اعتبار حالات عدم الامتثال دليلاً على عدم وجود القانون، بل هي دليل على أن القانون الموجود أصلاً لا يُطبَّق.

ثانياً: سيجادلون بأنه بالتأكيد عندما يتعلق الأمر بالمنتهكين الرئيسيين للقانون الدولي هنا - إسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى داعمة - فإن هؤلاء يمثلون أقلية من دول العالم، وأن الأغلبية العالمية تعارض هذه الانتهاكات وتؤيد تطبيق القانون الذي يتم انتهاكه. يقولون: انظروا إلى جميع الدول التي شاركت في الرأي الاستشاري العام الماضي (وهو أعلى عدد على الإطلاق، حتى صدور الرأي الاستشاري بشأن تغير المناخ)، حيث أيدت الأغلبية الساحقة الادعاء بأن إسرائيل تنتهك القانون الدولي. ويستشهدون كذلك بالدعم الكبير الذي قدمته الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سواء من خلال خطابات رؤساء الدول التي استمعنا إليها مؤخراً، أو من خلال سجل التصويت هناك. إذن، فإن انتهاك إسرائيل وأنصارها لقواعد القانون الدولي المذكورة في تلك الحالات قائم لأن أغلبية دول العالم تقول ذلك.

ثالثاً: عندما يتعلق الأمر بوجود معايير مزدوجة، هنالك مثلاً: النهج المتناقض للدول الغربية تجاه عدم الشرعية بين استخدام روسيا للقوة في أوكرانيا في السنوات الأخيرة، واستخدام إسرائيل للقوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. ويُصرُّ المحامون الدوليون على أن هذا يمكن أن يتيح شكلاً من أشكال النقد الضمني مفاده إمكانية الاستشهاد بالتزام الدول المعلن بالقواعد في مجال ما، ضدها في سياق آخر مماثل.

إن الاستشهاد بواحدة أو أكثر من هذه الحجج الثلاث يمثل نقطة انطلاق للدفع نحو مزيد من الامتثال، فبالنسبة للحجة الأولى، يتم تذكير الدول التي تنتهك القانون بأنها تمتثل للقانون في معظم الأوقات، وبالتالي فهي بحاجة إلى معالجة أي انحرافات عن سلوكها الطبيعي، نظراً لالتزامها بالقانون بشكل واضح في المجالات التي تمتثل بها للقانون. أما بالنسبة للحجة الثانية، فقد تم توضيح أن معظم دول العالم تؤيد القواعد التي تنتهكها، وبالتالي ينبغي عليها أن تخضع لإرادة الأغلبية العالمية، وأن تتوقف عن كونها منبوذة عالمياً. وأما الحجة الثالثة، فتتمثل في فضح التناقض في التزام هذه الدول، على أساس أن فضحها بسبب معاييرها المزدوجة سيؤدي إلى الامتثال.

تستمد هذه الجهود دافعها من الاعتقاد بأن الوضع الراهن أفضل من لا شيء، وأنه بداية يمكن من خلالها بناء نظام أكثر شمولية وعالمية. لذا، يُعدّ السعي لتحقيق الامتثال استخداماً ثمرراً للوقت والموارد والجهود المحدودة.

من أين يأتي هذا الاعتقاد؟ لكي يكون هناك أساس منطقي، يجب أن يفترض ذلك أن بذور التوسع موجودة في التطورات الحالية. وأن هذا التقدم ممكن بالفعل في إطار النظام العالمي الحالي للقانون الدولي والمؤسسات الدولية.

ولكن أهو حقاً كذلك؟ علينا أن نأخذ في الاعتبار التفسير البديل للنظام الدولي، والذي سيقدمه، على سبيل المثال، المنظرون الواقعيون في مجال العلاقات الدولية، الذين يرون أن القوة هي المحدد النهائي للعلاقات العالمية.

هنا يتم تحديد سلوك الدول من خلال التفضيلات السياسية التي تتوسطها قدراتها بناءً على إمكانياتها المادية وقوتها مقارنة بالدول الأخرى.

فيما يتعلق بالحجة الأولى، وهي أن معظم الدول تلتزم بمعظم أحكام القانون الدولي في معظم الأوقات، سيقول الواقعيون: نعم، تلتزم الدول القوية بالقانون الدولي في كثير من الأحيان، ولكن ذلك لأنه يخدم مصالحها، ثم تخالفه عندما لا يخدم مصالحها، ويمكنها الإفلات من العقاب. وبالمثل، ستلتزم الدول الأخرى بواجبات القمع إذا أرادت ذلك واستطاعت مقاومة أي ضغط من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الداعمة لإسرائيل التي قد تمارس نفوذاً عليها. وبالتالي، فإن مستويات الامتثال الحالية، أو عدم الامتثال، لا تخبرنا شيئاً عن احتمالية زيادة الامتثال في ظروف تتعارض مع المصالح و/أو ضغوط النفوذ. أو بالأحرى، لا تخبرنا شيئاً إيجابياً عن هذه الاحتمالية، بل تخبرنا لماذا هي غير مرجحة.

أما بالنسبة للحجة الثانية، وهي أن الدول المخالفة يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العالمية، فإن الواقعيين سيشيرون إلى أنه من السهل على الدول التي لا تنتهك قواعد القانون الدولي بنفسها، والتي من غير المرجح أن تنتهكها (مثل قواعد استخدام القوة، التي بطبيعتها لا تنتهكها إلا الدول ذات القوة العسكرية) أن تتخذ مواقف حازمة بالالتزام. وهذا ما سيحدث بالفعل، أليس كذلك؟ لكن قيام هذه الدول بذلك لا يُخبرنا شيئاً عن مدى استعداد الدول التي ستُتخذ سلوكها للالتزام بهذه القيود.

وأخيراً، فيما يتعلق بالحجة الثالثة، المتعلقة بازدواجية المعايير، فيُذكرنا الواقعيون بأن النفاق (hypocrisy) سمة أساسية في السلوك البشري، وبالتالي، يجب فهمه لا كخلل، بل كجزء لا يتجزأ من الدبلوماسية العالمية. لذا، فإن فضح الدول بسببه ليس استراتيجية فعالة سياسياً لتغيير سلوكها.

في ضوء هذه التحديات الواقعية، علينا أن نتساءل ما إذا كان ينبغي لنا حقاً قبول ما يقوله المحامون الدوليون، وهو الإصرار على تبني موقف ساذج زائف، على الرغم من الحقائق التي تحدد

بنا، يتمثل في أخذ ما تقوله الدول، سواء في المواد/ الأوراق التي قدمت إلى محكمة العدل الدولية، أو في البيانات وعمليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على ظاهرها.

نستخدم مصطلح «التظاهر بالفضيلة» (virtue signalling) للإشارة إلى حالة يُدلي فيها شخص ما بتصريح علني يؤكد فيه موقفاً معيارياً معيناً، في ظروف لا تتطلب أي تغيير جوهري في سلوكه، بل كبدل عن اتخاذ أي إجراء ملموس. وأعتقد أن مصطلح «التظاهر بالفضيلة في القانون الدولي» مفيد في شرح الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستناد إلى القانون الدولي في الدبلوماسية.

في كل هذا، من الضروري أن نذكر أنفسنا بما هو هذا الشيء الذي نسميه «القانون الدولي»، وكيف يتم تنفيذه. لا توجد جهة سيادية عالمية تقوم بوضع وإنفاذ القانون الدولي، فالقانون يصنعه - على ما يبدو مفارقة - الفاعلون أنفسهم، أي الدول، التي ينطبق عليها، والإنفاذ هو إلى حد كبير مسألة إنفاذ ذاتي مرتبط بفكرة المعاملة بالمثل؛ إذ من مصلحة الدول الذاتية الامتثال للقانون، لأنها تستفيد من قيام الدول الأخرى بالمثل.

يفترض هذا المنطق افتراضاً قانونياً زائفاً مفاده أن جميع الدول متساوية. ولأن الدول في الواقع ليست متساوية، فلا يوجد ما يبرر التزام الدول الأقوى بواجباتها، إذ يمكنها ضمان المكاسب التي تجنيها من التزام الدول الأخرى بواجباتها، بوسائل أخرى: القوة. وهكذا، تستطيع هذه الدول الجمع بين المتناقضات؛ إذ يتعين على الآخرين الالتزام بما يقتضيه القانون الدولي، بينما لا تستطيع هي الالتزام به إلا عندما يخدم مصالحها.

الآلية الملزمة الأخرى الوحيدة الموجودة في القانون الدولي هي بالطبع قرار مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، وقد تم إعداده بحيث لا يعمل إلا بشرط ألا تعترض الدول الخمس الأقوى في العالم، مما يستبعد فعلياً من الخضوع له رغماً عنها.

يُنتقد هذا الأمر باعتباره غير عادل، و«غير ديمقراطي» على عكس الجمعية العامة، حيث تتمتع كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (البالغ عددها 193 دولة) بصوت متساوٍ. ونتيجة لذلك، ينبغي «إصلاح» مجلس الأمن و/أو تجاوزه، إذا لزم الأمر، من خلال إجراءات الجمعية العامة، ومن هنا جاءت المناقشات الأخيرة حول إمكانية تبني قرار يدعو إلى التوحد من أجل السلام من قبل هذه الهيئة، والذي قد يُلزم بوجود دولي لحماية غزة.

بيد أن تكريس الامتيازات الأرستقراطية في الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أقر بوصفه السبيل الوحيد لضمان انخراط أكثر الدول نفوذاً في العالم آنذاك (1945) في هذا النظام؛ وذلك عبر منحها هذه السلطة، لإعفاء أفعالها ومناطق نفوذها العالمي من الخضوع المباشر لأحكامه. وكان الهدف من ذلك تجنب ما آلت إليه تجربة «عصبة الأمم»، التي تبنت نظام حوكمة أكثر مساواة، فوجدت نفسها أمام واقع لم تنضم فيه الولايات المتحدة إليها قط، وانسحبت دول كبرى أخرى. فضلاً عن توظيف قوة هذه الدول لمصلحة النظام في مجالات الإنفاذ، وذلك في الحالات التي تتوافق فيها إراداتها. وبالضرورة، لا يمكن للنظام أن يعمل، وليس من المفترض أن يعمل، عندما لا يتفقون.

يكفي أن يتخيل المرء فكرة إنشاء قوة حماية بطريقة ما من قبل الجمعية العامة، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستضطر بالتالي إلى محاربة إسرائيل والولايات المتحدة في غزة، ليرى كيف أن إجراءات إنفاذ الجمعية العامة في مواجهة عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا تتجح إلا كفكرة إذا تجاهل المرء بطريقة ما الوقائع المادية للقوة.

إن، يكمن التحدي هنا في تحدي عدم تكافؤ القوى في العالم المادي. ويعكس النظام الدولي للقانون والمؤسسات هذا التحدي، ويُمكنه من العمل. لكن هذا التحدي سيستمر حتى

من دون النظام نفسه. ولذلك، لا يمكن إنشاء النظام وكأنه غير موجود، وإلا لكان أشبه بعصبة الأمم. ولهذا السبب، فإن إنفاذ القانون الجنائي الدولي من خلال الولاية القضائية العالمية على الصعيد الوطني، والمحكمة الجنائية الدولية، قد أدى منذ فترة طويلة إلى استجابة استثنائية من الدول القوية؛ لأن هذه الولاية القضائية تعمل بشكل عالمي وتلقائي، تجاه قادة الدول القوية والأقل قوة على حد سواء.

تستطيع الدول القوية، بل وتقوم، بالضغط على دول أخرى لضمان عدم ممارسة محاكمها الوطنية للولاية القضائية العالمية، وذلك عبر سلطاتها التقديرية في الادعاء، كجزء من بسط نفوذها على هذه الدول، وهو ما يُعدّ سمة يومية للعلاقات الدولية. إلا أن المحكمة الجنائية الدولية تعترض على ذلك، لأنها ليست جزءاً من نظام دولي مُصمّم دبلوماسياً ليكون خاضعاً للضغوط. ومن هنا نرى الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ضد المحكمة الجنائية الدولية.

الإجراءات الحالية ليست جديدة. فقبل أكثر من عقدين من الزمن، عندما تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أقر الكونغرس الأمريكي «قانون حماية أفراد الخدمة الأمريكية»، والذي يشار إليه بشكل غير رسمي باسم قانون غزو لاهاي (The Hague Invasion Act)، وأطلقت وزارة الخارجية الأمريكية جهوداً دبلوماسية لحمل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على الموافقة على أنها لن تسلم أبداً مواطنين أمريكيين إلى المحكمة. وهو أمر كنت أنا وصديقي الراحل جيمس كروفورد - الذي قام بصياغة نظام روما الأساسي - قد كلفنا من قبل ما كان يُعرف آنذاك باسم لجنة المحامين لحقوق الإنسان (تُسمى الآن منظمة حقوق الإنسان أولاً، وهي منظمة غير حكومية أمريكية لحقوق الإنسان)، بكتابة رأي قانوني حوله، يشرح سبب عدم قانونية هذه الاتفاقيات.

لم يتغير شيء، فالحال هي ذاتها. والآن، بالطبع، لدينا العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب، التي بررت جميعها في سياق المحكمة الجنائية الدولية بوجه خاص، سواء أكانت ضد قضاة المحكمة ومدعيها العام، أم ضد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة، أم ضد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية غير الحكومية.

من المفيد مقارنة هذا الإجراء المتطرف وغير المسبوق بالردود على قرارات الجمعية العامة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في العام الماضي، والتي، فيما يتعلق بموضوع فلسطين، كانت أكثر شمولاً بكثير في ما تناولته عندما يتعلق الأمر بعدم شرعية إسرائيل، مقارنة بما فعلته المحكمة الجنائية الدولية وما قد تفعله.

في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، لم تشارك إسرائيل حتى في جلسة الاستماع الشفوية، مفضلاً أن تُعرض حججها عبر وكلاء. وقد امتثلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وزامبيا وفيجي لهذا الأمر. وبالطبع، رُفض الرأي الاستشاري وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اللاحق، ولكن بالطبع لم تُفرض أي عقوبات على محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة. وبالمثل، في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا، ورغم أن إسرائيل حضرت للرد على الاتهامات، وأُخذت خطوات عديدة، إلا أن محكمة العدل الدولية نفسها لم تُفرض عليها عقوبات حتى الآن.

لعلّ هذا التناقض في توجه محكمتي لاهاي يُشير إلى طبيعة العلاقة بين القوة وإنفاذ القانون الدولي. ففي نهاية المطاف، يُمكن تجاهل محكمة العدل الدولية، إذ إنّ آلية الإنفاذ الملموسة الوحيدة على الصعيد الدولي - وهي مجلس الأمن - لن تُفعل أبداً بسبب حق النقض الأمريكي. أما المحكمة الجنائية الدولية،

التي يُمكنها أن تُفضي إلى اتخاذ إجراءات ضد الأفراد، أو على الأقل بتقييد خيارات سفرهم بشكل كبير، فيجب التعامل معها بجدية أكبر.

علينا أن نتساءل: هل من الواقعي توقُّع قدرة هذه الترتيبات على الصمود أمام مثل هذه الهجمات، علماً بأنَّ الغاية من وجودها، بحكم تصميمها، تتعارض مع طبيعة النظام الجيوسياسي؟

تخبرنا الأحداث الجارية بأن على المحامين الدوليين أن يكونوا أكثر تواضعاً (modest) بشأن الادعاءات التي يقدمونها بشأن القانون الدولي. يمكن أخذ الالتزامات على ظاهرها (بجدية) عندما تتوافق مع منظومة القوة والسياسة. لكن عندما لا تكون كذلك، علينا أن نكون صادقين بضالة قيمتها.

يُعدُّ القانون الدولي وسيلةً فعَّالةً لطرح الحجج السياسية على الساحة الدولية. ويمكن أن يكون ذا قيمةٍ من هذا المنطلق، أي من الناحية السياسية، طالما يُفهم أن المضمون الموضوعي للقاعدة القانونية يتمتع بشرعية سياسية. فعلى سبيل المثال، تلك القاعدة التي ذكرتها، والتي تنصُّ على بطلان الاتفاقيات المبرمة باستخدام القوة، تُجسِّد فكرةً سياسيةً عامَّةً بالغة الأهمية، كُنْتُ قد سمعْتُها من ديانا بطو وإدوارد سعيد في سياق اتفاقيات أوسلو: وهي أنه عندما يُوجَّه السلاح إلى رأس شخصٍ ما، فإن فكرة أنه يُقدَّم «موافقته» بأي معنىٍ حقيقيٍّ للكلمة هي محض كذب.

بيد أن الحجة الداعية إلى القبول العالمي والتنفيذ والإنفاذ الصحيح للضرورات الأخلاقية والقيمية، مثل تلك التي في نهاية المطاف يجب أن تتم في مجال السياسة والسلطة، ومن خلال العمل المباشر في العالم المادي، وليس فقط من خلال البيانات والمذكرات القانونية، بل وحتى الخطابات مثل هذا الخطاب.

التحولات الجيوسياسية على صعيد النظام العالمي

كي جي نوه

هل كانت الظلمة يوماً بهذا الثقل، بهذه الكثافة،
بهذا الرعب؟
في اللحظة التي نكاد نستسلم فيها لخوف الموت،
ونغرق في البرد والإرهاق
ورغم أن عالم اليوم مظلم كالليل الحالك
وأملنا تضعف وتضيع طريقها
إلا أنه ما دامت هناك فرصة واحدة، أو وميض من
الضوء، فإننا لم ننتهِ بعد.
أعلم أن هناك نوراً في العالم لا تستطيع الظلمة فهمه
أعلم أن هناك خيراً لا يستطيع الشر العظيم فهمه
وروحاً إنسانية لا تستطيع البربرية فهمها
أملاً لا يمكن للهزيمة واليأس أبداً فهمه
ولا يزال يتلأأ.

إن كان هنالك شخص واحد على قيد الحياة لم
يستسلم، فإنهم قد فشلوا تماماً
إنهم مهزومون.

هذه بضعة أسطر من قصيدة كورية، عنوانها «لذلك يجب ألا
تختفي»، وقد كتبها الشاعر والناشط الكوري بارك نوهيه
(Park Nohae)، الذي ألف ديوانه الصغير من القصائد، بهذا
الاسم المستعار، عندما كان عاملاً في مصنع في الثمانينات.^[1]

حظر النظام الدكتاتوري في كوريا الجنوبية هذا الديوان آنذاك،
وبيعت منه مليون نسخة سرية، وألهم آلاف الطلاب الجامعيين
للانضمام إلى المصانع والتنظيم. وأدى هذا التضامن بين العمال
والطلاب في النهاية إلى الإطاحة بالديكتاتورية العسكرية. وقد
تعرض الشاعر نفسه للاعتقال والتعذيب وحُكم عليه بالإعدام
على يد الديكتاتورية العميلة لأمريكا، لكنه نجا.

أقتبس من هذه القصيدة لا لأشير إلى أهمية اللغة والشعر والفن
فحسب، وإنما إلى الصمود: الروح الإنسانية التي لا تهزم، والتي
لا تستطيع الهمجية فهمها. يقول الشاعر نفسه في قصيدة أخرى:

هذا الجدار الحتمي من اليأس سينكسر
وينفجر في النهاية في شكل قطرات خشنة من
العرق والدم
من أجل حبنا المتنامي الذي يتنفس بهدوء
وغضبنا، وأملنا، وتوحدنا.

لذلك، أود التحدث عن الغضب، ولكن أيضاً عن الحب، والأمل،
والوحدة، والتضامن، الذي أعتقد أنه المخرج الوحيد.

^[1] اسمه الحقيقي Park Gi-pyeong، والديوان المقصود هنا هو (Dawn of Labor) أو «فجر العمال» (المحرر).

أريد أن أبدأ حديثي بقليل من التاريخ الذي عاشته عائلتي. عاش والداي الحرب الكورية، التي ينبغي أن تُسمى بحق «الإبادة الجماعية الكورية»، لأنها كانت هي الأخرى إبادة جماعية. قُتل ما لا يقل عن خمس سكان كوريا الشمالية، ولذلك لطالما كانت كوريا الشمالية حليفاً قوياً وفعالاً لفلسطين، لأنها تفهم ما يعنيه أن تتعرض للإبادة الجماعية. وقد وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رسمياً على إبادة الكوريين الشماليين في العام 1950، تماماً كما تمت الموافقة قبل ذلك على تقسيم فلسطين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفيتي قد قاطع مجلس الأمن، لذا دفعت القوى الغربية بقبول قرارات الأمم المتحدة ذات الأرقام 82 و83 و84 و85. وسمح القرار رقم 84 على وجه التحديد للقوى الاستعمارية الغربية بإنشاء قيادة موحدة تحت قيادة الولايات المتحدة، مستخدمةً علم الأمم المتحدة وفقاً لتقديرها. وعندما عاد الاتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن، وهدد باستخدام حق النقض ضد هذه الإجراءات التي دلت بوضوح على الإبادة الجماعية من حيث نطاقها وحجمها وأفعالها، دفعت القوى الغربية بقرار آخر، وهو ما يُسمى قرار «متحدون من أجل السلام» رقم 377، الذي تجاوز حق النقض المحتمل وسمح باستمرار الإبادة الجماعية.

لذا فإن إفلاس المؤسسات الدولية والقانون الدولي بدأ منذ البداية، ولنلاحظ في هذا السياق أن إسرائيل لم تمثل سوى لقرارين أممين فقط، هما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، المتعلق بتقسيم فلسطين، وقرار الجمعية العامة رقم 273، المتعلق بقبول إسرائيل في الأمم المتحدة. بعد ذلك، توالى الانتهاكات من دون توقف، حيث تم تجاهل وانتهاك أكثر من 100 قرار مع إفلات تام من العقاب، وهذا هو حال القانون الدولي. وبالطبع، فرض الغرب أيضاً حل الدولتين في كوريا، الشمالية

والجنوبية، عام 1945. ولم ينجح الأمر هناك أيضاً. لذا، فإننا نفهم طبيعة القانون الدولي وطبيعة المؤسسات الدولية، والطريقة التي يتم التلاعب بها وتصميمها لخدمة القوى الإمبريالية. والطريقة التي تفرض بها خيارات مستحيلة على الشعوب المستهدفة بهذا العنف، أو لا تفرض أي خيارات على الإطلاق.

مرة أخرى، قصة أخرى عن عائلتي: في إحدى لحظات حرب كوريا، تم اقتياد جميع الرجال لئُعدموا رمياً بالرصاص، واضطرت جدتي إلى اتخاذ قرار. في منزلنا كان هناك مكان صغير، عبارة عن عليّة صغيرة يمكن أن يختبئ فيها شخص واحد، لكن كان لديها زوجها وابنها، واضطرت إلى أن تقرر أي هذين الرجلين سيموت. هذه لحظات لا يمكن تصورها، وخيارات مستحيلة، أليس كذلك؟ لكن هذه هي الخيارات التي تُفرض على سكان غزة كل يوم. الموت جوعاً أم الموت رمياً بالرصاص، اختر ما شئت، أليس كذلك؟ إما أن تغادر الآن أو تموت، أو تغادر وتموت لاحقاً. الاختيار بين الموت والموت. هذه هي أنواع الخيارات المستحيلة التي يفرضها الغرب، أي الولايات المتحدة وإسرائيل، على فلسطين: الموت أو الموت.

إن مقاومة الفلسطينيين من خلال رفض هذا الاختيار، ولو للحظات، هي واحدة من أعظم أعمال الشجاعة التي شهدتها العالم على الإطلاق. ومهمة الغرب هي تأخير التدخل ومواجهة الجلال، أي تأخير عمل من أعمال التضامن الأخلاقي، الذي يمكن تحقيقه. كل هذا مخطط له، نحن نعرف نقاط الضغط، ونعرف الشركات المعنية، ونعرف الدول المتورطة في الشحن، وفي الدعم، وفي توفير الأسلحة، والمعلومات الاستخباراتية، ووسائل القتل. ما عليكم سوى إلقاء نظرة على «19 طريقة سهلة لمقاومة الإبادة الجماعية»، فكل شيء مخطط له. في الأساس، حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) الموجهة والإجراءات الموجهة، كل هذا يمكن تحقيقه.

لقد وصف كثيرون بوضوح حرب غزة باعتبارها مشروعاً إمبريالياً. إنها ليست مجرد دولة مارقة واحدة تتمتع بجماعة ضغط قوية. بل هي دولة مارقة واحدة تعمل بصفقتها الجراد والوكيل والمقاول من الباطن للغرب الإمبريالي الجماعي. الأسباب واضحة؛ الأمر يتعلق بفشل النيو ليبيرالية. يتعلق بالنفوذ الجيو-إستراتيجي، وجوهره يكمن في الجشع الرأسمالي، والعنف، والأنفاس الأخيرة لإمبراطورية تحتضر. وفي الوقت نفسه، يريدون التظاهر بأن هذه الإبادة الجماعية ليست من صنعهم. يريدون ارتكاب الإبادة الجماعية والتبرؤ منها في آن واحد، يريدون الحصول على كعكة الإبادة الجماعية وتناولها أيضاً. لكن الحقيقة تتسرب على أي حال.

كان هناك أمريكي يضايق بائع طعام «حلال» في نيويورك، في وقت مبكر من الإبادة الجماعية، وكان يلاحق هذا البائع طوال الوقت، ويستهزئ به ويهدده بالترحيل والتعذيب، وقال له: «موت 5000 طفل فلسطيني ليس كافياً». الآن، من كان هذا الشخص المجنون؟ هل كان مجنوناً؟ لا. كان دبلوماسياً رفيع المستوى، وكان مسؤولاً عن حل الدولتين، وإذا كانت هذه هي الطريقة التي يتحدثون بها علناً، فهل يمكنكم أن تتخيلوا ما كانوا يفعلونه ويستعدون له بعيداً عن أعين الجمهور؟ لم تكلف وزارة الخارجية الأمريكية نفسها عناء التنصل من آرائه. لقد أدلوا ببعض التصريحات مثل أنه لا يعكس القيم، وما إلى ذلك، لكنهم لم يتنصلوا من آرائه. لم ينكروا آرائه.

لنتذكر مادلين أولبرايت، عندما سألتها الصحفية الأمريكية ليزلي ستال في برنامج «60 دقيقة» الإخباري عن مقتل 500 ألف طفل عراقي جراء العقوبات الأمريكية. أجابت أولبرايت، من دون أن تفكر ملياً، قائلة: «أعتقد أن الأمر كان يستحق ذلك، أعتقد أن الأمر كان يستحق عناء قتل نصف مليون طفل عراقي». ما الذي يمكن أن يبرر شيئاً كهذا؟ لكنها لم تضطر حتى إلى التفكير في الأمر.

لذا علينا أن نتذكر منطق الإمبراطورية، فالإبادة الجماعية ليست استثناءً، وليست حادثة عرضية. إنها ليست شيئاً حدث على مضض بسبب جماعة ضغط ما أو سياسي مارق أو دولة مارقة، بل هي القاعدة السائدة في الاستعمار الإمبريالي. في الواقع، إنه التفويض الهيكلي للرأسمالية. الرأسمالية تقتل، تقتل النساء والرجال والأطفال والمسنين، تقتل شعوباً بأكملها، أكثر من ثلاثة مليارات شخص منذ الثورة الصناعية وفقاً لأحد التقديرات المتحفظة. وعندما لا تقتل البشر، فإنها تقتل الأمل، تقتل العدالة والمنطق والعقل، ونعم، تقتل حتى الخيال.

هل تتذكرون شعار مارغريت تاتشر، «لا يوجد بديل» (TINA - There is no alternative)؟ إن الدرجة الصفوية للقمع الرأسمالي تتمثل في قمع القدرة على تخيل احتمالات أخرى، وتخيل إمكانية المقاومة. إنهم يريدون منكم أن تستسلموا، وأن تخضعوا، وأن تتخلوا عن كل شيء. ولهذا السبب اقتبسْتُ قول باري نو هيه: «ما دمْتُ لم تستسلم، فإنهم قد خسروا». لكن هذا يقودنا أيضاً إلى مسألة النشاط النضالي. ففي الغرب توجد جيوب صغيرة وشجاعة من التضامن والمقاومة. وأحياناً، على سبيل المثال، كما في إيطاليا وإسبانيا، تحدث تحركات جماهيرية واسعة، لكنها ليست كافية. لا أحد يبذل ما يكفي في مواجهة الإبادة الجماعية؛ فأي شيء أقل من وقفها لا يكفي. لكننا بحاجة إلى تسمية الدول المسؤولة عن هذه الإبادة الجماعية، وهي الولايات المتحدة، وإسرائيل، وكندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والدول الإمبريالية في أوروبا الغربية، والعملاء شبه الإمبرياليين.

شركة «هانوا» (Hanwha) في بلدي كوريا الجنوبية هي إحدى الشركات الرئيسية المتعاونة مع شركة «إلبيت» (Elbit)،^[2] ولأن

^[2] شركة إسرائيلية رائدة في مجال الصناعات الدفاعية والمعدات العسكرية (المحرر).

تلك هي الدول التي ترتكب الإبادة الجماعية، فإن شعوب الغرب وأتباعهم متواطئون. إنها حكومتنا، إنها مسؤوليتنا. أولئك الذين يقولون: «إنها ليست حكومتي»، «إنها لا تمثلني»، «لا يُحتسب ذلك!» - هذا لا يعني شيئاً، لأنه طالما أنك تدفع الضرائب وطالما أنك لم تتخلَّ عن جنسيتك، فهي حكومتك، وبالتالي، عليك أن تفعل شيئاً. لكن جزءاً آخر من المشكلة هو أن بعض الناس يعتقدون أن غزة، أي الإبادة الجماعية، هي نفس الشيء مثل التظاهر من أجل رفع الأجور، وهذا ليس صحيحاً. إنها معركة من أجل روح الإنسانية ذاتها؛ فإذا سقطت غزة، فإن جزءاً أساسياً من الإنسانية سينقرض. لذا نحن نعرف ما يجب فعله.

بدأ النشطاء الغربيون يدركون قضية فلسطين، لكنهم لا يفهمون حجم الرهانات، ولا يدركون أهمية التنظيم من أجل التضامن. وبصراحة، فإن معظم ما تعاملوا معه هو ما نسميه «مشاكل العالم الأول»، مثل عدم الحصول على غرفة الفندق التي تريدها، أو عدم الحصول على نكهة الآيس كريم التي تريدها، أي أن ملذاتك ورغباتك لم تُلبَّ بالكامل. هذه هي مشاكل العالم الأول، وهي الأمور التي تتعامل معها في جلسات العلاج النفسي، لكن فلسطين ليست مشكلة علاجية، وليست مشكلة من مشاكل العالم الأول. ولا يمكن حلها بعقلية لم تواجه سوى مشاكل العالم الأول، أو بعقلية تسعى إلى الحفاظ على هياكل العالم الأول الإمبريالي وامتيازاته وسلطاته وادعاءاته وحقوقه المزعومة. وهذا يشمل ادعاءات القانون الدولي.

غزة تتطلب تفانياً، ونضالاً حقيقياً، ومسؤولية حقيقية، وأعمالاً حقيقية. ما تتطلبه غزة ليس مجرد أنشطة، أو نشاطاً سياسياً، وبالتأكيد ليس الترويج الذاتي، والتهنئة الذاتية، والشعور بالاستحقاق، بل تتطلب عملاً متفانياً ومنسقاً في تضامن من جميع الناس، وخاصة أولئك في الغرب المتواطئ في الإبادة الجماعية.

في الواقع، ما تتطلبه غزة فعلياً هو تغيير ثوري، ما يتطلب تفكيك الإمبراطورية الاستعمارية الرأسمالية وامتيازاتها وسلطتها ومطالباتها وانحرافات التي تُعد الإبادة الجماعية جزءاً لا يتجزأ منها. وسيكلف ذلك المتضامنين مع فلسطين ثمناً ما، لأنه يكلف الفلسطينيين كل شيء. لذا، إذا كنتم تهتمون، فإن التضامن يعني تحمل نفس المخاطر، أو على الأقل بعضها، وأعتقد أن هناك أشخاصاً في الغرب قادرون على ذلك ومستعدون للقيام به.

وفي الوقت نفسه، أمام الفلسطينيين ثلاث مهام: أولاً، احكوا قصتكم. انشروها على نطاق واسع. تأكدوا من أن الغرب يفهم، وارووا قصتكم، لأنكم إذا لم ترووا قصتكم، فسيرووها شخص آخر نيابة عنكم، وسيستولي ليس فقط على تجربتكم بل وعلى معاناتكم أيضاً، فلا تدعوا ذلك يحدث. والمهمة الثانية للفلسطينيين هي الترابط، لا الانقسام، ولا القتال فيما بينكم. إن أيديولوجية النخبة الإمبريالية الحاكمة هي «فرق تسد»، وعندما تنقسمون، فإنكم تكونون قد استوعبتم أيديولوجية الطبقة الحاكمة، النخبة الإمبريالية الحاكمة، وتقومون بعملهم نيابة عنهم. لذا فإن المهمة الأساسية للفلسطينيين هي التوحد. والأمر الأخير هو المقاومة بأفضل ما تستطيعون، بينما يتدخل الغرب ويتحمل الواجب الأخلاقي الفعلي الذي يقع على عاتقه لمنع الإبادة الجماعية للفلسطينيين.

الرأسمالية والعنف في منظومة السجون الإسرائيلية في زمن الإبادة*

خالدة جرار

مقدمة

«العالم القديم يحتضر، والعالم الجديد يكافح ليولد؛ والآن هو زمن الوحوش».

أنطونيو غرامشي

كتب أنطونيو غرامشي هذه العبارة في العام 1930 أثناء وجوده في أحد سجون نظام موسوليني الفاشي،^[2] واصفاً فيها توحش الرأسمالية الإيطالية وتحولها نحو الفاشية، وتصلح هذه العبارة اليوم لتوصيف زمن الإبادة بأنه زمن الوحوش الرأسمالية. وهذا

* هذه الورقة جزء من مشروع بحثي، تعمل عليه الباحثة، في معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، بعنوان «الأبعاد الطبقيّة والنوع الاجتماعيّة للحركة الأسيرة وانعكاساتها في المشروع التحرري الفلسطيني».

^[2] أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، 372.

ما ستكشفه هذه الورقة من خلال استعراض وحشية الرأسمالية القمعية في منظومة السجن.

تعتبر فلسطين مختبراً نموذجياً لوحشية الرأسمالية، فهي مختبر اقتصادي أمني يطور فيه نظام عالمي لربط الاحتلال العسكري بالربح المالي، ويمثل التقاء الاستعمار بالنيوليبرالية، حيث يعاد تدوير تقنيات السيطرة الاستعمارية القديمة ضمن منظومة رأسمالية جديدة، تغلف العنف بلغة الأمن والاستقرار. ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال استعراض وضع الأسرى في سجون الفاشية الصهيونية، ولا سيّما الأسيرات،^[3] بالتركيز على العنف الجنسي كمكون أساسي للعنف الاستعماري الرأسمالي.

تحاول الورقة مساءلة منظومة حقوق الإنسان الحالية من حيث قدرتها على حماية الأسرى ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المختلفة، لا سيّما في ظل الحالة التي تظهر فيها هذه المنظومة مرتهلة لعلاقات القوى الاستعمارية الرأسمالية التي تبقّيها عاجزة، بل ومتواطئة، عن حماية المقهورين في العالم من تغول رأس المال، ومن تجلياته المادية المتمثلة بالاستعمار، ما يتطلب نضالاً عالمياً تحرياً يسعى إلى التغيير المرتبط بالممارسة الاجتماعية الجماعية لأحرار العالم ويواجه كل أشكال الاضطهاد والفاشية من أجل تحقيق المساواة والعدالة والحرية، ليس لفلسطين فحسب، وإنما للعالم أجمع.

تسعى هذه الورقة إلى الربط بين الرأسمالية والعنف في منظومة سجونها، ومنها السجون الإسرائيلية، باعتبار السجون فضاء

^[3] في كل مرة تشير فيها هذه الورقة إلى «الأسرى» و«المعتقلين» يكون المقصود الأسرى الإناث والذكور معاً، البالغين والأطفال، ما لم ترد قرينة تحدد فئة خاصة بعينها.

رأسمالي ينتج الربح من القمع.^[4] وتتشابه تشكيلاته العنيفة المتمثلة بالتعذيب والقتل والمحو والاستعباد عبر «قوننة» ليبرالية، تسعى لتجميله وإعطائه ما يسمى بـ «الشرعية القانونية»، وصولاً للدولة البوليسية العالمية واعتمادها على وسائل أكثر بربرية وفاشية للتراكم عبر العنف، لإفراغ تراكم رأس المال والفائض السكاني للبشرية، ناهيك عن تورط الشركات الاحتكارية في قطاعات مختلفة، لا سيّما قطاع الأمن والصناعات العسكرية التي تسعى إلى الربح؛ يكشف عن نمط الهيمنة الاستعمارية أو ما يُعرف بـ «الرأسمالية العنصرية الاستعمارية»، التي باتت شريكة ومتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، وفي إدامة الاحتلال والإبادة الجماعية المستمرة في غزة وفي السجون الاستعمارية الإسرائيلية.

فلسطين مختبر نموذجي لوحشية الرأسمالية

تجري تجربة النموذج العالمي للفاشية المتوحشة في غزة، وفي مختبرها الآخر المتمثل بالسجون. وقد وصف عيسى قراقع، الرئيس الأسبق لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، وهو نفسه أسير سابق، مشهد تسليم جثامين الشهداء الأسرى في غزة في مقالة له بعنوان «أهلاً بكم في معرض الجثث في غزة»، إذ جرى عرض الجثامين على شاشة كبيرة، لتتمكن العائلات من التعرف عليها، لعدم توفر فحص DNA في مستشفى ناصر في خان يونس، بعد وقف الحرب في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وفي التفاصيل، وصف ذلك المشهد بأنه:

شهادات حية على ما لا يُحتمل، على إبادة تقودها قوات هتلر المسلحة في السجون، نظام متعفن في

[4] Angela Y. Davis, *Freedom Is a Constant Struggle: Ferguson, Palestine, and the Foundations of a Movement* (Chicago: Haymarket Books, 2016), 51.

معسكرات الاعتقال، انظروا إلى الصور في المعرض، هناك وراء كل جثة تجدون ابن غافير وحكومته المجرمة، عصي ورصاص وآلات لطحن البشر، جلادون كأنهم أرادوا أن يتركوا توقيعهم على كل ضلع من أضلاع المعتقلين، أن تبقى آثار القيود واضحة، الصفعات والركل، ونهش الكلاب والأمراض القاتلة، وكأنهم أرادوا أن يحو فلسطين من خريطة الجسد.^[5]

تصور هذه المشاهد حجم القتل والتعذيب في معسكرات وسجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، وهذا لا يعني أن تلك المعسكرات والسجون لم تشهد قبل ذلك حالات تعذيب وقتل واغتصاب. فقد استشهد منذ العام 1967، حسب ما وثق فلسطينياً، 314 أسيراً داخل السجون،^[6] تحت التعذيب أو بفعل الضرب أو نتيجة الإهمال الطبي أو التغذية القسرية خلال حالات الإضراب عن الطعام، لكن هذه الممارسات ازدادت حدتها، وباتت جلية أكثر بعد السابع من أكتوبر، وقد تباهى بها وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بن غفير عبر تصريحاته العلنية حول استهدافه للأسرى والسجون وزياراته المتكررة لزنائينهم وتهديدهم بشكل مباشر بالقتل،^[7] مثلما حصل مع

^[5] عيسى قراقع، «أهلاً بكم في معرض الجثث في غزة»، نبض (26 تشرين الأول/أكتوبر 2025)، <https://bit.ly/4uobiiG>، (تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026).

^[6] للمزيد حول شهداء الحركة الأسيرة، انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) (د. ت.). <https://info.wafa.ps/pages/details/32943> (تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026).

^[7] بشار أبو زكري، «بالفيديو.. بن غفير يهدد بإعدام الأسرى الفلسطينيين داخل السجون»، الجزيرة نت (23 تشرين الأول/أكتوبر 2025)، <https://bit.ly/4oIRHX> (تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026).

الأسير مروان البرغوثي.^[8] وقد سعى الوزير نفسه الى إقرار قانون إعدام الأسرى الذي أقر في القراءة الأولى في الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.^[9]

وضع الأسرى أثناء حرب الإبادة

أثناء حرب الإبادة اعتقل ما لا يقل عن 20 ألف فلسطيني، منهم 560 من النساء و1450 من الأطفال،^[10] ويبلغ عدد المعتقلين حتى كتابة هذه الورقة 11100 معتقلاً، منهم 53 امرأة، و400 طفل، وأكثر من 3544 معتقلاً إدارياً، و2673 معتقلاً يصنفون بوصفهم مقاتلين غير شرعيين من قطاع غزة وسوريا ولبنان. هذا العدد لا يشمل المعتقلين المحتجزين في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال ولا يعرف عنهم معلومات، بما أشبه بالاختفاء القسري. مع ذلك، يبقى ذلك العدد الإجمالي هو الأعلى منذ اندلاع انتفاضة الأقصى (2000).^[11]

من خلال ما وثقته المؤسسات الحقوقية الفلسطينية التي تعنى بشؤون الأسرى، يظهر جلياً أن حرب الإبادة امتدت إلى السجون

[8] المصدر نفسه.

[9] للمزيد حول مشروع قانون الإعدام، انظر: منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، «ورقة موقف: مشروع القانون الإسرائيلي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (7 تشرين الثاني/نوفمبر 2025)، <https://short-url.cc/1BHAY>، (تاريخ الوصول 15 آب/أغسطس 2026).

[10] مؤسسات الأسرى، «النصف الأول من العام 2025»، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (14 تموز/يوليو 2025)، <https://www.addameer.ps/node/5590> (تاريخ الوصول 15 آب/أغسطس 2026).

[11] مؤسسات الأسرى، «77 شهيداً على الأقل بين صفوف الأسرى منذ الإبادة وما يزال العشرات من معتقلي غزة الشهداء رهن الإخفاء القسري»، هيئة شؤون الأسرى والمحررين (7 تشرين الأول/أكتوبر 2025)، <https://short-url.cc/1vlep>، (تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026).

والمعتقلات لتكون إبادة مستمرة. حيث توسع مفهوم حرب الإبادة ليشمل الحركة الفلسطينية الأسيرة، التي تواجه اليوم ذروة عمليات المحو الاستعماري الاستيطاني. ففي ظل تصعيد غير مسبوق، تشهد السجون وجهاً آخر من وجوه الإبادة، عبر تنفيذ عمليات قتل وإعدام متعمدة للأسرى والمعتقلين. وقد بلغت حصيلة الشهداء الأسرى الذين أُعلن عن هوياتهم منذ بداية الحرب 94 شهيداً على الأقل، من بينهم 46 شهيداً من قطاع غزة، بينما يظل العشرات من معتقلي غزة شهداء أو قيد الإخفاء القسري. تشكّل هذه الحصيلة شهادة دامغة على أكثر الأزمات وحشية في تاريخ الحركة الأسيرة التي صمدت لعقود في مواجهة منظومة سجون عملت على تدمير الأسير جسدياً ونفسياً وتصفيته بشتى الوسائل.^[12]

يشكل ما يحصل داخل السجون انتهاكات ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وقد شكلت «المنظومة القضائية» غطاء لممارسة مزيد من التوحش بحق الأسرى، حيث شملت الجرائم التعذيب والقتل والسلب والتجويع والتسبب المتعمد في نشر الأمراض والأوبئة والحرمان من العلاج والعزل والاعتداءات الجنسية التي وصلت حد الاغتصاب. ومثلت رواية وشهادات معتقلي غزة تحولاً مفصلياً في مستوى التوحش الذي تمارسه منظومة الاحتلال التي أنشأت معسكرات وأقسام خاصة لاعتقالهم مثل «سيديه تيمان» (قرب بئر السبع)، و«ركيفت» (تحت الأرض في سجن الرملة)، و«عناتوت» (قرب القدس)، و«نفتالي» (قرب الجليل)، و«جلعاد» (في معسكر «عوفر» قرب رام الله)، عدا عن المعسكرات التي أُقيمت في غلاف غزة. كل

^[12] أطباء لحقوق الإنسان، وفاة الفلسطينيين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية: الإخفاء، والقتل المنهجي، والتستر (إسرائيل: أطباء لحقوق الإنسان، 2025)، <https://short-url.cc/1AYuw>، (تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026).

ذلك يجري أمام ما سمي بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان التي تواطأت في هذه الجرائم، أو غضت الطرف على أقل تقدير، تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية.^[13]

شملت هذه الانتهاكات كافة الأسرى بمن فيهم الأطفال. أما المعتقلين من قطاع غزة، فالمعلومات عن ظروف اعتقالهم - الأشد قساوة ووحشية - تبقى شحيحة جداً، وقد بدأ الكشف عنها بعد تحرر جزء منهم في صفقة التبادل (بين إسرائيل وحركة حماس) في كانون الثاني/يناير 2025، وبعد تمكن عدد من المحامين مؤخراً من الحصول على أذن لبعض الزيارات القصيرة.

في زيارة للمحامية جنان عبدة، من لجنة مناهضة التعذيب، إلى سجن «ركيفت»، في أيلول/سبتمبر 2025، ولقائها بأحد معتقلي غزة، وصف المعتقل «م.غ.» الذي لم يلتق بأي من البشر من خارج السجن ولم يرى الشمس لمدة عام، ظروف هذا السجن، وهو عبارة عن قبو تحت الأرض، لا يصله ضوء الشمس، من دون نوافذ، وحرارته مرتفعة،^[14] ولا يسمح لهم بالخروج إلى «الفورة» (ساحة أو غرفة مغلقة) إلا لدقائق، ويتعرضون إلى الضرب بشكل دوري باستخدام العصي أو بتوجيه كلاب لمهاجمتهم، ويتركون بدون علاج طبي.^[15]

^[13] مؤسسات الأسرى، «77 شهيداً على الأقل».

^[14] يقع سجن ركيفت ضمن مجمع سجن الرملة جنوب شرق تل أبيب، أقيم في مطلع الثمانينات لاحتجاز معتقلي الجريمة المنظمة في إسرائيل، وأغلق في العام 1995 بسبب ظروفه غير الإنسانية، حيث يقع تحت الأرض ولا يصله النور الطبيعي. أعيد افتتاحه في تشرين الأول/أكتوبر 2023 لاحتجاز معتقلي حماس وحزب الله.

^[15] جنان عبدة، «سجون إسرائيلية لا تدخلها الشمس: شهادة مُحامية»، سين 48 Scene (1 تشرين الأول/أكتوبر 2025)، <https://short-url.cc/1vU-u> (تاريخ الوصول 13 آب/أغسطس 2026).

وضع الأسيرات الفلسطينيات

لم تنج الأسيرات من ظروف الاعتقال القاسية ولا من التعذيب الوحشي والتحرش الجنسي الذي وصل حد الاغتصاب الذي مورس أيضاً مع الأسرى الذكور بشكل مكثف أثناء حرب الإبادة. وتفيد تقارير مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، أعدت بناء على شهادات مروعة من الأسرى، بأن الانتهاكات الجنسية من التعرية، مروراً بالألفاظ النابية، ووصولاً إلى الاغتصاب (لا سيّما تجاه معتقلي قطاع غزة)، قد شكلت سمة عامة في التعذيب.

بلغ عدد الأسيرات اللواتي اعتقلن أثناء حرب الإبادة أكثر من 560 أسيرة، بما لا يشمل أسيرات قطاع غزة المحتجزات في معسكرات الاعتقال، ويبلغ الآن عدد الأسيرات 53 أسيرة.^[16] يشكل العنف الجنسي تجاه أجساد النساء الفلسطينيات جزءاً من البنية الثابتة واليومية للاستعمار. وأكدت إحدى الدراسات أن استخدام العنف الجنسي، تاريخياً، في السياقات الاستعمارية (من خلال الاغتصاب والتحكم في القدرة الإنجابية والتعذيب والقتل) كانت وسائل للقضاء والإبادة للمجتمعات الأصلانية، وشكل حجر أساس في الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الذي يمارسه من أجل تقوية البنى الذكورية الاستعمارية والمساهمة في طرد الفلسطينيين من أرضهم.^[17]

^[16] المقصود بـ «الآن» وقت كتابة هذه الورقة، وهو بطبيعة الحال عدد متغير؛ إذ بلغ 95 أسيرة، وقت تحرير هذه الورقة، في منتصف حزيران/يونيو 2026، وذلك وفقاً لبيانات جمعية نادي الأسير الفلسطيني المحدثة باستمرار عبر موقعها الإلكتروني (المحرر)، انظر: جمعية نادي الأسير الفلسطيني، «الإحصائيات والأرقام»، (د.ت.)، <https://www.ppsmo.ps> (تاريخ الوصول 5 آب/أغسطس 2026).

^[17] سهاد ظاهر ناشف، ونادرة شلهوب-كيفوركين، «الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 104 (خريف 2015): 131-147.

مورست منذ العام 1967 انتهاكات مختلفة بحق الأسرى، من الضرب والإهانة والتعذيب الجسدي والنفسي، إلى العزل والإهمال الطبي والحرمان من التواصل مع المحامين أو العائلات، والمس بالخصوصية والتحرش الجنسي، ووصل الأمر إلى اغتصاب أسيرتين فلسطينيتين في العام 1968، أثناء التعذيب، باستخدام العصا و«القنينة» (عبوة مشروبات)، وإلى اغتصاب أسرى غزة، خلال الحرب الأخيرة، بالعصي وخراطيم إطفاء الحرائق.

هذا التاريخ من الفاشية في تعذيب الأسيرات والأسرى تكثف بعد السابع من أكتوبر، الحدث الذي لم يكن لحظة مفصلية، كما وصفتها مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، وإنما استمرار وامتداد لعنف بنيوي ممنهج في جذور الاستعمار الرأسمالي، إنها الفاشية الرأسمالية المستمرة التي وصفها ماركس في كتابه «رأس المال».

العنف الجنسي مكون أساسي للعنف الاستعماري

يهدف العنف الجنسي الممارس في السجون الإسرائيلية إلى كسر إرادة النضال لدى الأسرى، بشكل فردي، وتحويلهم إلى عبيد طيعون. كما يهدف إلى كسر الإرادة الجماعية للمقاومة وتفتيت النسيج الاجتماعي المتأثر بالموروث الثقافي والديني في منظومة القيم السائدة. حيث يستند العنف الجنسي إلى منهجية استعمارية تركز على جسد المرأة ضمن الرؤية الاستثنائية الفوقية للمحتل في التعامل مع النساء وبنيتهم الاجتماعية التي تعتبر المساس بجسد المرأة، والجنس عموماً، من المحرمات الاجتماعية، وممارسة المحقق له يشعره بنوع من التفوق. وهذا يشبه إلى حد بعيد ممارسات المستعمر الفرنسي في الجزائر.

يستخدم غالبية المحققين التحرش الجنسي والتعريّة والتهديد بالاغتصاب والألفاظ الجنسية المهينة بشكل فوقي ومتعجرف،

يجسد العلاقة بين العبد ومالكه كما عبرت عن ذلك أنجيلا ديفيس؛ حين وصفت الاغتصاب بكونه «سلاح هيمنة، سلاح قمع هدفه الخفي هو إخماد إرادة المقاومة لدى النساء المستعبدات».^[18]

تفيد إحدى الأسيرات اللواتي اعتقلن في العام 2014، وتعرضت لجولات تحقيق في مركز الجلمة:

فتشوني عارية تماماً، وكانت المجندة تطلب مني وأنا عارية أن أقف وأقعد مرات عديدة، وطوال التحقيق كان يعتمد المحقق التحسيس على رجل المجندة الجالسة معنا، ويقترب منها في إحياءات جنسية، كما وجه لي المحقق أسئلة حساسة مست مشاعري وكرامتي، حيث سألني كم مرة نمت مع شخص غير زوجك، وهل انبسطت معه.^[19]

كما لم تخلُ عملية الاعتقال والاستجواب والتحقيق من المس بالمشاعر الدينية، المتمثلة بشتم الذات الإلهية أو خلع الحجاب أو الاستهزاء بهذه المشاعر. وقد أفادت إحدى الأسيرات اللاتي تعرضن للتحقيق في مركز تحقيق عسقلان، في شهادتها للباحثة:

لم يسمحوا لي باستخدام دبوس لتثبيت حجابي الذي كان ينسدل دائماً عن رأسي، وحينما ألححت في طلب ذلك كان جواب المحقق: أنت دايرة برة بتحكي مع الشباب بالشوارع، وأبوك ما عرف يربيك، والآن بدك دبوس لتثبيت غطاء الرأس.^[20]

^[18] Angela Y. Davis, *Women, Race and Class* (New York: Vintage Books, a division of Random House, 1983), 12.

^[19] خالدة جرار، ولينا الجربوني، الحركة الأسيرة النسوية: دراسة بحثية عن واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال (رام الله: هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2016)، 20.

^[20] المصدر نفسه.

كما عمد المحققون ومصلحة السجون إلى استغلال موعد الدورة الشهرية للأسيرات للضغط عليهن، بحرمانهن من الحصول على الفوط الصحية، أو استغلال آلام الدورة كنوع من الضغوط الإضافية على الأسيرات. وقد اضطررت الأسيرات إلى استخدام أدوات غير صحية أثناء الدورة الشهرية، مثل قطع من البطانيات والملابس لوقف النزيف.

استخدم التعذيب الجنسي، بعد السابع من أكتوبر على نطاق واسع. وفي دراسة أعدتها الباحثة، ونشرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في كانون الأول/ ديسمبر 2023،^[21] استعرضت العديد من الشهادات التي وثقت التعذيب الجنسي، ولم تشمل هذه الدراسة المعتقلات من قطاع غزة اللواتي احتجزن في البداية في مراكز اعتقال مختلفة، قبل نقل غالبيةهن إلى سجن الدامون، حيث التقتهن الباحثة فترة اعتقالها، وشرحن حينها الممارسات المختلفة لأشكال التعذيب الجنسي التي تركز على التفتيش العاري، والحرمان من الفوط الصحية وأدوات النظافة الشخصية، وتحرش السجانين، والتهديد بالاغتصاب، والألفاظ الجنسية البذيئة وشتم الذات الإلهية، ومصادرة ألبستهن المحتشمة («الجلباب» وأحياناً «الحجاب») واستبداله بالزّي الموحد الخاص بالمعتقلين أثناء الحرب (بنطال و«بلوز» سكني أو «فنيلة» بيضاء)، فيما كثير منهن لم يعتدن على لبس البنطال، ما شكل لهن مزيد من الإحراج والضغط النفسي.

كما رصدت هذه الدراسة أشكال أخرى للانتهاكات بعد السابع من أكتوبر، باستخدام العنف الجنسي بحق الأسيرات، سواء في مراكز التوقيف أو التحقيق أو السجن، أبرزها:

^[21] خالدة جرار، «الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة»، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان-ديوان المظالم (17 كانون الأول/ديسمبر 2023)، <https://short-url. cc/1BHBg> (تاريخ الوصول 15 آب/أغسطس 2026).

- التصوير غير الشرعي: حيث يقوم عدد من الجنود والسجانين بنزع حجاب الرأس عن الأسيرات وتصويرهن بهواتفهم الشخصية، وتبادل هذه الصور فيما بينهم ومع آخرين، كما تقوم بعض الطواقم الصحفية بتصوير الأسيرات في سجن الدامون، وهنّ داخل الغرف وفي الساحة، وأثناء عملية إطلاق سراحهن.

- فقدان الخصوصية داخل السجن: حيث سمح للأسيرات مؤخراً بالخروج لمدة ساعة للفورة والاستحمام في أماكن خارج الغرف، بما يشعرهن بفقدان الخصوصية، لانتشار كاميرات المراقبة في الساحة. كما لا يستطعن تعريض أجسامهن وشعورهن للشمس. يضاف إلى ذلك الانتهاكات التي تعرضن لها معتقلات قطاع غزة اللواتي أمضين جزءاً من فترة اعتقالهن في مراكز تابعة للجيش تفتقد كلياً للخصوصية، كونها مكشوفة، أو كما وصفتها بعض الأسيرات بـ «الأقفاس».

ويفيد هنا عرض بعض الشهادات التي وثقتها خمس مؤسسات لحقوق الإنسان في تقريرها المقدم إلى لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025؛ حيث تصف فيها تعرض الأسرى إلى الاعتداء والتحرش والإذلال الجنسي، وفي بعض الحالات الاغتصاب بالأدوات. ففي شهادة لأحد المعتقلين قدمها أثناء زيارة المحامي له في سجن النقب في كانون الأول/ديسمبر 2023، أفاد بأنه:

كان السجانون يجرون التفتيش بينما يكون السجناء عراة، ويجعلون السجناء ملتصقين ببعض ويدخلون الجهاز المعدني المستخدم في التفتيش في مؤخرات السجناء. وفي واقعة أخرى، مرر

السجانون بطاقة في مؤخرة أحد السجناء، كل ذلك حدث أمام السجناء الآخرين، بينما كان السجانون يستمتعون بضرب الأعضاء التناسلية للسجناء.^[22]

وفي شهادة أخرى لإحدى الأسيرات، عرضتها محاميتها في محكمة عوفر العسكرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، ذكرت الأسيرة أنها تعرضت لسوء معاملة متكررة في سجن «هشارون»، ومن ذلك «قيام أحد السجناء بضربها في مكان لا يوجد فيه كاميرات وهي عارية».^[23]

كان الهدف من استعراض هذه الانتهاكات التدليل على أن العنف الاستعماري الجنسي هو جزء أصيل من الرأسمالية الفاشية، التي تتطلب نضالاً عالمياً بشكل مشترك لمواجهة وإنهاء أسسها.

السجون والرأسمالية

يشير خوسيه مانويل وليزا آر في مقالتهما عن الرأسمالية والسجون،^[24] إلى تطور أنواع العقوبات في السجون من مراحل الإقطاع إلى الرأسمالية، حيث كانت السجون في زمن الإقطاع تركز على فرض العقوبات الجسدية والعمل القسري والنفسي، التي جرى استخدامها للحفاظ على النظام الإقطاعي. ومع تطور الرأسمالية، بدأ الوضع يتغير من أجل تحقيق مزيد من

[22] Efrat Shir, et al. *Torture as State Policy: Abuse of Palestinian Detainees in Israel and the Absence of Accountability since October 7, 2023*, Alternative Report (Geneva, Switzerland: OHCHR, 2025), 20 <https://short-url.cc/1vlxQ> (accessed 5 August 2026).

[23] Ibid.

[24] Jose Manuel and Liza R, "United States: Mass Incarceration, Mass Struggle," *In Defence of Marxism* (11 December 2014), <https://short-url.cc/1vlAm> (accessed 5 August 2026).

الأرباح للطبقة الرأسمالية، بدءاً من استخدام السجون كوسيلة لاستغلال القوى العاملة، ومن ثم تحويل السجناء إلى سلعة قابلة للاستغلال في السوق الحرة؛ حيث أصبح تأجير السجناء، كعمال، جزءاً أساسياً من النظام الرأسمالي في مراحل تطوره، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قفز عدد السجناء بين عامي 1970-2000 إلى ستة أضعاف، وسيطرت الشركات الخاصة على «صناعة السجن». وبحلول القرن العشرين، كان أكثر من مئة ألف عامل أمريكي محتجزين في سجون خاصة، ضمن برنامج الصناعات السجنية الفيدرالية المعروف باسم «بونكور»، المتميز بأجور أقل وظروف عمل فظيعة.

وقد خلصت هذه المقالة إلى القول بأن تناقضات الرأسمالية أوجدت النظام السجني لخدمة المصالح الرأسمالية، وقامت هذه المصالح بتحويل هذا النظام إلى صناعة مربحة وفرصة استثمارية من أجل زيادة الأرباح، بتحويل السجون إلى أدوات لاستغلال الطبقة العاملة في سياق تاريخي طويل من العبودية والقمع العنصري، ومثال على ذلك سجن لويزيانا الذي أصبح اليوم مؤسسة حكومية تشكل أكبر سجن وتحظى بأقصى درجات الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان مزرعة للعبيد في زمن الإقطاع. واليوم، يعتبر سجن لويزيانا مكان لاحتجاز واعتقال مناضلي العالم المحتجين على الإبادة في غزة والمتضامنين مع حرية العالم من وحشية الرأسمالية.

تعتبر السجون مختبراً لممارسة الإبادة الجسدية والنفسية بحق الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بعد أن حاولت فرض العمل الإجباري على الأسرى لتحقيق أرباح للشركات الرأسمالية الإسرائيلية، إلى أن توقف هذا النموذج من العمل الإجباري بعد سلسلة احتجاجات وإضرابات عن الطعام في العام 1978 في سجون الأسرى، وفي العام 1983 في سجن الأسيرات في «نفي ترستا».

السجون كفضاء استعماري - رأسمالي

أصبحت السجون الاستعمارية في فلسطين مكاناً لممارسة الإبادة تجاه الأسرى، للتخلص من الفائض السكاني الفلسطيني، وذلك استكمالاً للإبادة في غزة التي تسعى للتخلص من الفائض السكاني الفلسطيني عبر القتل والتعذيب الوحشي المفوضي إلى الموت، وهدم وتدمير كل مقومات الحياة.

وكشف تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية، فرانشييسكا ألبانيزي، عن دور الشركات التكنولوجية الأمريكية العملاقة التي قامت بإنشاء شركات فرعية لها في إسرائيل، في تطوير «خدمات المراقبة والسجن»، تقول:

وتشمل هذا الأنظمة شبكات الدوائر التلفزيونية المغلقة والمراقبة البيومترية، وشبكات نقاط التفتيش التي تستخدم تكنولوجيا متطورة والجدران الذكية، والمراقبة بالطائرات المسيرة فضلاً عن الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات التي تدعم الأفراد العسكريين في الميدان وغيرها.^[25]

وكان شير هيفر قد اعتبر أن الاحتلال يشكل مصدر ربح لإسرائيل، إضافة إلى الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية للشركات الاحتكارية الخاصة التي تعمل في مجال الأمن، من خلال نقاط التفتيش وبناء المستوطنات وأنظمة الرقابة التكنولوجية. ويرى هيفر أن الاحتلال من خلال نهبه

[25] Francesca Albanese, *From Economy of Occupation to Economy of Genocide*, Thematic Report by an Independent Expert (Geneva: Human Rights Council, 2025), <https://short-url.cc/1vIDz> (accessed 5 August 2026).

للموارد الفلسطينية، يغذي ميزانية الدولة في مجال ما تنفقه على أنشطتها العسكرية من خلال بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري والخطط العسكرية المختلفة، ويعتبر أن النضال الفلسطيني ضد الاحتلال لا ينفصل عن صراع الطبقة العاملة ضد الإمبريالية.^[26]

كما ألفت ديفيس الضوء على مفهوم الأمن في الدولة النيولبرالية باعتباره أصبح مفهوماً تجارياً مربحاً، حيث أصبحت السجون والجدران وأنظمة المراقبة والسياسات العنصرية أكبر استثمارات الشركات الأمنية العملاقة.^[27]

من أبرز تلك الشركات، شركة G4S التي وقعت عقداً تجارياً مع مصلحة السجون الإسرائيلية في العام 2007،^[28] وتعتبر ثالث أكبر شركة خاصة بالأمن في العالم، وتروج نفسها على أنها تحمي العالم. تساهم هذه الشركة بشكل علني في إدارة السجون الإسرائيلية، بما في ذلك سجن «هشارون» الذي يحتجز فيه الأطفال الفلسطينيين، و«الدامون» الذي تحتجز فيه النساء الفلسطينيات. وكذلك فهي تدير سجون في جنوب أفريقيا، ومدارس مشابهة للسجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وجدار المكسيك الذي يفصلها عن الولايات المتحدة.

وبذلك تحول مفهوم الأمن إلى محرك استثماري عالمي

[26] Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation* (London: Pluto Press, 2010).

[27] Davis, *Freedom Is a Constant Struggle*, 53–59; Avery Gordon, "Globalism and the prison industrial complex-An Interview with Angela Davis," *transversal* (October 2014), <https://transversal.at/transversal/1014/davis/en> (accessed 5 August 2026).

[28] للمزيد حول شركة G4S، انظر: Addameer, "Corporate Complicity in Israeli Detention: G4S," *Addameer* (2 October 2015), <https://short-url.cc/1AYYO> (accessed 5 August 2026).

يستند إلى تكنولوجيات العقاب والسيطرة على الأجساد المضطهدة سياسياً وعرقياً. وتنتمي الأنظمة التكنولوجية للقمع والسيطرة جميعها إلى منطق العسكرة الرأسمالية القائمة على الخصخصة في الأمن والسجون والحروب. وهذه ليست مجرد سياسة اقتصادية، بل بنية فكرية تحول القمع إلى مشروع استثماري.^[29] حيث يجري فيه ممارسة التعذيب والاعتقال الإداري كاعتقال تعسفي وأنظمة الرقابة والضبط على أجساد المعتقلين الفلسطينيين.

الأنظمة الليبرالية والسجون: فلسطين بوصفها مختبراً!

عند تحليل ممارسات السجن التي تستخدمها الأنظمة الليبرالية بحجة مكافحة التمرد، وفي مقارنة ما بين السجون الإسرائيلية وتلك التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب» في العراق وغوانتانامو وأفغانستان، يمارس العنف بحق المعتقلين في العلن وتحت غطاء القانون، وتتشابه أنماط المعتقلات والمعسكرات التي يحتجز فيها المعتقلين فهناك.^[30]

- معسكرات لاحتجاز المقاتلين تُدار باستخدام أساليب انضباطية عنيفة، مثل سجن «أبو غريب» في العراق، وقاعدة «باغرام» الجوية في أفغانستان،

^[29] المصدر نفسه.

^[30] استشهدت الباحثة بشكل أساسي إلى مقال خليلي الآتي ذكره، ما عدا

الإشارة إلى معسكرات مرج الزهور، وسيدية تيمان، وركيفت:
Laleh Khalili, "The Location of Palestine in Global Counterinsurgencies," *International Journal of Middle East Studies* 42, no. 3 (2010).

ومعسكرات أنصار والخيام في لبنان، و«عتليت» والنقب وغزة في فلسطين، وبعد الإبادة «سبيده تيمان» و«جلعاد» و«ركيفت»، وغيرها من أماكن الاعتقال الإسرائيلية السرية.

- أماكن احتجاز خارج الحدود الإقليمية، مثل غوانتانامو (كوبا) ومرج الزهور (لبنان).
- احتجاز غير مرئي أو عبر وكلاء، مثل المواقع السوداء التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وسجون الدول العميلة المستخدمة للترحيل السري، والسجون التي تديرها الميليشيات العميلة للجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان (سابقاً) وفي غزة (أثناء حرب الإبادة).
- الاحتجاز الجماعي للمدنيين من خلال تحويل مدنها وقراهم إلى جيوب مغلقة، مثل حصار مدن وقرى فلسطين المحتلة في العام 1948، إلى حصار غزة وبوابات وحواجز الضفة الغربية الآن، وحصار الفالوجة في الحرب على العراق.

وما قبل النكبة، نهج الاستعمار البريطاني على فلسطين سياسة العقوبات الجماعية ضمن ما سمي في حينه بـ «قانون الطوارئ» (الاعتقالات الإدارية وهدم البيوت وغيرها)، وأعادت إسرائيل إنتاج الأشكال نفسها وطورتها، ما يظهر أن هناك تماثل بنيوي بين تقنيات السيطرة البريطانية والإسرائيلية في شكل أكثر محوسب من خلال السجلات البيومترية، ونظام العقوبات الجماعية، واعتماد التكنولوجيا الأمنية لبناء منظومة السجون والجدران والمؤسسات الأمنية، عبر شركات ومؤسسات تصدر هذه التقنيات بوصفها خبرة أمنية مثل شركة Elbit System التي شيدت جدار الفصل العنصري،

وتعمل اليوم في مشاريع مراقبة الحدود بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة.^[31]

درست خليلي أشكال الاعتقال أثناء الحرب، وافترضت أن التعبئة السياسية، سواء في المستعمرات أو في مراكز السلطة الاستعمارية، أدت إلى بروز الاعتقال والاحتجاز كتكتيكات مركزية لمكافحة ما يسمى بـ «التمرد»، في سياق قوينة العنف لتنظيم الحروب، وممارسة الإكراه المباشر.

وإذا اعتبرت خليلي أن فلسطين مختبراً استعمارياً فحسب، فإن ديفيس تعتبر فلسطين مختبراً اقتصادياً أمنياً أيضاً، يطور فيه نموذج عالمي لربط الاحتلال العسكري بالربح المالي، وبهذا المعنى تمثل التقاء الاستعمار بالنيوليبرالية، حيث يعاد تدوير تقنيات السيطرة الاستعمارية القديمة ضمن منظومة رأسمالية جديدة تغلف بلغة الأمن والاستقرار.^[32]

إن البنية الفكرية للاستعمار الاستيطاني، تحول القمع إلى مشروع استثماري تستخدم فيه الأدوات الاستعمارية الرأسمالية الوحشية ذاتها التي تتسم بعنف فاشي في التعامل مع المعتقلين في السجون، سواء في فلسطين المستعمرة منذ أيام الاستعمار البريطاني الرأسمالي، أو دول الاستبداد التابعة له، إنها الأدوات الوحشية ذاتها من سجن لويزان، إلى سجن عكا والنقب، مروراً بالدامون.

[31] Ibid., 413–433.

[32] Angela Y. Davis, “On Palestine, G4S, and the Prison-Industrial Complex,” In *Freedom Is a Constant Struggle: Ferguson, Palestine, and the Foundations of a Movement*, ed., Frank Barat (Chicago: Haymarket Books, 2016), 53–59, <https://short-url.cc/1AZaQ> (accessed 5 August 2026).

«العدالة الإلغائية» والنضال العالمي ضد

الرأسمالية في منظومة السجن

بما أن فلسطين أضحت مختبراً للدولة البوليسية العالمية، فإن ما يحصل فيها يمثل نموذجاً لما قد يحصل في العالم. إن السعي إلى التحرر من ذلك يتطلب نضالاً أممياً جماعياً، ويتطلب وعياً جذرياً يقوم على تحطيم جذور الرأسمالية الإمبريالية كما عبرت عنه ديفيس التي رأت أن من يعمل ضد الحرب، عليه أن يرى العلاقة بين المجتمع الصناعي العسكري، والمجتمع الصناعي السجني، وأن يرى كذلك الأسباب البنيوية للعنف والقمع في النظام ذاته، حيث ترى ديفيس أن السجون ليست مشكله معزولة عن نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي، لذا فهي تطالب بعدالة إلغائية، تلغي جذور القمع والعنف المتأصل في النظام الرأسمالي.^[33]

وربما هذا يدعونا إلى المطالبة بعدالة إلغائية لمنظومة حقوق الإنسان الحالية التي عجزت عن توفير الحماية والمساءلة، وإقامة عدالة بنيوية، تستند إلى تحطيم البنية الرأسمالية الفاشية القائمة واستبدالها بعدالة ركيزتها المساواة وحماية البشرية من هذا التوحش. إننا بحاجة إلى نظرة أوسع لمفهوم العدالة الإلغائية من منظور ثوري يقتضي أن نفهم ونقاوم ليس المؤسسة وحدها فحسب، بل كل الظروف والقوى التي تُمكن من استمرار وجودها.

نحن الفلسطينيون جزء من كل، ومنتفق مع رؤية بيان القوى التقدمية العالمية الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2025 الذي أسس لبلورة رؤية عالمية للنضال ضد فاشية الرأسمالية، ووصف الإبادة كجزء من عنف المنظومة الاستعمارية العالمية، التي تسعى إلى الإبادة والقتل. ورد في هذا البيان:

^[33] Angela Y. Davis et al., *Abolition. Feminism. Now* (Chicago, Illinois: Haymarket Books, 2022), 29.

نعتبر النظام الصهيوني قد أثبت طبيعته في الإبادة الجماعية بالقول والفعل، نفهم أن العنف الفاشي ضد الشعب الفلسطيني اليوم ينذر قريباً بعنف الإمبريالية الغربية تجاه جميع عمال العالم والشعوب المضطهدة غداً، لأن هذا هو المسار التاريخي لاضمحلال الرأسمالية. ونعترف بأن الشعب الفلسطيني يواجه صراعاً وطنياً، وصراعاً طبقياً، وصراعاً نسوياً، ونؤكد أنه يجب تحقيق النصر في الصراع الوطني للتقدم على صعيد الصراعات الأخرى، ونرفض التسلح بالنسوية الاستعمارية لإخفاء التناقضات الأساسية للاستعمار والإمبريالية وصرف الانتباه عن العنف الأبوي (البطريركي) والجنسي المتأصل فيهما.^[34]

لذلك، فإن نضالنا هو نضال عالمي تحرري، حسب تعبير شارون سميث: «نضال ضد كل أشكال العبودية والاضطهاد الذي يضطر إلى تدمير الأنظمة السياسية، والاقتصادية الرأسمالية والإمبريالية ومعها الأبوية».^[35] وهذا يستدعي نقاشاً جماعياً من قوى التحرر العالمي لأدوات التغيير المطلوبة منا جميعاً، ليس لفلسطين وحدها وإنما للعالم أجمع، تستند إلى رؤية تحررية شاملة أساسها المساواة والعدالة والحرية، باستخدام أدوات تنظيمية تراكم لفعل سياسي يسعى لتغيير البنى الرأسمالية الاستعمارية، عبر إنهاؤها واستبدالها ببنى سياسية واقتصادية واجتماعية اشتراكية.

^[34] Progressive International, "The Gaza Resolution," *Progressive International* (28 October 2023), <https://short-url.cc/1AZdC> (accessed 5 August 2026).

^[35] Sharon Smith, *Women and Socialism: Class, Race, and Capital* (Chicago: Haymarket Books, 2015), 11.

قائمة المصادر

- أبو زكري، بشار. 2025. «بالفيديو.. بن غفير يهدد بإعدام الأسرى الفلسطينيين داخل السجون». **الجزيرة نت**. 23 تشرين أول/أكتوبر. <https://bit.ly/4oIRHIX>. تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026.
- أطباء لحقوق الإنسان. 2025. «وفاة الفلسطينيين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية: الإخفاء، والقتل المنهجي، والتستر». **أطباء لحقوق الإنسان**. <https://short-url.cc/1AYuw>. تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026.
- جرار، خالدة. 2023. «الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة». **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- ديوان المظالم**. <https://short-url.cc/1BHBg>. تاريخ الوصول 5 آب/أغسطس 2026.
- جرار، خالدة، ولينا الجربوني. 2016. **الحركة الأسيرة النسوية: دراسة بحثية عن واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال**. رام الله: هيئة شؤون الأسرى والمحررين.
- جمعية نادي الأسير الفلسطيني. د. ت. «الإحصائيات والأرقام». **جمعية نادي الأسير الفلسطيني**. <https://www.ppsmo.ps>. تاريخ الوصول 5 آب/أغسطس 2026.
- عبده، جنان. 2025. «سجون إسرائيلية لا تدخلها الشمس: شهادة محامية». **سين 48**. <https://short-url.cc/1vU-u>. تاريخ الوصول 13 آب/أغسطس 2026.
- غرامشي، أنطونيو. 1994. **كراسات السجن**. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- قراق، عيسى. 2025. «أهلاً بكم في معرض الجثث في غزة». **نبض**. <https://bit.ly/4uobiiG>. تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026.
- منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. 2025. «ورقة موقف: مشروع القانون الإسرائيلي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين». **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**. 7 تشرين الثاني/نوفمبر. <https://short-url.cc/1BHAY>. تاريخ الوصول 15 آب/أغسطس 2026.
- مؤسسات الأسرى. 2025. «77 شهيداً على الأقل بين صفوف الأسرى منذ الإبادة وما يزال العشرات من معتقلي غزة الشهداء رهن الإخفاء القسري».

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. <https://short-url.cc/1vlep>. تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026.

مؤسسات الأسرى. 2025. «النصف الأول من العام 2025». مؤسسة الضمير <https://short-url.cc/1AYc6>. تاريخ الوصول 15 آب/أغسطس 2026.

ناشف، سهاد، ونادرة شلهوب-كيفوركين. 2015. «الربيات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية». مجلة الدراسات الفلسطينية (104): 147-131.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). د. ت. «شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية». وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) <https://info.wafa.ps/pages/details/32943>. تاريخ الوصول 4 آب/أغسطس 2026.

Addameer. 2015. "Corporate Complicity in Israeli Detention: G4S." *Addameer*. 2 October. <https://short-url.cc/1AYYO>. Accessed 5 August 2026.

Albanese, Francesca. 2025. *From Economy of Occupation to Economy of Genocide*. Thematic Report by an Independent Expert. Geneva: Human Rights Council. <https://short-url.cc/1vIDz>. Accessed 5 August 2026.

Davis, Angela Y. 1983. *Women, Race and Class*. New York: Vintage Books and a division of Random House.

Davis, Angela Y. 2016. "On Palestine, G4S, and the Prison-Industrial Complex." In *Freedom Is a Constant Struggle: Ferguson, Palestine, and the Foundations of a Movement*, by Angela Y. Davis. Edited by Frank Barat. 53-59. Chicago: Haymarket Books. <https://short-url.cc/1AZaQ>. Accessed 5 August 2026.

Davis, Angela Y. 2016. *Freedom Is a Constant Struggle: Ferguson, Palestine, and the Foundations of a Movement*. Chicago: Haymarket Books.

Davis, Angela Y., Gina Dent, Erica R. Meiners, and Beth E. Richie. 2022. *Abolition. Feminism. Now*. Chicago and Illinois: Haymarket Books.

Efrat Shir, et al. 2025. *Torture as State Policy: Abuse of Palestinian Detainees in Israel and the Absence of Accountability since October 7, 2023*. Alternative Report submitted to the UN Committee Against Torture. Geneva: OHCHR. <https://short-url.cc/1vIXQ>. Accessed 5 August 2026.

Gordon, Avery. 2014. "Globalism and the prison industrial complex- An Interview with Angela Davis." *transversal*. October. <https://transversal.at/transversal/1014/davis/en>. Accessed 5 August 2026.

- Hever, Shir. 2010. *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*. London: Pluto Press.
- Khalili, Laleh. 2010. "The Location of Palestine in Global Counterinsurgencies." *International Journal of Middle East Studies* 42 (3).
- Manuel, Jose, and Liza R. 2014. "United States: Mass Incarceration, Mass Struggle." *In Defence of Marxism*. <https://short-url.cc/1vlAm>. Accessed 5 August 2026.
- Progressive International. 2023. "The Gaza Resolution." *Progressive International*. <https://short-url.cc/1AZdC>. Accessed 5 August 2026.
- Smith, Sharon. 2015. *Women and Socialism: Class, Race, and Capital*. Chicago: Haymarket Books.

الجامعات بوصفها قوى تحريرية: تفكير سياسات حقوق الإنسان في الجامعات الأوروبية*

ووتر فاندنهل

أدت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعنف الإبادي في غزة، منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إلى تصاعد النقاشات داخل الجامعات حول العالم بشأن مسؤوليتها في مجال حقوق الإنسان. وما تزال بعض الجامعات تلتزم بالحياد المؤسسي؛ ففي أوروبا، لجأت الجامعات الفرنسية والسويسرية بشكل صريح إلى مبدأ «التحفظ المؤسسي»، بينما تميل الجامعات السويدية إلى الاستناد إلى كونها جهات تابعة للدولة، وذلك لعدم اتخاذ موقف بشأن «قضايا السياسة الخارجية». في

* أنجزت هذه الورقة خلال إجازة بحثية في العام الأكاديمي 2025/2026،
بتمويل من مؤسسة FWO (رقم المشروع: K801925N)، وصندوق
البحوث الخاص بجامعة أنتويرب (رقم المشروع: 54049).

المقابل، تبنت جامعات أخرى سياسات جديدة لحقوق الإنسان أو عززت سياساتها القائمة. واعترفت معظم الجامعات البلجيكية والهولندية، وبعض الجامعات الألمانية والأيرلندية والإيطالية والنرويجية والإسبانية، إضافة إلى جامعة لوزان في سويسرا، وغيرها، بمسؤوليتها المؤسسية تجاه حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بشراكاتها الدولية، في حالة غزة، بما في ذلك شراكاتها مع جهات إسرائيلية.

غالباً ما تستند سياسات حقوق الإنسان هذه إلى منظور داخلي: كيف يمكن الابتعاد عن الحياد المؤسسي من دون المساس بالحرية الأكاديمية داخل الحرم الجامعي؟ وكيف يمكن تجنب خطر تورط الجامعة نفسها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؟ تطرح هذه الورقة البحثية سؤالاً حول متطلبات تصميم سياسات حقوق الإنسان الجامعية من منظور خارجي، أي: هل يمكن لسياسات حقوق الإنسان الجامعية أن تُسهم في التحرر والانعتاق؟ ومتى وكيف؟ ما الذي يجب تجنبه؟ وما الأولويات التي ينبغي التركيز عليها؟

يستعرض القسم الأول النقاش الدائر حول دور الجامعات في المجتمع. ويقدم القسم الثاني لمحة عامة عن سياسات الجامعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وينتقد تركيزها، في الغالب، على القضايا الداخلية. أما القسم الثالث، فيبحث في الشروط اللازمة لكي تكون سياسات حقوق الإنسان ذات طابع تحرري. ويختتم القسم الرابع الورقة بخلاصة.

1. دور الجامعات في المجتمع: الحياد أم المسؤولية؟

ما هو دور الجامعات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الحياد المؤسسي أم تحمل المسؤولية؟ أجادل بأن الجامعات، باعتبارها

جهات فاعلة ناشئة في مجال حقوق الإنسان، لا خيار أمامها سوى تحمل مسؤولية حقوق الإنسان.^[2]

يُعدّ تقرير لجنة كالفن للعام 1967،^[3] مرجعاً أساسياً في الأدبيات الأكاديمية وبيانات الجامعات لتبرير تبني موقف الحياد المؤسسي. ويُنظر إلى هذا التقرير باعتباره الوثيقة التأسيسية لمبدأ الحياد المؤسسي (يُقابله في فرنسا «التحفظ المؤسسي»^[4]). وعلى الرغم من اختلافه جوهرياً مع موقف التقرير المؤيد للحياد المؤسسي، إلا أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات حول رسائله الرئيسية، دفاعاً عنه: بداية، لا يدعو تقرير لجنة كالفن الجامعات إطلاقاً إلى الامتناع عن المشاركة في قضايا المجتمع أو النقاشات العامة، بل يُسند إليها مسؤولية مجتمعية مهمة. كما أنه لا يتصور جامعةً منعزلةً في برج عاجي، بعيدةً عن التفاعل مع ما يجري في المجتمع. بل على العكس من ذلك، يزعم التقرير:

إن الجامعة الملتزمة برسالتها ستُشكل تحديات مستمرة للقيم الاجتماعية والسياسات والممارسات والمؤسسات القائمة. فهي، بحكم تصميمها وبما تُحدثه من أثر، المؤسسة التي تُثير السخط على الترتيبات الاجتماعية القائمة وتُقدّم ترشيحات جديدة. باختصار، الجامعة الجيدة، مثل سقراط، ينبغي أن تكون مُزعجة للمسلّمات السائدة.^[5]

[2] Wouter Vandenhoele, "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers," *forthcoming* (2026).

[3] University of Chicago, *Report on the University's Role in Political and Social Action*, Committee Report (Chicago: Kalven Committee, 1967), <https://short-url.cc/1v3Ee> (accessed 1 August 2026).

[4] Cécile Laborde, "Sur le positionnement politique des universités," *AOC media* (23 October 2024), <https://short-url.cc/1v31A> (accessed 1 August 2026).

[5] University of Chicago, "Report on the University's Role in Political and Social Action," 1.

ومع ذلك، يُعزى هذا الدور التحرري، بل وحتى المُقلق للنظام القائم، إلى أعضاء هيئة التدريس والطلبة، في حين يقتصر دور الجامعة، بوصفها مؤسسة، على صون الحرية الأكاديمية من خلال حيادها المؤسسي:

إن حياد الجامعة، كمؤسسة، لا ينبع من نقص في الشجاعة، ولا من اللامبالاة وعدم الحساسية، وإنما من احترام حرية البحث والالتزام بصون تنوع وجهات النظر. ويكتمل هذا الحياد المؤسسي بمنح أعضاء هيئة التدريس والطلبة، كأفراد، حرية كاملة للمشاركة في العمل السياسي والاحتجاج الاجتماعي. كما يكتمل أيضاً بالتزام الجامعة بتوفير منبر يتيح أعمق النقاشات وأكثرها صراحةً بشأن القضايا العامة.^[6]

أخيراً، يرى تقرير كالفن أن المسؤولية المؤسسية تتعارض مع الحرية الأكاديمية لأسباب إجرائية وليس لأسباب مبدئية أو جوهرية. فالتصويت بالأغلبية لا يُعد كافياً، ومن غير المرجح التوصل إلى توافق في الآراء.

من الناحية القانونية، لا تُعدّ الجامعات مجرد جهات فاعلة في مجال حقوق الإنسان،^[7] بل أصبحت تُعد جهات ناشئة تتحمل مسؤوليات حقوق الإنسان.^[8] بالنسبة للجامعات العامة، فإن كونها مؤسسات تابعة للدولة يعني أنها ملزمة بالامتثال لالتزامات

^[6] Ibid., 2.

^[7] Eva Brems, Laurens Lavrysen and Lieselot Verdonck, "Universities as Human Rights Actors," *Journal of Human Rights Practice* 11, no.1 (February 2019), <https://short-url.cc/1AGrU> (accessed 1 August 2026).

^[8] Vandenhoe, "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers."

حقوق الإنسان.^[9] أما الجامعات الأخرى، فيمكن اعتبارها جهات فاعلة هجينة، ويتم التعامل معها على هذا الأساس بموجب القانون الدولي والمحلي. ففي بعض الحالات، تُعامل معاملة الشركات، وفي حالات أخرى، تُعتبر مؤسسات تابعة للدولة أو تمارس دوراً حكومياً. ويمكن تفسير هذا الغموض القانوني، جزئياً، بالرجوع إلى وضعها القانوني المحلي (إذ قد تكون الجامعة حكومية أو خاصة، أو مؤسسة خيرية أو ربحية).

مع ذلك، فإن الوضع القانوني للجامعات في القانون الداخلي لا يكون، في كثير من الأحيان، العامل الحاسم في تحديد طبيعة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان ونطاقها. فالأنشطة التي تمارسها (من التدريس والبحث إلى توظيف وشراء الخدمات، وشراء وبيع السلع، والاستثمار، وغيرها) هي التي قد تجعلها أقرب أحياناً إلى جهة فاعلة عامة، وأحياناً أخرى إلى جهة فاعلة خاصة (تسعى أحياناً للربح).

على أقل تقدير، يمكن تشبيه الجامعات بالشركات. وقد ازداد الاعتراف خلال العقود الماضية بمسؤولية الشركات (بمعنى الالتزام الأخلاقي والتوقعات المجتمعية) في الامتناع عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي وضع سياسات وإجراءات خاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزام سياسي بحقوق الإنسان، وعملية تدقيق في هذا الشأن، وإجراءات تصحيحية.^[10]

انظر: ^[9]

Carlo Mazzoleni, "Universities' Human Rights Responsibilities: Implications for International Agreements," *Business and Human Rights Journal Blog* (26 February 2025), <https://short-url.cc/1uFo9> (accessed 27 July 2026).

^[10] John G. Ruggie, *Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy" Framework*, UN Report (Geneva: United Nations Human Rights Council, 2011), 13-15, <https://short-url.cc/1AGvf> (accessed 1 August 2026).

وعليه، يمكن القول بثقة إن الجامعات أصبحت جهات فاعلة ناشئة تتحمل واجبات في مجال حقوق الإنسان.

في معظم الحالات، تُصنّف الجامعات، بوصفها جهات مُقدّمة لخدمة عامة هي التعليم، ومتلقية للتمويل الحكومي، ضمن نطاق العلاقة أو الترابط بين الدولة وقطاع الأعمال. وفي هذه الحالات، يُمكن القول إنَّ عليها التزامات قانونية مُلزِمة في مجال حقوق الإنسان تُشابه التزامات الدول، وإن كان ذلك ضمن حدود صلاحياتها ونطاق تأثيرها.^[11]

لذا، فإن الحياد المؤسسي ليس خياراً مطروحاً. بل يجب أن تكون نقطة الانطلاق هي المسؤولية المؤسسية لحقوق الإنسان. تتحمل الجامعات، كمؤسسات، مسؤولية حقوق الإنسان تجاه طلابها وموظفيها، وكذلك تجاه «الغرباء البعيدين» (foreign strangers).^[12] وبدلاً من أن تكون عائقاً، كما أشار تقرير كالفن، فإن مسؤولية المؤسسات عن حقوق الإنسان هي الضمانة الأفضل لحقوق الإنسان الخاصة بالطلاب والموظفين. ورغم أن الحياد المؤسسي يُقدم غالباً باعتباره أفضل ضمانة لحماية الحرية الأكاديمية، فإن الواقع العملي أثبت أنه ليس كذلك بالضرورة. بل إن الحرية الأكاديمية قد استُخدمت، وما تزال تُستخدم، كأداة لمنع الاحتجاجات والاضطرابات في الحرم الجامعي. وتمتد المسؤولية المؤسسية تجاه حقوق الإنسان

^[11] قارن بالنهج الذي تتبناه الجامعة الوطنية في أيرلندا والمؤسسات الأعضاء فيها:

National University of Ireland, *Human Rights Principles and Code of Conduct for NUI and its Member Institutions*, Code of Conduct Report (Dublin: National University of Ireland, 2013), <https://short-url.cc/1v3RV> (accessed 1 August 2026).

^[12] Angela Müller, *States, Human Rights, and Distant Strangers: The Normative Justification of Extraterritorial Obligations in Human Rights Law* (London: Routledge, 2023), <https://doi.org/10.4324/9781003347095> (accessed 1 August 2026).

لتشمل «الغريباء الأجانب»: أي أولئك الذين ليسوا طلاباً أو موظفين في الجامعة، ولكنهم قد يتأثرون سلباً أو إيجاباً بمواقف الجامعة.

يناقش القسم التالي بإيجاز سياسات حقوق الإنسان في الجامعات، وينتقدها بسبب منظورها المتمحور، في الغالب، حول الداخل. فاهتمامها الأول يتمثل بتجنب التواطؤ أو الضرر الذي قد يلحق بسمعتها، بدلاً من ضمان تمتع «الغريباء الأجانب» بحقوق الإنسان.

2. سياسات الجامعات المتعلقة بحقوق الإنسان: نقد وتحليل

شكّلت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعنف الذي وصل إلى حد الإبادة الجماعية في غزة، منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 جرس إنذار للعديد من الأوساط الجامعية، ودفعها إلى التفكير في مسؤولية الجامعات تجاه حقوق الإنسان. وقد اتخذ عدد من الجامعات، ولا سيما في أفريقيا وأوروبا، مبادرات خاصة لمراجعة شراكاتها مع الجامعات الإسرائيلية (وغيرها من الجهات) وتعليقها أو وقفها.^[13]

وفي جامعات أخرى، وخاصة في شمال غرب أوروبا، أدت الأحداث الجسيمة إلى إطلاق أو تعزيز وضع سياسات خاصة بحقوق الإنسان وإنشاء هيئة للتقييم. فمعظم الجامعات

[13] Wouter Vandenhoe, "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers: A Case Illustration of Collaboration with Israeli Universities and Institutions," *forthcoming* (2027).

البلجيكية،^[14] والجامعات الهولندية،^[15] قامت بتبني سياسة وبتخاذ مواقف بشأن التعاون مع الكيانات الإسرائيلية.

انظر: ^[14]

Universiteit Antwerp, "Human Rights," *Universiteit Antwerp* (n. d.), <https://short-url.cc/1uJIH> (accessed 28 July 2026); Vrije Universiteit Brussel, "VUB Research," *Vrije Universiteit Brussel* (n. d.), <https://www.vub.be/en/vub-research> (accessed 28 July 2026); Université Libre de Bruxelles (ULB), "Test des droits fondamentaux," *ULB* (12 November 2024), <https://short-url.cc/1AkRu> (accessed 28 July 2026); Ghent University, "Human Rights Policy," *Ghent University* (n. d.), <https://www.ugent.be/en/ghentuniv/mission/human-rights> (accessed 28 July 2026); UHasselt, *Huishoudelijk reglement Commissie Mensenrechten*, Institutional Report (Hasselt: UHasselt, 2024), <https://short-url.cc/1uJZ5> (accessed 28 July 2026); KU Leuven, "Key objectives and tools of KU Leuven's Human Rights Policy," *KU Leuven Global* (2022), <https://short-url.cc/1AlI7> (accessed 28 July 2026); UCLouvain, *Charte de l'UCLouvain pour des partenariats responsables*, Institutional Policy Document (Louvain-la-Neuve: UCLouvain, 2024), <https://tinyurl.com/mcsteue7> (accessed 28 July 2026); ULiège, "Collaborations scientifiques avec les universités israéliennes," *ULiège* (21 March 2025), <https://short-url.cc/1uKxQ> (accessed 28 July 2026).

انظر: ^[15]

University of Amsterdam, "Assessment guidelines" (n. d.), <https://short-url.cc/1v3av> (accessed 1 August 2026); Vrije Universiteit Amsterdam (Advisory Committee), *VU Assessment Framework Risks surrounding violations of human rights and armed conflict in international collaborations*, Evaluation Report (Amsterdam: Vrije Universiteit Amsterdam, 2025), <https://short-url.cc/1v2Xi> (accessed 1 August 2026); Delft University of Technology, *Sensitive Collaboration Relating to Israel-Gaza*, Moral Deliberation Advice Report (Amsterdam: TU Delft, 2025), <https://short-url.cc/1v2YX> (accessed 1 August 2026); Universiteit Leiden, "Israel-Palestine," *Universiteit Leiden* (2025), <https://short-url.cc/1AM2b> (accessed 2 August 2026); Maastricht University, *UM Human Rights Due Diligence Assessment Framework*, Framework Report (Maastricht: UM HRDD, 2025), <https://short-url.cc/1AFHQ> (accessed 1 August 2026); Radboud University, *International Partnerships Advisory Committee*, Assessment Framework Report (Nijmegen: Radboud University, 2025), <https://short-url.cc/1AgO8> (accessed 1 August 2026); Erasmus University Rotterdam (Advisory Committee Sensitive Collaboration), *Framework Advisory Committee Sensitive Collaborations Version*, Framework Report (Rotterdam: Erasmus University Rotterdam, 2024) <https://www.eur.nl/en/media/2024-07-framework-acsc-2024-06-11> (accessed 1 August 2026); Tilburg University, *Advisory Committee on Partnership Human Rights Assessment Framework*, Framework Report (Tilburg: Tilburg University, 2024), <https://short-url.cc/1v358> (accessed 1 August 2026).

ولا يعني هذا أن جميع هذه التطورات سارت في الاتجاه نفسه. ففي حين اعتمدت بعض الجامعات سياسات جديدة لحقوق الإنسان أو عززت سياساتها القائمة، شهدت هذه الجامعات وغيرها ردود فعل ارتدادية، وشملت هذه الردود التضيق على احتجاجات الطلاب والحد من الحرية الأكاديمية باسم الحياد المؤسسي؛ ففي ندوة بعنوان «المعرفة تحت الاحتلال»،^[16] وثقت إحدى المداخلات حالات ألغيت فيها منشورات أو استبعدت من النشر، وخضعت الكتابات الأكاديمية والتدريس وحتى الحسابات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي لمراقبة الجامعات، إضافة إلى إنهاء عقود بعض الأكاديميين أو سحب الزمالات البحثية منهم.^[17] وتُضيف هذه القيود دليلاً إضافياً على أن الحياد المؤسسي لا يشكّل، بحكم طبيعته، ضماناً راسخة للحرية الأكاديمية، خلافاً لما يوحي به تقرير كالفن.

إذن، كيف تبدو سياسات حقوق الإنسان وهيئات التقييم التي اعتمدتها الجامعات؟ إن السياسات والأطر التي اعتمدت حتى الآن ليست جميعها مبنية على نموذج واحد، وإن كان ثمة قدرٌ واضح من التأثير المتبادل وتبادل الخبرات فيما بينها. وتوجد نماذج مختلفة فيما يتعلق بطبيعة الشراكات الخاضعة لتقييم حقوق الإنسان، ومعايير التقييم، ونطاقه، ومستوى التورط في انتهاكات حقوق الإنسان، والإجراءات، وتشكيل هيئات التقييم

^[16] انظر:

Völkerrechtsblog, "Knowledge Under Occupation: Academic Freedom and Palestine on the Global Stage," *Völkerrechtsblog* (8 September 2025), <https://short-url.cc/1AGDY> (accessed 1 August 2026).

^[17] Khaled El Mahmoud, Sissy Katsoni and Anna Sophia Tiedeke, "Isn't it Ironic? On Strategies of Silencing a Symposium against Silencing," *Symposium Knowledge Under Occupation: Academic Freedom and Palestine on the Global Stage* (Berlin: Völkerrechtsblog, 2025), <https://voelkerrechtsblog.org/isnt-it-ironic/> (accessed 1 August 2026).

وصلاحياتها. تتجاوز هذه الورقة التفاصيل الخاصة بكل سياسة على حدة، وتعرض فيما يلي أبرز السمات أو النماذج الرئيسية الأكثر شيوعاً.

بشكل عام، لا تخضع للمراجعة إلا الشراكات الرسمية ذات الطابع المؤسسي، أي الشراكات التي تنطوي على التزام أو مشاركة مؤسسية. وعادةً ما يُفسَّر التمييز بين الشراكات الفردية والمؤسسية من منظور الحرية الأكاديمية. ونظراً للحرية الأكاديمية التي يتمتع بها الباحثون والأكاديميون، يُتَّبَع نهج مُراعٍ أو غير متدخل تجاه الشراكات الفردية، مثل النشر المشترك للأبحاث أو الإشراف على أطروحات الدكتوراه في جامعة أخرى. وفي جميع الأحوال، قد يكون الشركاء مؤسسات أكاديمية أو غير أكاديمية، وتشمل الأخيرة الحكومات أو الشركات.

يختلف نطاق التقييم باختلاف سياسات الجامعات. ففي بعض الجامعات يقتصر التقييم على الشركاء، وفي جامعات أخرى يركز على الأنشطة، بينما تقوم جامعات أخرى بتقييم الاثنين معاً. ولا تتبنى أيٌّ من هذه السياسات نهجاً قائماً على الدولة، مع أن تقرير الدولة يُعدّ نقطة انطلاق لبعضها، فجامعة ماستريخت -على سبيل المثال- تبدأ دائماً بتقييم الدولة ويكون هذا التقييم هو نقطة الانطلاق، ثم يليه تقييم الشريك.^[18] أما في الإطار الفلمنكي، فإن تقييم حقوق الإنسان يشمل جانبيين: الشريك أو الشركاء في التعاون، والأنشطة التي يتضمنها هذا التعاون. ويُشترط تقييم الشريك بغض النظر عن طبيعة الأنشطة

[18] انظر:

Maastricht University, "UM Human Rights Due Diligence Assessment Framework."

التي سَتُنَفَّذ بالتعاون معه.^[19] بعبارة أخرى، فإن مجرد كون الشراكة تتعلق بأنشطة مفيدة، مثل أبحاث علاج السرطان أو تنقية المياه، لا يعني تلقائياً أن الشراكة خالية من الإشكاليات، بل يجب أيضاً تقييم الجهة الشريكة نفسها.

ثمة اتجاه واضح لدى الجامعات نحو اعتماد معيار يقوم على وجود انتهاكات جسيمة (خطيرة و/أو منهجية) لحقوق الإنسان. كما توسّع العديد من الجامعات نطاق هذا التقييم ليشمل أيضاً القانون الدولي المتعلق بالنزاعات المسلحة (مع أو من دون الإشارة إلى القانون الجنائي الدولي)، وأمن المعرفة، ومعايير دولية أخرى (مثل تلك المتعلقة بالقانون البيئي، أو التراث الثقافي، أو رعاية الحيوان).^[20] وغالباً ما تطبق الجامعات، إلى جانب ذلك، أطر تقييم أخرى موازية، وأكثرها شيوعاً الأطر الخاصة بأمن المعرفة.

في العادة، يتم فحص مدى تورط الشريك في انتهاكات حقوق الإنسان. وتُميز معظم الجامعات بين التورط المباشر وغير المباشر للشريك، و/أو مدى مساهمته في ارتكاب انتهاكات (جسيمة) لحقوق الإنسان. وفي بعض الأحيان، يُستخدم مقياس لتقدير مستوى الخطر أو درجة التورط. فعلى سبيل المثال، ترى جامعة رادبود أن الشراكة تكون إشكالية عندما يرتكب الشريك نفسه انتهاكات جسيمة أو منهجية لحقوق الإنسان، أو إذا كان «يساهم بشكل مباشر ومحدد في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومته».^[21]

[19] VLIR, *Recommendations for Implementing a Human Rights Assessment at the Flemish Universities*, Recommendation Report (Brussels: VLIR, 2019), 12 <https://vlir.be/publicaties/vlir-docs/> (accessed 1 August 2026).

[20] University of Amsterdam, "Assessment guidelines."

[21] Radboud University, "International Partnerships Advisory Committee," 8.

وفي حالات استثنائية، لا يقتصر التقييم على الشريك، بل يشمل أيضاً مدى احتمال تورط الجامعة نفسها (من خلال الشراكة). فعلى سبيل المثال، حددت جامعة رادبود ثلاثة اعتبارات رئيسية: خطر أن تصبح الجامعة نفسها متورطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان؛ وخطر أن تؤدي الشراكة إلى إضفاء الشرعية على تلك الانتهاكات أو منحها قبولاً أو مظهراً من المشروعية؛ وخطر الإضرار بسمعتها.^[22]

عادةً ما تعتمد الجامعات عملية تقييم من مرحلتين: تقييم ذاتي من قبل الجهة المُبادرة للشراكة، وقد تحال الشراكة بعد ذلك إلى هيئة خبراء لإجراء تقييم إضافي. وتعطي بعض الجامعات أهمية أكبر للتقييم الذاتي،^[23] بينما تُولي جامعات أخرى اهتماماً أكبر لتقييم تجريه هيئة خبراء (مركزية). وقد اختارت بعض الجامعات إجراء تقييم حصري من قبل هيئة خبراء.^[24] وتُعد جامعة دلفت للتكنولوجيا حالة استثنائية، إذ اعتمدت نهج المداولات الأخلاقية في ثلاث حالات (الوقود الأحفوري؛ وأمن المعرفة؛ وأوجه التعاون الحساسة المتعلقة بإسرائيل وغزة)، وأوصت بإنشاء هيئة دائمة للمداولات الأخلاقية للنظر في اتفاقات التعاون الحساسة.^[25]

عادةً ما تكون الهيئة الخبيرة التي تتولى التقييم هيئة متخصصة في حقوق الإنسان. وفي أغلب الأحيان، تدمج مسؤوليتها في مجال حقوق الإنسان مع مسؤولية أخرى تتعلق بأمن المعرفة، وفي حالات استثنائية، يُضاف إليها أيضاً مسؤولية تقييم

[22] Ibid., 9.

[23] Vrije Universiteit Amsterdam, "VU Assessment Framework Risks," 8.

[24] انظر على سبيل المثال:

Erasmus University Rotterdam, "Framework Advisory Committee Sensitive Collaborations Version."

[25] Delft University of Technology, "Sensitive Collaboration Relating to Israel-Gaza," 34.

القضايا المتعلقة بالوقود الأحفوري. ويختلف تكوين هيئات تقييم حقوق الإنسان بشكل كبير بين الجامعات. فقد اختارت بعض الجامعات أن تكون هذه الهيئة مكونة من خبراء فقط (مثل جامعة تيلبورغ).^[26] بينما تضم هيئات أخرى مزيجاً من أعضاء مجلس إدارة الجامعة أو كبار المسؤولين الإداريين إلى جانب خبراء متخصصين، (مثل الجامعة الحرة في بروكسل وجامعة لوفان الكاثوليكية).^[27] وبعض هذه الهيئات صغيرة ومحدودة العدد (مثل جامعة تيلبورغ)،^[28] بينما تضم هيئات أخرى ممثلين عن جميع كليات الجامعة (مثل جامعة أنتويرب).^[29]

في العادة، يكون دور هيئات تقييم حقوق الإنسان استشارياً بحيث تقدم توصيات إلى رئيس الجامعة أو مجلسها التنفيذي أو مجلس الكلية. وفي حالات استثنائية، يُعتبر رأي هذه الهيئات ملزماً وليس مجرد توصية. وفي إقليم فلاندرز، يكون هذا «الرأي» في كثير من الأحيان ملزماً رسمياً كما في جامعة هاسيلت،^[30] أو بحكم الواقع، ملزماً عملياً، لأنه يعامل على أنه قرار بالموافقة أو عدم الموافقة الأخلاقية.

قد يؤدي تقييم حقوق الإنسان إلى أحد عدة قرارات: الاستمرار في الشراكة أو بدء شراكة جديدة، سواء من دون شروط أو مع فرض شروط معينة؛ أو إلى تعليق الشراكة مؤقتاً أو إنهاؤها. فعلى

[26] Tilburg University, "Advisory Committee on Partnership Human Rights Assessment Framework."

[27] Université Libre de Bruxelles, *Règlement du Comité Respect du droit international et Dual Use*, Institutional Regulation (Brussels: ULB, 2024), <https://short-url.cc/1AFYo> (accessed 1 August 2026); UCLouvain, "Charte de l'UCLouvain pour des partenariats responsables."

[28] Tilburg University, "Advisory Committee on Partnership Human Rights Assessment Framework."

[29] Universiteit Antwerp, "Human Rights."

[30] UHasselt, "Huishoudelijk reglement Commissie Mensenrechten," 2.

سبيل المثال، تُحدد جامعة أمستردام الحرة ثلاثة خيارات: (أ) بدء التعاون أو الاستمرار فيه؛ أو (ب) بدء التعاون أو الاستمرار فيه مع اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر؛ أو (ج) عدم البدء بالتعاون أو إنهاؤه في ظل الظروف الراهنة.^[31] ولا يعني إجراء تقييم لحقوق الإنسان بالضرورة أن تكون النتيجة سلبية. ففي جامعة تيلبورغ، قد يكون أحد الخيارات هو تعزيز التعاون وزيادته.^[32]

لا شك أن اعتماد الجامعة لسياسة خاصة بحقوق الإنسان يُعد خطوة مهمة وضرورية للوفاء بمسؤوليتها المؤسسية في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، يمكن أيضاً توجيه النقد إلى سياسات حقوق الإنسان الجامعية الحالية. فأولاً، إن السؤال الذي تحاول هذه السياسات الإجابة عنه في كثير من الأحيان هو: كيف يمكن تحقيق التوازن بين حماية الحرية الأكاديمية للطلبة والموظفين من جهة، وبين تحمل الجامعة لمسؤوليتها المؤسسية في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى؟ أما الحل الذي تبنته معظم الجامعات، هو إلزامية تقييم حقوق الإنسان فقط على الشراكات واتفاقات التعاون المؤسسية.

يُعدّ هذا نهجاً مقبولاً لتحديد نطاق تطبيق عملية التقييم. ومع ذلك، حتى عند إجراء التقييم الموضوعي للشراكات المؤسسية، تميل هيئات حقوق الإنسان إلى البحث عن التوازن الأمثل بين الحرية الأكاديمية ومسؤولية الجامعة في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، في المداولات الأخلاقية التي أجرتها جامعة دلفت للتكنولوجيا، صُورت المعضلة الأساسية على أنها تتمثل في الموازنة بين الحرية الأكاديمية والحق في العلم من جهة،

[31] Vrije Universiteit Amsterdam, *Evaluation of the Framework, Process and Committee during the Pilot Phase and Advice to the CvB on the Way Forward*, Evaluation Report (Amsterdam: VUA, (n. d.)), 9-10 <https://short-url.cc/1v3nY> (accessed 1 August 2026).

[32] Tilburg University, "Advisory Committee on Partnership Human Rights Assessment Framework," 7-8.

وبين احتمال أن يسهم التعاون في انتهاكات حقوق الإنسان أو يؤدي إلى التواطؤ معها من جهة أخرى.^[33]

وبالمثل، تتناول اللجنة الاستشارية للشراكات في جامعة رادبود هذه المسألة من منظور القيود المفروضة على الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.^[34] هذا النهج غير صحيح؛ فالحرية الأكاديمية والحق في العلم هما من حقوق الإنسان الخاصة بالباحثين والأكاديميين، وليس حقوقاً للجامعات باعتبارها مؤسسات. لذلك، ينبغي ألا يبدأ تقييم حقوق الإنسان للشراكات المؤسسية من مسألة الحرية الأكاديمية، بل من مسؤولية الجامعة المؤسسية تجاه حقوق الإنسان.^[35] ثانياً، تميل سياسات حقوق الإنسان في الجامعات إلى أن تكون ذات منظور داخلي: إذ غالباً ما ينصب التركيز على خطر التورط المباشر أو غير المباشر في انتهاكات حقوق الإنسان من خلال شراكة أو تعاون معين، أو على خطر إضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق الإنسان، أو خطر الإضرار بسمعة الجامعة. ومن المفارقات، وبالرغم من هذا المنظور الداخلي، فإن التدقيق في احتمال تورط الجامعة نفسها في انتهاكات حقوق الإنسان، لا يكون أبداً في صميم عملية التقييم.

وبناءً على هذا النقد، تنتقل الورقة إلى بحث السؤال التالي: كيف يمكن لسياسات حقوق الإنسان في الجامعات أن تصبح أدوات لتحقيق التحرر والانعقاد؟

[33] Delft University of Technology, "Sensitive Collaboration Relating to Israel-Gaza," 19.

[34] Radboud University, "International Partnerships Advisory Committee," 2-5.

[35] Wouter Vandenhoe, "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers: Balancing Institutional Human Rights Responsibility with Academic Freedom," *UNESCO Human Rights Defenders Hub* (March 2026), <https://short-url.cc/1v3rN> (accessed 1 August 2026).

3. سياسات حقوق الإنسان في الجامعات باعتبارها أدوات للتحرر والانعقاد

إن المسؤولية المؤسسية للجامعات الأوروبية تجاه مجال حقوق الإنسان تتجاوز مسؤوليتها تجاه موظفيها وطلبتها فحسب، فهي تمتد أيضاً إلى الخارج، لتشمل «الغرباء البعيدين». وبشكل خاص في المناطق المتأثرة بالنزاعات، ينبغي على الجامعات، كحد أدنى، احترام حقوق الإنسان و«ضمان عدم تفاقم الوضع» في مثل هذه السياقات.^[36] ويُفضل، بل ويُزعمها القانون في كثير من الأحيان، أن تسعى إلى تقديم مساهمة إيجابية في أعمال حقوق الإنسان في الخارج.

كيف يؤثر هذا المنظور الخارجي في تصميم سياسات حقوق الإنسان في الجامعات؟ ومتى وكيف يمكن لسياسات حقوق الإنسان الجامعية أن توفر وسيلة أو أداة لتحقيق التحرر والانعقاد؟ وما الذي ينبغي تجنبه؟ وما الذي ينبغي إعطاؤه الأولوية؟ يناقش هذا القسم هذه الأسئلة بشكل رئيسي (ولكن ليس حصرياً) في ضوء العنف الإبدي في غزة، ودور الجامعات الإسرائيلية في ذلك، والحاجة إلى تعليق وإنهاء اتفاقات التعاون المؤسسية مع الجهات الإسرائيلية المتورطة في العنف الإبدي.

أولاً، يجب أن يكون تقييم حقوق الإنسان مراعيًا للسياق، وأن يأخذ الأبعاد التاريخية بعين الاعتبار. ولأن جامعات شمال غرب أوروبا هي التي تتولى عادةً تقييم حقوق الإنسان، ثمة خطر حقيقي يتمثل في أن تُفسر قرارات تعليق التعاون أو إنهائه وكأنها ذات طابع إمبريالي أو استعماري جديد. فعلى سبيل المثال، يُحتمل أن يُنظر إلى قرار الجامعة الحرة في بروكسل

[36] Ruggie, "Guiding Principles on Business and Human Rights," para. 8-27.

بعدم تجديد الشراكات المؤسسية مع جامعة بوروندي، أو مع جامعة رواندا،^[37] على أنه ممارسة استعمارية جديدة، نظراً للوصاية التي مارسها بلجيكا على كلا البلدين. ولعلّ من الطرق العملية لمعالجة هذا الخطر جزئياً، أثناء فترة الشراكة، أن تتضمن الاتفاقيات بنداً خاصاً بحقوق الإنسان يسمح صراحةً لكلا الطرفين بإعادة تقييم الشراكة من منظور حقوق الإنسان. ويرتبط بهذا الأمر ارتباطاً وثيقاً ضرورة عدم الانتقائية.

ثانياً، يجب أن تتجاوز سياسات حقوق الإنسان في الجامعات مجرد تقييم الشراكات المؤسسية، وأن تضمن أيضاً أن تكون سياسات الاستثمار والمشتريات في الجامعة متوافقة مع حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، يجب على الجامعة أن تطبق نهجاً قائماً على حقوق الإنسان بشكل متسق في جميع المجالات: الشراكات (في مجال التدريس و/أو البحث)، والمشتريات (في مجال العمليات الداخلية وسلاسل التوريد)، والاستثمار. فعلى سبيل المثال، سحبت كلية ترينيتي دبلن استثماراتها من شركات إسرائيلية لها أنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكانت هذه الشركات مدرجة في القائمة السوداء للأمم المتحدة كجزء من سياسة الاستثمار المستدام التي تتبعها.^[38]

لا يعني هذا أن سحب الاستثمارات هو الخيار الوحيد أو أنه بالضرورة الخيار الأمثل لتحقيق التحرر. فسحب الاستثمارات

[37] ULB, "Décision du Conseil académique en matière de partenariat avec l'Université du Burundi," ULB (13 January 2026), <https://short-url.cc/1AGbV> (accessed 1 August 2026); ULB, "Decision of the Academic Council of ULB on collaborations with the University of Rwanda," ULB (25 July 2025), <https://short-url.cc/1AGd8> (accessed 1 August 2026).

[38] Trinity College Dublin, *Sustainable Investment Policy*, Institutional Policy (Dublin: Trinity College Dublin, 2024), 3, <https://www.tcd.ie/media/tcd/about/policies/pdfs/Sustainable-Investment-Policy.pdf> (accessed 1 August 2026).

يمكن أن يكون له تأثير قوي في تعزيز الوصمة الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للجامعات وغيرها من المؤسسات ذات المكانة الاجتماعية المرموقة، ولكن يمكن للجامعات أيضاً اتخاذ إجراءات فردية أو جماعية بصفتها مستثمراً، وأن تمارس ضغطاً أو مناصرةً على مستوى السياسات من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات.^[39] بعبارة أخرى، يجب أن تكون سياسة حقوق الإنسان في الجامعة متسقة في جميع المجالات، لكنها يجب أن تشمل أيضاً اتخاذ إجراءات إيجابية وليس إجراءات سلبية فحسب، مثل «التشهير والوصم» (naming and shaming).

ثالثاً، يجب أن تتضمن سياسة حقوق الإنسان في الجامعة التي تتبنى منظوراً منفتحاً على الخارج، مكوناً داخلياً قوياً أيضاً. إذ ينبغي أن تشجع النقاش الداخلي، والبحث العلمي حول الموضوع أو الحالة المعنية، وأن تسهم بشكل عام في رفع مستوى الوعي. وكما أشارت جامعة ماستريخت، يجب على الخبراء في الجامعة «تقديم رؤى معمقة حول السياقات القانونية والتاريخية والاجتماعية للنزاعات العالمية، والتعبير عن مواقفهم بوضوح بشأن هذه القضايا، مسترشدين بمناهج البحث والنقاش الأكاديمي».^[40]

رابعاً، بشكل أكثر تحديداً فيما يتعلق بالعنف الإبادة في غزة وخارجها، من الضروري تطبيق النهج المعتاد تجاه الخطاب غير المشمول بالحماية القانونية (unprotected speech) - بدءاً من خطاب الكراهية «العادي» وصولاً إلى خطاب الكراهية الذي ينكر القيم الأساسية لحقوق الإنسان (مثل إنكار المحرقة أو

[39] Katie Stewart, *Universal Ownership: A Guide for Charity and University Asset Owners*, Guidance Report (London: Share Action, 2025), 10 <https://short-url.cc/1v3B3> (accessed 1 August 2026).

[40] Maastricht University, “UM stands firm for academic freedom and international law,” *Maastricht University* (11 June 2025), <https://short-url.cc/1AGXt> (accessed 1 August 2026).

التقليل من شأنها؛ وإنكار الإبادة الجماعية) - تطبيقاً صارماً على هذا النوع من العنف في غزة والضفة الغربية. وعادةً ما تُعتبر العقوبات المفروضة على خطاب الكراهية، وبالأخص على إنكار المحرقة أو التقليل من شأنها، متوافقة مع حرية التعبير الأكاديمية، أو خارجة عن نطاق التقييم (من خلال استبعادها من الحماية القانونية). بتعبير آخر، يجب اعتبار العقوبات المفروضة على إنكار أو التقليل من شأن العنف الإباضي ضد الفلسطينيين متوافقة مع حرية التعبير الأكاديمية، أو اعتبارها خارجة عن نطاق التقييم بموجب هذه الحرية. ومن الناحية القانونية، ينتمي إنكار الإبادة الجماعية ومعاداة السامية إلى نفس فئة الخطاب غير المشمول بالحماية القانونية،^[41] وبالتالي يجب التعامل معهما بالطريقة نفسها.

خامساً وأخيراً، لا ينبغي المبالغة في تقدير القدرة التحريرية لقانون حقوق الإنسان وسياسات حقوق الإنسان في الجامعات. في كتابه الصادر في العام 2026 حول التعبئة القانونية، يُشير هاندميكر إلى المخاطر والفرص المرتبطة باستخدام قانون حقوق الإنسان في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) التي تهدف إلى إنهاء انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي:

باختصار، من خلال الاستناد الدقيق والمتسق إلى القانون الدولي، أظهر واضعون داء حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) من جهة، أن القانون الدولي قد يُعزز علاقات القوة غير المتكافئة. وعلى وجه الخصوص، ينطوي

[41] Clotilde Pégrier, "Speech and Harm: Genocide Denial, Hate Speech and Freedom of Expression," *International Criminal Law Review* 18, no. 1 (2018), <https://short-url.cc/1AGUb> (accessed 1 August 2026).

قانون حقوق الإنسان على انحياز معياري (قيمي) يميل إلى تفضيل إسرائيل. ومن جهة أخرى، من خلال إعادة صياغة قانون حقوق الإنسان ضمن إطار أجندة اجتماعية تقدمية، أعادت حركة BDS تأسيس مطالبها الثلاثة على أساس واضح من القانون الدولي. وبعبارة أخرى، رغم وجود شكوك مبررة حول قدرة حقوق الإنسان على إحداث تغيير جذري إذا اعتمدنا فقط على التفسيرات الليبرالية القانونية وحدها، فإن هذا لا يعني أن الحقوق لا قيمة لها في مجال المناصرة. ومع ذلك، فإن المطالب القائمة على الحقوق ترافقها دائماً رسالة سياسية واضحة.^[42]

خاتمة

لقد أسهمت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعنف الإبادي في غزة، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، في تصاعد النقاشات داخل الجامعات في مختلف أنحاء العالم حول مسؤوليتها في مجال حقوق الإنسان. وقد تبنت بعض الجامعات الأوروبية سياسة لتقييم حقوق الإنسان وأنشأت هيئة مخصصة لذلك، بهدف تجنب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وغالباً ما تستند هذه السياسات إلى منظور داخلي: كيف يمكن التخلي عن الحياد المؤسسي من دون المساس بالحرية الأكاديمية في الحرم الجامعي؟ وكيف يمكن تجنب خطر تواطؤ الجامعة نفسها في انتهاكات جسيمة لحقوق

[42] Jeff Handmaker, *Legal Mobilization: Assessing the Potential and Limits of Law-Based Civic Advocacy* (UK: Edward Elgar Publishing, 2026), 65. <https://doi.org/10.4337/9781789902938> (accessed 1 August 2026).

الإنسان؟ استكشفت هذه الورقة البحثية متطلبات تصميم سياسات جامعية لحقوق الإنسان من منظور خارجي، أي ما إذا كانت هذه السياسات قادرة، ومتى وكيف يمكن أن تكون قادرة، على توفير الدعم اللازم للتحرر والاعتناق؟

تم تسليط الضوء على خمسة عناصر أساسية تجعل سياسة حقوق الإنسان الجامعية ذات طابع تحرري. أولاً، يجب أن يكون كل تقييم لحقوق الإنسان مراعيًا للسياق، وأن يأخذ في الحسبان الأبعاد التاريخية. ونظراً لأن تقييمات حقوق الإنسان قد أُجريت حتى الآن من قبل جامعات شمال غرب أوروبا، فهناك خطر حقيقي من أن تُعتبر قرارات تعليق أو إنهاء التعاون قرارات إمبريالية أو استعمارية جديدة، أو أن يُنظر إليها كذلك. ويرتبط بهذا ارتباطاً وثيقاً ضرورة عدم الانتقائية: إذ يجب إجراء تقييم حقوق الإنسان بصورة متسقة تجاه كل شراكة.

ثانياً، يجب على الجامعات أن تطبق نهجاً قائماً على حقوق الإنسان بشكل متسق في جميع المجالات، سواء أكانت شراكات (في مجال التعليم و/أو البحث)، أو المشتريات (في مجال العمليات الداخلية وسلاسل التوريد)، أو الاستثمارات. ويجب عليها مراعاة الإجراءات الإيجابية إلى جانب الإجراءات السلبية (كالتشهير والوصم). ثالثاً، يجب أن تتضمن سياسة حقوق الإنسان الجامعية ذات التوجه الخارجي عنصراً داخلياً قوياً. وينبغي أن تشجع هذه السياسة النقاش الداخلي، والبحث حول الموضوع أو الحالة المعنية، وأن تسهم بشكل عام في رفع مستوى الوعي.

رابعاً، بالتحديد فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب التعامل مع إنكار الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين على قدم المساواة مع معاداة السامية. فكلاهما يُعدّان من أشكال الخطاب غير المشمول بالحماية القانونية. لذا، يجب اعتبار العقوبات

المفروضة على إنكار أو التقليل من شأن العنف الإبادي ضد الفلسطينيين متوافقة مع حرية التعبير الأكاديمية، أو على الأقل خارج نطاق الحماية التي توفرها هذه الحرية. خامساً وأخيراً، ينبغي الاعتراف بالقدرة التحريرية لسياسات حقوق الإنسان الجامعية، ولكن من دون المبالغة في تقديرها. إذ يمكن لهذه السياسات أن توفر بعض الوسائل لدعم التحرر، لكنها ليست حلاً شاملاً لكل المشكلات. ويتمثل التحدي في الاستفادة الكاملة من إمكاناتها، مع إدراك حدودها بطريقة استراتيجية.

قائمة المصادر

- Brems, Eva, Laurens Lavrysen and Lieselot Verdonck. 2019. "Universities as Human Rights Actors." *Journal of Human Rights Practice*, February. <https://short-url.cc/1AGrU>. Accessed 1 August 2026.
- Delft University of Technology. 2025. *Sensitive Collaboration Relating to Israel-Gaza*. Moral Deliberation Advice Report. Amsterdam: TU Delft. <https://short-url.cc/1v2YX>. Accessed 1 August 2026.
- El Mahmoud, Khaled, Sissy Katsoni and Anna Sophia Tiedeke. 2025. "Isn't it Ironic? On Strategies of Silencing a Symposium against Silencing." *Symposium Knowledge Under Occupation: Academic Freedom and Palestine on the Global Stage*. Berlin: Völkerrechtsblog. <https://voelkerrechtsblog.org/isnt-it-ironic/>. Accessed 1 August 2026.
- Erasmus University Rotterdam (Advisory Committee Sensitive Collaboration). 2024. *Framework Advisory Committee Sensitive Collaborations Version*. Framework Report. Rotterdam: Erasmus University Rotterdam. <https://www.eur.nl/en/media/2024-07-framework-acsc-2024-06-11>. Accessed 1 August 2026.
- Ghent University. n. d. "Human Rights Policy." *Ghent University*. <https://www.ugent.be/en/ghentuniv/mission/human-rights>. Accessed 28 July 2026.
- Handmaker, Jeff. 2026. *Legal Mobilization: Assessing the Potential and Limits of Law-Based Civic Advocacy*. UK: Edward Elgar Publishing. <https://doi.org/10.4337/9781789902938>. Accessed 1 August 2026.
- KULeuven. 2022. "Key objectives and tools of KU Leuven's Human

- Rights Policy.” *KU Leuven*. 15 February. <https://short-url.cc/1Ali7>. Accessed 28 July 2026.
- Laborde, Cécile. 2024. “Sur le positionnement politique des universités.” *AOC media*. 23 October. <https://short-url.cc/1v3IA>. Accessed 1 August 2026.
- Maastricht University. 2025. “UM stands firm for academic freedom and international law.” *Maastricht University*. 11 June. <https://short-url.cc/1AGXt>. Accessed 1 August 2026.
- Maastricht University. 2025. *UM Human Rights Due Diligence Assessment Framework*. Framework Report, Maastricht: UM HRDD. <https://short-url.cc/1AFHQ>. Accessed 1 August 2026.
- Mazzoleni, Carlo. 2025. “Universities’ Human Rights Responsibilities: Implications for International Agreements.” *Business and Human Rights Journal Blog*. <https://short-url.cc/1uFo9>. Accessed 27 July 2026.
- Müller, Angela. 2023. *States, Human Rights, and Distant Strangers: The Normative Justification of Extraterritorial Obligations in Human Rights Law*. London: Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003347095>. Accessed 1 August 2026.
- National University of Ireland. 2013. *Human Rights Principles and Code of Conduct for NUI and its Member Institutions*. Code of Conduct Report. Dublin: National University of Ireland. <https://short-url.cc/1v3RV>. Accessed 1 August 2026.
- Pégorier, Clotilde. 2018. “Speech and Harm: Genocide Denial, Hate Speech and Freedom of Expression.” *International Criminal Law Review* 18 (1). <https://short-url.cc/1AGUb>. Accessed 1 August 2026.
- Radboud University. 2025. *International Partnerships Advisory Committee*. Assessment Framework Report. Nijmegen: Radboud University. <https://short-url.cc/1AgO8>. Accessed 1 August 2026.
- Ruggie, John G. 2011. *Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations Protect, Respect and Remedy*. Framework UN Report. Geneva: United Nations Human Rights Council. <https://short-url.cc/1AGvf>. Accessed 1 August 2026.
- Stewart, Katie. 2025. *Universal Ownership: A Guide for Charity and University Asset Owners*. Guidance Report. London: Share Action, 10. <https://short-url.cc/1v3B3>. Accessed 1 August 2026.

- Tilburg University. 2024. *Advisory Committee on Partnership Human Rights Assessment Framework*. Framework Report. Tilburg: Tilburg University. <https://short-url.cc/1v358>. Accessed 1 August 2026.
- Trinity College Dublin. 2024. *Sustainable Investment Policy*. Institutional Policy. Dublin: Trinity College Dublin, 3. <https://www.tcd.ie/media/tcd/about/policies/pdfs/Sustainable-Investment-Policy.pdf>. Accessed 1 August 2026.
- UCLouvain. 2024. *Charte de l'UCLouvain pour des partenariats responsables*. Institutional Policy Document. Louvain-la-Neuve: UCLouvain. <https://tinyurl.com/mcsteue7>. Accessed 28 July 2026.
- UHasselt. 2024. *Huishoudelijk reglement Commissie Mensenrechten*. Institutional Report. Hasselt: UHasselt <https://short-url.cc/1uJZ5>. Accessed 28 July 2026.
- ULB. 2025. "Decision of the Academic Council of ULB on collaborations with the University of Rwanda." *ULB*. 25 July. <https://short-url.cc/1AGd8>. Accessed 1 August 2026.
- ULB. 2026. "Décision du Conseil académique en matière de partenariat avec l'Université du Burundi." *ULB*. 13 January. <https://short-url.cc/1AGbV>. Accessed 1 August 2026.
- ULiège. 2025. "Collaborations scientifiques avec les universités israéliennes." *ULiège*. 21 March. <https://short-url.cc/1uKxQ>. Accessed 28 July 2026.
- Université Libre de Bruxelles (ULB). 2024. "Test des droits fondamentaux." *ULB*. November. <https://short-url.cc/1AkRu>. Accessed 28 July 2026.
- Université Libre de Bruxelles. 2024. *Règlement du Comité Respect du droit international et Dual Use*. Institutional Regulation. Brussels: ULB. <https://short-url.cc/1AFYo>. Accessed 1 August 2026.
- Universiteit Antwerp. n. d. "Human Rights." *Universiteit Antwerp*. <https://short-url.cc/1uJIH>. Accessed 28 July 2026.
- Universiteit Leiden. 2025. "Israel-Palestine." *Universiteit Leiden*. <https://short-url.cc/1AM2b>. Accessed 2 August 2026.
- University of Amsterdam. n. d. "Assessment guidelines." *University of Amsterdam*. <https://short-url.cc/1v3av>. Accessed 1 August 2026.

- University of Chicago. 1967. *Report on the University's Role in Political and Social Action*. Committee Report. Chicago: Kalven Committee. <https://short-url.cc/1v3Ee>. Accessed 1 August 2026.
- Vandenhoe, Wouter. 2026. "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers." *forthcoming*.
- Vandenhoe, Wouter. 2026. "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers: Balancing Institutional Human Rights Responsibility with Academic Freedom." *UNESCO Human Rights Defenders Hub*. <https://short-url.cc/1v3rN>. Accessed 1 August 2026.
- Vandenhoe, Wouter. 2027. "Universities as Emerging Human Rights Duty-Bearers: A Case Illustration of Collaboration with Israeli Universities and Institutions." *forthcoming*.
- VLIR. 2019. *Recommendations for Implementing a Human Rights Assessment at the Flemish Universities*. Recommendation Report. Brussels: VLIR, 12. <https://vlir.be/publicaties/vlir-docs/>. Accessed 1 August 2026.
- Völkerrechtsblog. 2025. "Knowledge Under Occupation: Academic Freedom and Palestine on the Global Stage." *Völkerrechtsblog*. <https://short-url.cc/1AGDY>. Accessed 1 August 2026.
- Vrije Universiteit Amsterdam (Advisory Committee). 2025. *VU Assessment Framework Risks surrounding violations of human rights and armed conflict in international collaborations*. Evaluation Report. Amsterdam: Vrije Universiteit Amsterdam. <https://short-url.cc/1v2Xi>. Accessed 1 August 2026.
- Vrije Universiteit Amsterdam. n. d. *Evaluation of the Framework, Process and Committee during the Pilot Phase and Advice to the CvB on the Way Forward*. Evaluation Report. Amsterdam: VUA, 9-10. <https://short-url.cc/1v3nY>. Accessed 1 August 2026.
- Vrije Universiteit Brussel. n. d. "VUB Research." *Vrije Universiteit Brussel*. <https://www.vub.be/en/vub-research>. Accessed 28 July 2026.

الاقتصاد السياسي للاحتجاجات: الحراك الطلابي في الجامعات الغربية والعربية في ظل الإبادة الجماعية في غزة

بيان عرقاوي، منيس الفار، طارق صادق

مقدمة

أعادت الإبادة الجماعية في غزة إحياء السؤال حول الدور السياسي للجامعة في ظل الرأسمالية؛ إذ لطالما دعمت الجامعات تاريخياً الطبقة المهيمنة. ففي عصر التنوير، ساندت الجامعات الموقف الثوري للبرجوازية ضد الإقطاع.^[1] وبالمثل، لعبت الجامعات في الحقبة الليبرالية دوراً في خدمة النظام الرأسمالي من خلال حصر الفعل المناهض للرأسمالية داخل

[1] Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, trans., Thomas Burger and Frederick Lawrence (Cambridge; MA: MIT Press, 1989).

الحرم الجامعي،^[2] مع توفير «مساحة» تتيح التعددية والحرية وتسمح بنقاشات «نظرية» مجردة ذات طابع أكاديمي إصلاحي. وهي نقاشات افتقرت عملياً إلى القدرة على تحويل هذه الأفكار إلى وعي طبقي بروليتاري. أمّا في الحقبة النيولبرالية المعاصرة، فتواصل الجامعات هذا الدور من خلال إعادة إنتاج وترسيخ الأيديولوجيا النيولبرالية عبر بنيتها وسياساتها ومنظومة إنتاج المعرفة فيها.^[3]

تتناول هذه الورقة أشكال الاحتجاج الطلابي المتبينة في الجامعات الغربية والعربية، من خلال تحليل مقارن يستند إلى الاقتصاد السياسي الماركسي. كما تُبين كيف تُنتج التناقضات الجدلية بين الوظائف الأيديولوجية للجامعة وشروطها المادية أنماطاً مختلفة من المعارضة والامتنال في هذين السياقين.

الحرم الجامعي في الغرب خلال الحرب على غزة

شهدت العديد من الجامعات الغربية - ولا سيّما المرموقة منها - حملات طلابية بارزة مؤيدة لفلسطين، رفضاً للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وكانت هذه الاحتجاجات جزءاً من حركة عالمية أوسع، إذ تُظمت مبادرات طلابية في أكثر

[2] Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1974); Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere*.

[3] Noam Chomsky, *The Responsibility of Intellectuals* (New York: Harper & Row, 1969); Stanley Aronowitz, *The Knowledge Factory: Dismantling the Corporate University and Creating True Higher Learning* (Boston: Beacon Press, 2000); Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses," in *Lenin and Philosophy and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971), 127-186; Henry A. Giroux, *Neoliberalism's War on Higher Education* (Chicago: Haymarket Books, 2014).

من عشرين دولة.^[4] وقد نظم الطلاب في جامعات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وبلجيكا وهولندا^[5] وفرنسا مظاهرات واسعة النطاق، وجلسات تثقيفية، واحتلال رمزي للمكاتب الإدارية، وتقديم عرائض أكاديمية للضغط على قيادات الجامعات، كي تفك ارتباطها المالي بالشركات العسكرية والصناعات الداعمة لإسرائيل، وكذلك استثماراتها في السندات الإسرائيلية.^[6]

وكما أشارت تعليقات عديدة صادرة عن جامعات مختلفة، فقد استُخدم «الحياد المؤسسي» أداة لقمع أي معارضة للإبادة الجماعية.^[7] وقد تعرّضت إدارات الجامعات لضغوط كبيرة من جماعات الضغط الصهيونية والمتبرعين الأثرياء لقمع الاحتجاجات الطلابية المؤيدة لفلسطين. إذ استغلت منظمات بارزة (مثل Anti-Defamation League و Brandeis Center و Stand With Us و Lawfare Project) القنوات القانونية - بما في ذلك تقديم شكاوى تُصنّف انتقاد إسرائيل «معاداة للسامية»

^[4] الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا والنمسا ورومانيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والأرجنتين وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والهند.

^[5] News Agencies, "Belgian and Dutch Students Protest against Israel's War on Gaza," *Al Jazeera English* (7 May 2024), <https://bit.ly/3SuTGo7> (accessed 25 June 2026).

^[6] Charles Tilly, *Social Movements, 1768–2004* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2004); Human Rights Watch, "US: End Campaign of Draconian Campus Arrests," *Human Rights Watch* (3 April 2025), <https://bit.ly/4f2wID2> (accessed 25 June 2026); Al Jazeera, "Divestment & the Murky Billions," *Al Jazeera* (26 May 2024), <https://bit.ly/4uRYUHZ> (accessed 25 June 2026).

^[7] Abiya Ahmed and Alexander Key, "An Awkward False Neutrality," *Inside Higher Ed* (20 August 2024), <https://bit.ly/4vvmFhb> (accessed 25 June 2026).

- لإجبار إدارات الجامعات على اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الطلاب المحتجّين.^[8]

فضلاً عن ذلك، قامت منظمة AMCHA، التي تعلن أنّ مهمتها هي مكافحة معاداة السامية في الجامعات، بإعادة صياغة تعريف معاداة السامية بطريقة تُساوي زيفاً بين «معاداة الصهيونية» و«التعصب» (intolerance).^[9] ورافق ذلك ضغطاً هائل من المانحين؛ إذ هدّد متبرعون كبار، بسحب دعمهم المالي رداً على «الفوضى» في الحرم الجامعي، ضاغطين على الإدارات لتبني موقف مؤيد لإسرائيل.^[10]

تشكّل هذه الضغوط القانونية والسياسية والمالية، مجتمعةً، ردود أفعال الإدارات الجامعية تجاه الاحتجاجات الطلابية، إذ تسعى إلى نزع الشرعية عن الاحتجاج وعزل الجامعة عن النقد السياسي. ونتيجة لذلك، مارست إدارات الجامعات الرقابة على أعضاء هيئة التدريس، وقامت بفصل بعض الطلبة والكادر الأكاديمي، وسمحت بتدخلات الشرطة. هذه الردود لم تمرّ دون مساءلة؛ فقد تعرّضت إدارة الجامعات لانتقادات حادة، أفضت أحياناً إلى تعبئة مضادة وطعون قانونية زادت من انتشار الحركات الاحتجاجية وأثرها.^[11]

[8] Fahad Ahmad and Adam Saifer, "How Rich Philanthropists Exert Undue Influence over Pro-Palestinian Activism at Universities," *The Conversation* (3 June 2024), <https://short-url.cc/1snDz> (accessed 25 June 2026).

[9] AMCHA Initiative, "AMCHA Launches National Campaign to Combat Faculty Antisemitism," *AMCHA Initiative* (19 November 2024), <https://short-url.cc/1xRQl> (accessed 25 June 2026).

[10] Paul Basken, "Donors Step Up Criticism of US Universities over Israel War," *Times Higher Education* (18 October 2023), <https://short-url.cc/1snHw> (accessed 25 June 2026).

[11] Human Rights Watch, "US: End Campaign of Draconian Campus Arrests."

الحرم الجامعي العربي خلال الحرب على غزة

سرعان ما جرى احتواء الاحتجاجات الطلابية في الجامعات العربية ضد الإبادة، أو تفتيتها، أو دفعها نحو أشكال تعبير رمزية ورقمية. وقد شهدت بعض المؤسسات البارزة قدراً محدوداً من النشاط داخل الحرم الجامعي، لكنها بقيت استثناءات ظرفية لا ترقى إلى مستوى حركة طلابية واسعة. فقد نُظمت احتجاجات طلابية في عدد قليل من الجامعات الأردنية،^[12] والتونسية،^[13] إضافة إلى نشاط طلابي ملحوظ في الجامعة الأمريكية في بيروت.^[14] وعلى الرغم من أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك حدوداً مع غزة، فإن جامعاتها شهدت صمتاً لافتاً؛ إذ تعرض النشاط الطلابي لقمع متواصل على مدى أكثر من عشر سنوات، بما في ذلك قتل 17 طالباً منذ العام 2013.^[15]

وبالمثل، اتسمت معظم الجامعات الفلسطينية بصمت ملحوظ فيما يتعلق بالتعبئة ضد الحرب الإسرائيلية على غزة. وتُعدّ جامعة بيرزيت في الضفة الغربية استثناءً؛ حيث انخرطت كل

[12] Memo Middle East Monitor, "Jordan: University Students Stage Sit-in to Protest Punishment of Gaza Supporters," *Memo Middle East Monitor* (15 November 2024), <https://short-url.cc/1xS7x> (accessed 25 June 2026).

[13] Wagdy Sawahel, "Students and Academic Communities at Universities Worldwide Protest Gaza War," *University World News* (3 May 2024), <https://short-url.cc/1snYJ> (accessed 25 June 2026).

[14] Emilie Madi and Mohamed Azakir, "Lebanese Students Stage Rare University Protest against Israel," *Reuters* (30 April 2024), <https://short-url.cc/1snZ-> (accessed 25 June 2026).

[15] Mohamed Nagy, Wesam Atta and Amira Abdelhamid, *Besieged Universities: A Report on the Rights and Freedoms of Students in Egyptian Universities (2013–2016)* (Cairo: AFTE, 2017), <https://short-url.cc/1soos> (accessed 25 June 2026); Ahmed Abdelhalim, "The Silent Public: Why Aren't Egyptians Revolting?" *Dawn* (16 December 2025), <https://short-url.cc/1xSCS> (accessed 25 June 2026).

من الإدارة، ونقابة الأساتذة والعاملين، والطلبة، في مواجهة الإبادة الجماعية، من خلال تنظيم التظاهرات، وإصدار بيانات، إدانة علنية للمجزرة، وتقديم عرائض، وجمع التبرعات، وإطلاق مبادرات للتعليم عن بُعد لطلبة غزة.^[16] وقد صعدت هذه التحركات من حدة رد الفعل الإسرائيلي تجاه الجامعة؛ إذ تعرّض عشرات الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية للاعتقال، وتعرض الحرم الجامعي لمدهامات وحشية.

الإطار النظري

يعزو التحليل الليبرالي التباين في الاحتجاجات الطلابية ضد الإبادة الجماعية في غزة، إلى الاختلاف في مستوى الحريات السياسية، والاستقلالية المؤسسية، وأنماط الحوكمة. ففي الديمقراطيات الليبرالية الغربية، توجد الجامعات في مجتمعات تضمن، على الأقل من الناحية الشكلية، حرية التعبير وحرية التجمع، ما يتيح مجاًلاً لظهور التحركات الطلابية المنظمة علنياً.^[17] في المقابل، تعمل كثير من الجامعات العربية ضمن هامش ضيق من الاستقلالية المؤسسية، نتيجة الحوكمة الموالية

[16] Birzeit University, "Rebuilding Hope: Birzeit University's Initiative to Support Higher Education in Gaza," *Birzeit University* (n. d.), <https://short-url.cc/1xSHv> (accessed 25 June 2026); Birzeit University, "Support Gaza Initiative: Enabling University Students in Gaza to Continue Their Studies," *Birzeit University* (n. d.), <https://short-url.cc/1sovK> (accessed 25 June 2026); Birzeit University, "The Palestinians and the Genocidal War on Gaza," *Birzeit University* (n. d.), <https://short-url.cc/1xSNm> (accessed 25 June 2026); Birzeit University, "The World Sides with Gaza," *Birzeit University* (n. d.), <https://short-url.cc/1svmB> (accessed 26 June 2026); Right to Education, "Birzeit University under Attack: Fifth Invasion amid Ongoing Genocide and Scholasticide," *Right to Education Campaign Birzeit University*, (22 September 2025), <https://short-url.cc/1svno> (accessed 27 June 2026).

[17] Giroux, *Neoliberalism's War on Higher Education*; Tilly, *Social Movements, 1768–2004*.

الدولة، حيث تُسيطر السلطات بشكل صارم على التعبير السياسي ضمن استراتيجيات الدولة الأوسع للسيطرة.^[18] وغالباً ما تقوم الإدارات بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية باحتواء اتحادات الطلبة أو حلّها، وتدير الإجراءات التأديبية داخلياً من دون شفافية، ما يجعل الاحتجاجات السياسية محفوفة بالمخاطر.^[19] حيث يعمل القمع الرسمي في هذه السياقات بصورة استباقية ومستمرة، ومتجذراً في هياكل الدولة السلطوية التي تُجرّم التعبير العلني للمعارضة. باختصار، هذا المنظور الليبرالي يُرجع الاحتجاج إلى مستوى «الحرية» في النظام السياسي، ويختزل الفاعلية إلى ما تسمح به الدولة، ويتجاهل لماذا يحتج الناس أصلاً؟

يعتبر النقد الماركسي التفسير الليبرالي للاحتجاجات الطلابية قلباً أيديولوجياً (ideological inversion)؛ إذ يتعامل مع الأشكال السياسية بوصفها أسباباً، لا نتائج، للعلاقات الاجتماعية.

وبالتالي فإن ربط غياب الاحتجاج في الجامعات العربية إلى طبيعة النظام أو القيود الأمنية وحدها، هو أمر قابل للدحض تاريخياً. فالثورات غالباً ما تنبثق تحت أكثر الأنظمة قمعية. وعلى الرغم من أن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي اعتبرت الحركات الطلابية تهديداً محتملاً لهيمنتها، فقد شكّلت الجامعات العربية مراكز رئيسة للتعبئة القومية الراديكالية واليسارية والإسلامية.^[20] وقد لعب النشاط الطلابي دوراً

[18] Sami Zemni, "Authoritarianism and Higher Education in the Arab World," *Middle East Studies Review* 35, no. 2 (2019): 45–66.

[19] Mohamed Masbah, "The (Surprising) Silence of Arab Universities on Palestine," *MIPA Institute* (15 July 2024), <https://short-url.cc/1xSfb> (accessed 25 June 2026).

[20] Joel Beinin and Frédéric Vairel, eds., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford: Stanford University Press, 2013).

محورياً في لحظات مفصلية من التاريخ السياسي العربي الحديث، كما حدث في معارك التحرر الوطني ضد الاستعمار في الخمسينات والستينات،^[21] وفي الاحتجاجات الراضية لاتفاقية كامب ديفيد نهاية السبعينات،^[22] وفي التضامن مع الانتفاضتين الأولى والثانية، وأثناء ثورات الكرامة خلال العام 2011.

تحليل مقارن: الجامعة بوصفها موقعاً للتناقض

يمكن تفسير التفاوت في الاحتجاجات الطلابية بين الجامعات الغربية والعربية من خلال تحليل التناقض البنيوي القائم بين الأيديولوجيا التي تروج لها الجامعة وشروط وجودها المادية. تتبنى الجامعات الغربية منظومة من القيم الليبرالية وتقدم نفسها بوصفها مؤسسات أكاديمية مستقلة، حامية للفكر النقدي والديمقراطية، وملزمة بأخلاقيات عالمية تُعلي من حرية التعبير والتجمع وحقوق الإنسان والقيم المدنية. غير أنّ بنيتها المادية تكشف عن اندماج بنيوي متعمق في منطق الرأسمالية العالمية؛ فهي تعتمد على عقود بحثية مع الشركات الكبرى، ووقفات مستثمرة في قطاعات عسكرية، وتمويل حكومي يرتبط بمشاريع إمبريالية.^[23] وهكذا تغدو الجامعات، في واقع ممارستها، أجهزة تشكّل وفق محددات الاقتصاد السياسي، وقوة الدولة، والتحالفات الجيوسياسية.

[21] Abdallah Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual* (Berkeley: University of California Press, 1976).

[22] Ahmed Abdalla, *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973* (Cairo: American University in Cairo Press, 2008).

[23] Sheila Slaughter and Gary Rhoades, *Academic Capitalism and the New Economy: Markets, State, and Higher Education* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2004).

يمثل هذا التناقض البنيوي بين كل من المثل الأيديولوجية للجامعة، وموقعها المادي، محدداً رئيسياً لحدود الاحتجاجات الممكنة داخلها. فالإدارات الجامعية تعمل ضمن منظومة من الحوافز المتعارضة؛ إذ إن اللجوء إلى القمع الصارم أو العنيف ضد الاحتجاجات قد يفضي إلى ارتدادات سياسية، لأن الإجراءات العقابية تؤثر سلباً في سمعة الجامعة، وقد تستدعي ضغوطاً من الخريجين والمتبرعين، وتُحفّز تغطية إعلامية مكثفة، وتفتح المجال أمام مطالب جدية بالمحاسبة والإصلاح. ولهذا تجد الإدارات نفسها ملزمة - ولو على مضض - بالحفاظ على هامش ضيق يسمح بمستوى محدود من التعبئة الطلابية، أو بإدارة الاحتجاج بطرق مضبوطة نسبياً ومقبولة للرأي العام. غير أنّ هذا الهامش يضيق بصورة ملحوظة عندما تتعلق الاحتجاجات بإسرائيل، حيث تتشدد الحساسية السياسية وتتعاظم القيود المرتبطة بالتمويل والاصطفافات الجيوسياسية.

في المقابل، لا تستند الجامعات العربية إلى القناع الأيديولوجي ذاته القائم على الخطاب الليبرالي-الإنساني. إذ تشغل الجامعات العربية مواقع مُدرّجة ضمن منظومة الأمن في الاقتصادات السياسية الوطنية، وتتمتع بقدر ضئيل من الاستقلالية بفعل أنماط حوكمة متماهية مع الدولة، حيث يخضع إنتاج المعرفة والتعبير السياسي لرقابة صارمة تشكّل جزءاً من استراتيجيات أوسع للضبط وإدارة المجال العام. ونتيجة لذلك تُدمج الجامعات ضمن الأجهزة السلطوية للدولة، وتتحرك إداراتها غالباً في تناغم مع الأجهزة الأمنية لاحتواء النشاط الطلابي وتقويض إمكانيات التنظيم السياسي داخل الحرم.^[24]

[24] Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford; CA: Stanford University Press, 2010); Zemni, "Authoritarianism and Higher Education in the Arab World," 48-54.

كما تعمل الأجهزة الأمنية في الدول العربية على إسكات أي شكل من أشكال الاحتجاج، تجنباً لتهديدات إسرائيلية تختلف حدّتها باختلاف السياق: من الاحتلال المباشر (كما في لبنان وسوريا)، إلى الهجمات العسكرية (كما في العراق واليمن)، وصولاً إلى التهديدات الديموغرافية أو تهديدات استقرار النظام (كما في الأردن ولبنان). وفي ظل هذا الوضع الجيوسياسي-الاقتصادي المأزوم، تُعامل الاحتجاجات المناهضة لإسرائيل داخل الحرم الجامعي بوصفها أفعالاً تخريبية محتملة، إذ يُنظر إليها كعامل يُقوّض استقرار النظام السياسي ويُربك توازن النظام الإقليمي الأوسع.

علاوة على ذلك، تدفع المصالح الاقتصادية الاستراتيجية للأنظمة العربية، داخل النظام النيوليبرالي العالمي، إلى قمع الاحتجاجات حفاظاً على تحالفاتها مع القوى الغربية، وتدعيم شرعية الحكم، والاضطلاع بالأدوار الوظيفية التي تفرضها البنى النيوليبرالية. وتشكل هذه التبعية قيوداً بنيوياً يحاصر إمكانات الحراك الاحتجاجي. وفي هذا السياق، تُحوّل البنية الهيكلية للجامعات العربية التناقض إلى صمتٍ بدلاً من أن يفضي إلى احتجاجات مرئية؛ إذ تغدو الإدارات الجامعية امتداداً مباشراً للبناء الأيديولوجي والأمني للدولة، فتكبح التعبير العلني للمعارضة حتى عندما يكون المزاج الشعبي متعاطفاً وبقوة مع القضية الفلسطينية. ولأن الأيديولوجيا القادرة على إضفاء الشرعية على الاحتجاج - مثل خطاب الحرية الأكاديمية الليبرالية - ضعيفة أو منزوعة الفاعلية المؤسسية، فإن كشف التواطؤ المادي لا ينتج الأثر الرمزي أو السياسي ذاته الذي يولّده في السياق الغربي.

قائمة المصادر

- Abdalla, Ahmed. 2008. *The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973*. Cairo: American University in Cairo Press.
- Abdelhalim, Ahmed. 2025. “The Silent Public: Why Aren’t Egyptians Revolting?” *Dawn*. <https://short-url.cc/1xSCS>. Accessed 25 June 2026.
- Ahmad, Fahad and Adam Saifer. 2024. “How Rich Philanthropists Exert Undue Influence over Pro-Palestinian Activism at Universities.” *The Conversation*. <https://short-url.cc/1snDz>. Accessed 25 June 2026.
- Ahmed, Abiya and Alexander Key. 2024. “An Awkward False Neutrality.” *Inside Higher Ed*. <https://bit.ly/4vvmFhb>. Accessed 25 June 2026.
- Al Jazeera. 2024. “Divestment & the Murky Billions.” *Al Jazeera*. <https://bit.ly/4uRYUHZ>. Accessed 25 June 2026.
- Althusser, Louis. 1971. “Ideology and Ideological State Apparatuses.” In *Lenin and Philosophy and Other Essays*, by Louis Althusser. 127–186. New York: Monthly Review Press.
- AMCHA Initiative. 2024. “AMCHA Launches National Campaign to Combat Faculty Antisemitism.” *AMCHA Initiative*. <https://short-url.cc/1xRQl>. Accessed 25 June 2026.
- Anderson, Perry. 1974. *Lineages of the Absolutist State*. London: Verso.
- Aronowitz, Stanley. 2000. *The Knowledge Factory: Dismantling the Corporate University and Creating True Higher Learning*. Boston: Beacon Press.
- Basken, Paul. 2023. “Donors Step Up Criticism of US Universities over Israel War.” *Times Higher Education*. <https://short-url.cc/1snHw>. Accessed 25 June 2026.
- Bayat, Asef. 2010. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford: CA: Stanford University Press.
- Beinin, Joel and Frédéric Vairel, eds. 2013. *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*. Stanford: Stanford University Press.
- Birzeit University, n. d. “The Palestinians and the Genocidal War on Gaza.” *Birzeit University*. <https://short-url.cc/1xSNm>. Accessed 25 June 2026.

- Birzeit University. n. d. "Rebuilding Hope: Birzeit University's Initiative to Support Higher Education in Gaza." *Birzeit University*. <https://short-url.cc/1xSHv>. Accessed 25 June 2026.
- Birzeit University. n. d. "Support Gaza Initiative: Enabling University Students in Gaza to Continue Their Studies." *Birzeit University*. <https://short-url.cc/1sovK>. Accessed 25 June 2026.
- Birzeit University. n. d. "The World Sides with Gaza." *Birzeit University*. <https://short-url.cc/1svmB>. Accessed 26 June 2026.
- Chomsky, Noam. 1969. *The Responsibility of Intellectuals*. New York: Harper & Row.
- Giroux, Henry. 2014. *Neoliberalism's War on Higher Education*. Chicago: Haymarket Books.
- Habermas, Jürgen. 1989. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Translated by Thomas Burger and Frederick Lawrence. Cambridge: MIT Press.
- Human Rights Watch. 2025. "US: End Campaign of Draconian Campus Arrests." *Human Rights Watch*. <https://bit.ly/4f2w1D2>. Accessed 25 June 2026.
- Human Rights Watch. 2025. *US: End Campaign of Draconian Campus Arrests*. Washington: Human Rights Watch. <https://bit.ly/4f2w1D2>. Accessed 25 June 2026.
- Laroui, Abdallah. 1976. *The Crisis of the Arab Intellectual*. Berkeley: University of California Press.
- Madi, Emilie, and Mohamed Azakir. 2024. "Lebanese Students Stage Rare University Protest against Israel." *Reuters*. <https://short-url.cc/1snZ->. Accessed 25 June 2026.
- Masbah, Mohamed. 2024. "The (Surprising) Silence of Arab Universities on Palestine." *MIPA Institute*. <https://short-url.cc/1xSfb>. Accessed 25 June 2026.
- Memo Middle East Monitor. 2024. "Jordan: University Students Stage Sit-in to Protest Punishment of Gaza Supporters." *Memo Middle East Monitor*. <https://short-url.cc/1xS7x>. Accessed 25 June 2026.
- Nagy, Mohamed, Wesam Atta, and Amira Abdelhamid. 2017. *Besieged Universities: A Report on the Rights and Freedoms of Students in Egyptian Universities (2013–2016)*. A Report on the Rights and

- Freedoms. Cairo: AFTE. <https://short-url.cc/1soos>. Accessed 25 June 2026.
- News Agencies. 2024. "Belgian and Dutch Students Protest against Israel's War on Gaza." *Al Jazeera English*. <https://bit.ly/3SuTGo7>. Accessed 25 June 2026.
- Right to Education. 2025. "Birzeit University under Attack: Fifth Invasion amid Ongoing Genocide and Scholasticide." *Right to Education Campaign Birzeit University*. 22 September. <https://short-url.cc/1svno>. Accessed 27 June 2026.
- Sawahel, Wagdy. 2024. "Students and Academic Communities at Universities Worldwide Protest Gaza War." *University World News*. <https://short-url.cc/1snYJ>. Accessed 25 June 2026.
- Slaughter, Sheila and Gary Rhoades. 2004. *Academic Capitalism and the New Economy: Markets, State, and Higher Education*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Tilly, Charles. 2004. *Social Movements, (1768–2004)*. Boulder and CO: Paradigm Publishers.
- Zemni, Sami. 2019. "Authoritarianism and Higher Education in the Arab World." *Middle East Studies Review* 35 (2). 45-66.

الإبادة الجماعية المشتركة: الإنسان والطبيعة في النظام العالمي الجديد

سلام بطمة

مقدمة

تشهد العقود الأخيرة تحولات بنيوية متسارعة في طبيعة النظام العالمي، حيث لم تعد النيوليبرالية مجرد نموذج اقتصادي قائم على تحرير الأسواق وتقليص دور الدولة، بل بدأت تتجه نحو صيغة أكثر تركيزاً للسلطة والثروة، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والبيئية ضمن بنية عالمية واحدة. ولا يشير هذا التحول إلى ظهور العنف بوصفه عنصراً جديداً في إدارة العالم، إذ ظل العنف بأشكاله المختلفة، حاضراً تاريخياً في تنظيم العلاقات الدولية وإعادة إنتاج موازين القوى. غير أن ما يشهده السياق الراهن يتمثل في تحول مزدوج: فمن جهة تتبدل أشكال العنف من أنماط غالباً ما كانت تمارس بصورة غير مرئية أو مقنعة، إلى عنف أكثر صراحة وعلمية، يُعرض

ويتداول على نطاق واسع. ومن جهة أخرى، تطرأ تحولات موازية على أنماط الاستجابة لهذا العنف، حيث تسهم كثافة التعرض له، ولا سيما عبر الوسائط الرقمية في طبيعته تدريجياً وتعزيز حالة من التبلد تجاهه، فبدأ يظهر كأمر اعتيادي في الحياة اليومية رغم طابعه الصارخ.

يترافق ذلك مع تراجع ملحوظ في فاعلية القانون الدولي، وتآكل في منظومات الحوكمة العالمية، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول قدرة النظام الدولي القائم على ضبط أشكال العنف المتصاعدة، سواء تلك الموجهة ضد الإنسان أو البيئة. ولا تنفصل هذه الإشكالية عن إعادة مسألة ما يعرف بالنظام الدولي القائم على القواعد ذاته، من حيث طبيعته والجهات التي تديره، ولصالح من تصاغ قواعده وعلى من يجري تطبيقها أو من يستثنى منها. وفي خضم ذلك تصاعد حضور الخطاب البيئي عالمياً، وتتوسع المبادرات المناخية والتنموية ضمن سرديّة متنامية تعيد إنتاج فكرة «إنقاذ الكوكب» كأولوية تحظى بإجماع دولي. غير أن هذا التصاعد يتقاطع مع مفارقة بنيوية، تتزامن مع استمرار أنماط الإنتاج والاستهلاك ذاتها القائمة على استخراج الموارد وتكثيف استغلال الطبيعة، وهو ما يعكس - في جانب منه - امتداداً لنقد أوسع يرى في هذه المنظومات امتداداً لبنى استعمارية تاريخية. ومن ثم لا يقتصر النقاش على محدودية فاعلية هذه المبادرات، وإنما يمتد ليشمل الدعوة إلى تخيل أطر بديلة أو الدفع نحو إصلاحات جذرية تعيد النظر في أسس الحوكمة العالمية ذاتها.

فعوضاً عن أن يقود الاهتمام البيئي إلى إعادة النظر جذرياً في النموذج الاقتصادي السائد، غالباً ما يعاد إدماجه داخل المنظومة نفسها عبر ما يعرف بالاقتصاد الأخضر أو سياسات التحول المستدام، الأمر الذي يثير تساؤلات حول حدود هذا التحول، وما إذا كان يمثل قطيعة حقيقية

مع منطق الاستغلال، أم إعادة إنتاج له بأشكال جديدة. وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في العلاقة بين الرأسمالية والبيئة بوصفها علاقة بنيوية تتداخل فيها عمليات التراكم الاقتصادي مع أنماط السيطرة على الطبيعة وإخضاعها، وهو ما يدفع إلى تجاوز المقاربات التقليدية التي تفصل بين الأزمات البيئية والسياسية نحو مقاربة ترى في هذه الأزمات تعبيراً عن منطق واحد يعمل على إعادة خلق نفسه في مستويات متعددة.

انطلاقاً من ذلك، تطرح هذه الورقة إشكالية مركزية تتمثل في فهم التحولات الجديدة التي باتت تُظهر اقتراناً متزايداً بين أنماط العنف الموجهة ضد البشر وتلك الموجهة ضد البيئة. وفي هذا الإطار، تنبثق مجموعة من التساؤلات الجوهرية: هل يشهد العالم اليوم تحولاً نحو نمط من «تطبيع الإبادة» بوصفها إمكانية كامنة في بنية النظام العالمي؟ وهل أصبح تدمير الإنسان والطبيعة معاً جزءاً من البنية العادية للعالم الحديث، عوضاً عن كونه استثناءً؟ وإلى أي مدى يمكن فهم الأزمات المعاصرة - السياسية والبيئية - بوصفها تجليات لمنطق واحد يعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة ضمن سياق من الهيمنة وإعادة إنتاج اللامساواة؟

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن ما يشهده العالم اليوم لا يمكن فهمه من خلال تحليل كل أزمة على حدة، وإنما من خلال تتبع المنطق الكلي الذي يحكمها، ويعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة ضمن سياق من الهيمنة على المستوى الكوكبي. وبذلك تهدف هذه الورقة إلى محاولة المساهمة في بناء إطار تحليلي يربط بين الأبعاد البيئية والسياسية والاقتصادية، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة التحولات الجارية وحدود إمكانيات مواجهتها.

أولاً: من الليبرالية الجديدة إلى الفاشية الأوليغاركية: الاقتصاد السياسي للعنف المزدوج

لا يمكن قراءة الانتقال من النيوليبرالية في أواخر القرن العشرين إلى النظام العالمي الناشئ القائم على حكم الأقلية والفاشية، بوصفه قطيعة مفاجئة مع الماضي، وإنما باعتباره تطوراً داخلياً لما يعرف بـ «العقلانية النيوليبرالية» نفسها، بما يكشف عن منطق السلطة الكامن فيها. وتشير العقلانية النيوليبرالية إلى منظومة من الحكم تُخضع المجال السياسي والاجتماعي لمنطق السوق، فتحول المواطن إلى فاعل اقتصادي، والدولة إلى أداة لإدارة المنافسة، والقيمة العامة إلى مسألة كفاءة وربحية، بحيث يُعاد تشكيل الدولة والمؤسسات والأفراد وفق معايير الربح والإنتاجية والمسؤولية الفردية.^[1]

فلم تقتصر النيوليبرالية الكلاسيكية بصفتها مشروعاً للحكم على تفضيل الأسواق على الدولة فحسب، بل أعادت صياغة الدولة كفاعل نشط ينتج الظروف اللازمة لسير السوق، مزودة بأطر قانونية ومؤسسية ومعرفية تسمح بتراكم رأس المال بشكل ممنهج. وتتحول هذه العقلانية الآن إلى مرحلة أكثر حسماً، تنتقل فيها السلطة من إدارة السكان عبر آليات السوق إلى سيطرة أوليغاركية ضيقة، تعمل على إعادة تعريف مفاهيم مثل الحياة والشرعية والموت، بحيث تصبح السيادة هي القدرة على تقرير من يعيش ومن يموت، وما يعتبر شرعياً ضمن نظام عالمي جديد قائم على التسلط والقمع.^[2]

[1] Wendy Brown, "Neoliberalism and the End of Liberal Democracy," *Theory & Event* 7, no. 1 (2003); Michel Foucault, *The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France, 1978-1979*, trans., Graham Burchell, (Britain: Palgrave macmillan, 2008).

[2] ميشيل فوكو، تاريخ الجنسانية: إدارة العرفان، ترجمة محمد هشام (الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2004)، 114.

في هذا السياق، تعتمد هذه الورقة على مفهوم «السلطة الحيوية» (biopower) لدى ميشيل فوكو بوصفه أداة تحليل مركزية لفهم أنماط الحكم الحديثة. تشير السلطة الحيوية إلى تحول في طبيعة السلطة من كونها سلطة قائمة على الحق في القتل أو المنع، إلى سلطة تُعنى بإدارة الحياة ذاتها عبر تنظيم السكان، وضبط الصحة، وتوجيه عمليات الإنتاج والتكاثر الاجتماعي.^[3] غير أن هذا الفهم، في سياقه المعاصر، يكتسب بعداً أكثر تعقيداً في ظل التحولات النيوليبرالية، حيث لا تقتصر السلطة على تحسين الحياة، وإنما تمتد إلى إنتاج تفاوت منظم في شروط العيش، وتتدخل عقلنة السلطة الحيوية مع منطق السوق؛ إذ تقوم على إنتاج أفراد تحكمهم فكرة الحرية والمنافسة والتنظيم الذاتي، ما يجعل بعض الفئات أكثر قابلية للحياة وأخرى أكثر تعرضاً للهِشاشة والمخاطرة. ومن هنا، لا تفهم السلطة الحيوية في هذه الورقة بوصفها آلية محايدة لإدارة الحياة، وإنما بوصفها جزءاً من بنية أوسع لإدارة الفوارق في القدرة على البقاء داخل النظام العالمي.

ويعمل مبمبي على توسيع فهم السلطة السيادية، من مجرد تنظيم للحياة إلى تحديد من الذي يسمح له بالعيش ومن يعرض للموت، ما يبرز تحولاً من إدارة الحياة إلى إدارة الموت.^[4] وفي سياقنا الحالي لا يمكن اعتبار هذا التحول شاملاً أو مطلقاً؛ إذ تتعايش السلطة الحيوية وسياسات الموت ضمن علاقة توترية وغير متكافئة، فتخضع فئات سكانية معينة لأنظمة حماية وتعزيز، بينما تترك فئات أخرى لتجربة الهجرة أو الموت البطيء، أو التدمير الكامل.

[3] Michel Foucault, "Right of Death and Power over Life," in *The History of Sexuality: Volume 1: An Introduction*, ed., Michel Foucault (New York: Pantheon Books, 1978), 140–143.

[4] Achille Mbembé, "Necropolitics," *Public Culture* 15, no. 1 (Winter 2003): 14–15.

يكتسب العنف البيئي أهمية خاصة عند هذا التقاطع في كونه يعمل كآلية لتجسيد الانتقال من الإدارة البيوسياسية إلى الحكم النيكروسياسي.^[5] فالأنظمة البيئية، بما فيها الماء والأرض والهواء، لم تعد مجرد موارد للاستغلال الأمثل، بل أصبحت مسرحاً لتفاضل الحياة والموت. وتجسيدا لهذه الفكرة يمكن النظر إلى إزالة غابات الأمازون، والعواقب البيئية للحرب الروسية-الأوكرانية، وتدمير غزة، كحالات تتحول فيها الفضاءات الإيكولوجية إلى ساحات صراع.

عند تحليل الديناميات المتداخلة بين السلطة والسياسة البيئية، يغدو من الصعب تجاهل مفهوم «حالة الاستثناء»، بوصفها أداة تحليلية مركزية لفهم كيفية اشتغال السلطة في إدارة المجالات الحياتية والبيئية على حد سواء. فوفقاً لأغامبين، يُمكن هذا المفهوم من مقاربة السلطة بوصفها بنية قادرة على تعليق الإطار القانوني أو إعادة تفعيله بصورة انتقائية، بما يتيح إنتاج فضاءات يُعاد فيها تنظيم العلاقة بين القانون والعنف. ومن ثم يبرز هذا التصور الكيفية التي تنتج بها شرعية استثنائية تخضع الحياة ذاتها لمنطق التدبير والسيطرة خارج الحدود التقليدية للقانون. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الفكرة رغم كونها تعتبر نظرية سياسية، تتسق مع الواقع البيئي الحديث: فهناك مساحات تتحول إلى مناطق استثناء بيئي، تُلغى فيها حماية الطبيعة ويصبح التدمير ممارسة مشروعة لتحول الحياة البشرية وغير البشرية إلى «حياة مجردة».^[6]

يتطلب هذا أن نعيد التفكير في أزمة البيئة، التي كثيراً ما تُقدم كأثر جانبي أو نتاج عن الإهمال. ما يحدث هو عملية تدمير متعمدة وممنهجة؛ تدمير يستخدم كأداة للسيطرة

[5] Foucault, "The History of Sexuality," 140-142; Mbembé, "Necropolitics," 11-40.

[6] Giorgio Agamben, *State of Exception*, trans., Kevin Attell (Chicago; London: The University of Chicago Press, 2005), 1-3.

واستراتيجية للتراكم ووسيلة لإعادة إنتاج السلطة. فلا يمكن فصل الصناعات الاستخراجية والمضاربات العقارية، وتسليع الأزمات عن هذا المنطق، حيث أن التدمير هنا ليس حادثاً، بل منتج اقتصادي وسياسي بحد ذاته، ضمن ما يمكن تسميته بـ «التراكم الكارثي». ومن هذا المنظور يصبح واضحاً أن البيئة ليست مجرد ضحية، وإنما حلبة صراع تتفاعل فيها السلطة والسياسة والاقتصاد بشكل مترابط ومتداخل.^[7]

ما يزيد خطورة في هذا السياق هو الكيفية التي يُستخدم بها خطاب الاستدامة لإضفاء شرعية على هذه العمليات ذاتها، فآليات مثل أسواق الكربون، وأطر الحياض الكربوني، ومشاريع الطاقة المتجددة، على الرغم مما تعلنه من أهداف بيئية، كثيراً ما تُعيد إنتاج المنطق نفسه القائم على الاستخراج والتراكم. وعوضاً عن أن تؤدي إلى تفكيك جذور الأزمة، تسهم هذه الآليات في إعادة صياغتها ضمن منطق اقتصادي جديد يحول الأزمة إلى فرصة للربح، بما يبقي البنى الهيكلية المسببة لها من دون تغيير فعلي. فكما تشير نعومي كلاين، فإن هذه الرأسمالية الخضراء تحول الكارثة إلى سلعة، وتفرض نموذجاً اقتصادياً يظل متصلاً بالهيمنة والربح،^[8] وهو ما يستدعي التساؤل: هل هذه الاستدامة أكثر من مجرد واجهة شرعية؟ بالموازاة، تظهر فائدة شيفا كيف أن المعرفة المحلية تزاخ لصالح العلوم والتكنولوجيا المفروضة، ما يعمّق الفوارق العالمية ويعيد إنتاجها.^[9] يفتح كل ما سبق مجالاً لإعادة التفكير في هذه الازدواجية، حيث يبدو أن ما يقدم بوصفه عدالة بيئية،

^[7] نعومي كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011).

^[8] Naomi Klein, *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate* (Toronto: Knopf Canada, 2014), 160–162.

^[9] Vandana Shiva, "Earth Democracy: Sustainability, Justice, and Peace," *Buffalo Environmental Law Journal*, no. 26, Winter 2019: 1.

لا ينفصل في عمقه عن إعادة إنتاج أشكال من السلطة القائمة منذ البداية، الأمر الذي يستدعي قراءة نقدية وتحليلاً بنيوياً أكثر عمقاً لهذه الادعاءات.

ما يمكن استخلاصه من هذا التفاعل الظاهر والكامن في الآن ذاته، بين السلطة، والتراكم والخطاب البيئي، هو إعادة تشكيل السيادة نفسها: فلم تعد إدارة الحياة هدفاً بعبء، وإنما إدارة الفوارق في فرص البقاء. السلطة تمنح التدمير البيئي شرعيته حين يخدم مصالح التراكم والأمن، بينما تجرّم المقاومة وتقمع، وهو أكثر من مجرد قمع سياسي؛ إنه تحويل الحياة نفسها إلى متغير تتم إدارته واختباره وتركه ليبقى أو يهمل تبعاً لمنطق السلطة.

في هذا السياق، يكون الانتقال من الليبرالية الجديدة إلى الفاشية الأوليغارشية، تحول وجودي في شروط الحياة نفسها، وليس مجرد تحول سياسي أو اقتصادي. علاوة على ذلك، لم تعد الحياة غاية في حد ذاتها وإنما أداة تخضع لإعادة التشكيل اثرأ لمصالح السلطة، سواء على مستوى البشر أو البيئات التي يعتمد عليها وجودهم. فالعنف البيئي هنا لا يمارس على الأفراد فحسب، وإنما يطول البنى البيئية الأساسية التي تقوم عليها الحياة، وهو ما يجعل فهم السلطة البيئية ضرورة ملحة لكل محاولة للتحليل النقدي للسياسات المعاصرة.

ثانياً: الإبادة الجماعية المشتركة بين الإنسان والطبيعة

يتناول هذا القسم هذا المفهوم بوصفه إطاراً تحليلياً لفهم الترابط البنيوي بين التدهور البيئي والأزمات الاجتماعية والسياسية. تشير بعض الأدبيات، مثل الدراسات المبكرة حول الأنثروبوسين والفكر البيئي التقليدي، إلى فصل الإنسان

عن الطبيعة، معتبراً الأزمات البيئية ظواهر مستقلة عن البنى الاجتماعية والسياسية،^[10] مع التركيز على التغيرات المناخية والانحرافات البيئية الطبيعية. في المقابل تؤكد مدراس فكرية أخرى مثل العدالة البيئية وأعمال فاندأ شيفا،^[11] وجيسون مور،^[12] أن الأزمات البيئية مترابطة بشكل مباشر مع الهياكل الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، وأن استنزاف الموارد الطبيعية غالباً ما يكون جزءاً من سياسات التهميش والاقصاء الاجتماعي والسياسي التي تقوض المجتمعات البشرية.

يبين هذا القسم أن استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير النظم البيئية يمتد تأثيره ليطال أسس وجود المجتمعات البشرية، مسبباً انهيار البنى الاجتماعية والاقتصادية، وتشريد السكان، وفقدان المعارف المحلية. ومن خلال تحليل الأمثلة المستقاة من السياسات الاقتصادية والزراعية على المستوى العالمي، يتضح أن الأزمات البيئية والاجتماعية تشكل عمليتين متداخلتين لا يمكن فصلهما، وهو ما يعكس العمق البنيوي لمفهوم الإبادة الجماعية المشتركة.

يشير مفهوم الإبادة الجماعية المشتركة بين الإنسان والطبيعة إلى ترابط بنيوي بين التدمير البيئي والاجتماعي؛ أي أن الأزمات البيئية ليست ظواهر طبيعية منفصلة عما يحدث في العالم من أزمات أخرى، وإنما جزءاً مهماً من ديناميات القوة والسياسات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على حياة المجتمعات. ويشكل هذا المفهوم توسعاً وتحليلاً أعمق من التعريف الكلاسيكي للإبادة الجماعية الذي يقوم على ارتكاب أفعال معينة تهدف إلى

[10] Lissy Goralnik and Michael P. Nelson "Anthropocentrism," in *Encyclopedia of Applied Ethics*, ed., Ruth Chadwick (New York and London: Academic Press, 2012).

[11] Shiva, "Earth Democracy," 1.

[12] Jason W. Moore, *Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital* (London: Verso, 2015), 2.

تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية كلياً أو جزئياً مع التأكيد على البعد القانوني والسياسي لهذه الأفعال.^[13] فالأنهار والغابات والتربة والمناخ توفر الموارد الأساسية للعيش من جهة، وتدعم أيضاً الممارسات الثقافية والهوية المجتمعية من جهة أخرى، ما يجعل أي تدمير للنظم البيئية تهديداً وجودياً للمجتمعات.^[14] وبذلك، فإن أي تدمير للنظم البيئية يتجاوز كونه أزمة بيئية إلى كونه آلية إبادة مشتركة تشمل الإنسان والطبيعة على حد سواء.

غالباً ما يؤدي التدهور البيئي إلى إقصاء وتهجير المجتمعات، وإزاحة المعارف المحلية، إضافة إلى إضعاف العلاقات المستدامة مع الطبيعة؛ ما يجعل الانهيار البيئي كارثة اجتماعية متعددة الأبعاد. على سبيل المثال: بدأت قضايا الزراعة تتأثر منذ مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)،^[15] حيث سعت الشركات الكبرى إلى خصخصة البذور عبر براءات الاختراع وتقنيات الهندسة الوراثية، ما حول الحياة النباتية إلى سلعة للملكية الفردية. وفي السياق ذاته تكشف اتفاقيات مثل اتفاقية الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)،^[16]

[13] United Nations, "Definitions of Genocide and Related Crimes," *United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect* (n. d.), <https://www.un.org/en/genocide-prevention/definition> (accessed 25 March 2026).

[14] Joan Martinez-Alier, "The Environmentalism of the Poor," in *The Political Economy of Sustainable Development: Environmental Conflict, Participation and Movements* (Geneva – Johannesburg: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) and University of Witwatersrand, 2008).

[15] World Trade Organization, "General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) 1947," *WTO Legal Texts* (n. d.), https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_e.htm (accessed 28 March 2026).

[16] World Trade Organization, "Agreement Establishing the WTO," *WTO Legal Texts* (n. d.), https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/ag_e.htm (accessed 28 March 2026).

عن بعد آخر يتمثل في تحويل الغذاء إلى سلعة اقتصادية، ما أعاد تشكيل الزراعة لصالح الشركات الكبرى على حساب المزارعين، عبر تقليص الدعم المحلي وتشويه الأسعار.

توضح هذه الأمثلة أن تدمير الطبيعة مرتبط بصورة مباشرة بتدمير المجتمعات البشرية، حيث يؤدي فقدان الموارد الطبيعية إلى انهيار النظم الزراعية، ونضوب مصادر المياه، وفقدان الاستمرارية المكانية والثقافية للمجتمعات. كما أن السياسات الاقتصادية الاستعمارية والاستغلال الرأسمالي للموارد والهياكل السياسية القمعية تعمق دائرة الإبادة الجماعية المشتركة، مما يزيد من الفقر ويضعف قدرة المجتمعات على الصمود ويعجل من تدهور النظم البيئية. تمثل الإبادة الجماعية الحلم الكامن للسلطة الحديثة؛ نظراً لأن هذه السلطة تعرّف ذاتها وتُمارس نفوذها من خلال إدارة «الحياة والأنواع والجنس، والظواهر السكانية المتراكمة».^[17] هنا يمكن الاستناد إلى مفهوم «السلطة الحيوية» لدى فوكو لفهم الكيفية التي تصبح بها الحياة ذاتها - على مستوى السكان والنوع والقدرة على البقاء - موضوعاً مباشراً لممارسات السلطة الحديثة، ما يجعل التحكم في شروط العيش والإنتاج والموارد جزءاً من آليات الهيمنة المعاصرة.

وبناء عليه، تظهر تجليات الإبادة الجماعية المشتركة كيف يتقاطع العنف السياسي مع الاستنزاف البيئي بطريقة تراكمية، فيكون الضرر غالباً مبهماً وغير ظاهر على المدى القصير لكنه يتراكم ليؤدي إلى أزمات متشابكة تهدد المجتمعات والأنظمة البيئية معاً. على سبيل المثال، فإن خصخصة البذور من خلال براءات الاختراع وتقنيات الهندسة الوراثية وتحويل الغذاء إلى سلعة اقتصادية وفق اتفاقيات مثل GATT وWTO، لا ينتج أثراً مدمرة فورية، إلا أن ذلك يؤدي مع مرور الوقت إلى تدهور النظم

^[17] فوكو، تاريخ الجنسية، 114.

الزراعية وتشويه الأسعار، لاسيما نتيجة تقليص الدعم المحلي. كما يبرز الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الكيميائية واستنزاف الموارد المائية عبر السياسات الزراعية الصناعية كيف يمكن أن تتراكم الأضرار على مدى سنوات، من دون أن تظهر بشكل مباشر على المجتمعات أو صانعي السياسات. ويمكن قراءة هذه العمليات من منظور فوكوي، بوصفها تقنيات لإدارة الحياة عبر تنظيم الغذاء والصحة والموارد، إذ تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع آليات الضبط والسيطرة.

يؤكد هذا التقاطع على أن حماية البيئة لا تقتصر على بعدها البيئي، وإنما تمثل قضية عدالة اجتماعية وحقاً أساسياً في الحياة، ما يستلزم إدراكاً لعمق الترابط بين الإنسان والطبيعة. ومن هذا المنطلق، وتأسيساً على ما ورد في هذا القسم، يبحث القسم الآتي في مظهرات الإبادة الجماعية المشتركة في النظام العالمي الجديد، مستعرضاً كيف تتجسد هذه العمليات على المستوى الدولي في السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ثالثاً: مظهرات الإبادة الجماعية المشتركة في النظام العالمي الجديد

كما أوضحنا سابقاً، لا يمكن اختزال الإبادة الجماعية المشتركة في كونها حدثاً استثنائياً أو تجلياً عابراً للعنف، بل يجب مقاربتها بوصفها بنية تاريخية ممتدة تتقاطع ضمنها أنماط العنف السياسي مع آليات الاستنزاف البيئية، في إطار نظام عالمي يعيد إنتاج شروط التدمير بصورة مستمرة وعبر جغرافيات ممتدة. لذلك لا تفهم الإبادة هنا كواقعة معزولة، وإنما كمنظومة ديناميكية تعمل عبر الزمن، وتعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة من خلال آليات الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تعيد تنظيم الفضاءات الحيوية والاجتماعية على نحو غير متكافئ.

تستعرض الورقة فيما يلي ثلاث حالات رئيسية للإبادة الجماعية المشتركة: الأمازون، كمثال على الرأسمالية الاستخراجية والعنف البيئي؛ وأوكرانيا، بوصف الحرب وسيلة لإعادة إنتاج المخاطر ضمن منطق الرأسمالية الكارثية؛ وغزة التي تمثل ذروة هذه الإبادة المشتركة، فتتقاطع السيطرة السياسية والعنف المستمر مع الاستنزاف البيئي والاجتماعي. وستُفصل هذه الحالات لاحقاً، بوصفها مؤشرات على منطق بنيوي كوني يمكن من خلاله فهم آليات اشتغال هذه البنية وتحولات الإبادة المشتركة في سياقات متنوعة.

الأمازون: الرأسمالية الاستخراجية والعنف البيئي

تجسد غابات الأمازون نموذجاً صارخاً للعنف البيئي، فتتحول الطبيعة من فضاء للحياة إلى مورد يتم استغلاله ضمن منطق الرأسمالية المعولمة. فلا تقتصر عمليات إزالة الغابات - سواء عبر الحرق أو الإغراق المرتبط بإنشاء السدود - على كونها تدخلات تقنية في الحيز البيئي، بل تؤسس لإعادة هيكلة قسرية للفضاء الحيوي الاجتماعي، حيث يتم تفكيك البنى العلائقية التي تربط المجتمعات الأصلية ببيئاتها، وتتحول الأرض من مجال للعيش والمعرفة إلى موضوع للاستخراج، ما يفرض على تقويض الأسس المادية والإبتسمولوجية لوجود هذه المجتمعات.

في خضم ذلك، يمكن فهم هذه التحولات ضمن ما يسميه فوكو بالسلطة الحيوية،^[18] حيث لم تعد السلطة تقتصر على القمع أو المنع، وإنما أصبحت تمارس عبر إدارة الحياة ذاتها وتنظيم شروط البقاء. فالتدخل في الغابات والموارد والزراعة، لا يعمل فقط على إنتاج الثروة، بل أيضاً على إعادة تشكيل

أنماط الحياة الممكنة، وتحديد من يستطيع العيش ضمن هذه المنظومة ومن يتم دفعه إلى الهشاشة والإقصاء.

عبر ساسمنتو، وهو مربى ماشية في الأمازون، عن ذلك بقوله: «لقد خرج النهر عن السيطرة، كنا نعرف متى يفيض النهر ومتى يجف. أما الآن لا أحد يعرف، فإن ما يسميه الناس تقدماً قد قضى على حياتنا». وأضاف مزارع في الأمازون: «لقد غزوا أرضنا، وذلك لأننا لم نبني عليها، فقد انتقلوا إليها وزرعوا فول الصويا وبقوا».^[19] تعكس هذه الشكاوى المحلية واقع التوسع الزراعي الرأسمالي الاستعماري الذي يعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والمجال البيئي، محدثاً تحولات عميقة على مستوى قوس الأمازون.

حيث شهدت المنطقة توسعاً كبيراً في زراعة فول الصويا والذرة خلال العقد الماضي، فازداد بنسبة 288% خلال السنوات العشرة الماضية، كما سجلت زيادة إضافية بلغت حوالي 4.8% خلال عام 2024.^[20] وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2025، أصبحت البرازيل أكبر مصدر عالمي لفول الصويا بكمية بلغت قرابة 51.53 مليون طن.^[21] كما أدت تربية الماشية إلى التهام غابات الأمازون وتدمير الأنظمة البيئية المعقدة، وتهجير السكان الأصليين، إضافة إلى تحطيم أنماط المعرفة البيئية المحلية، أي تجريد المجتمعات من بيئتها. فلا يقتصر النزاع على الأرض وحدها، وإنما يمتد ليشمل الشروط

[19] The Guardian, "Agriculture, Deforestation, and Soya Cultivation in the Amazon," *The Guardian* (29 September 2025), <https://shortlink.uk/1r14D> (accessed 28 March 2026).

[20] Tridge, "Movement of Soybeans and Corn in the Amazon," *Tridge News* (20 August 2025), <https://shortlink.uk/1wtUv> (accessed 26 March 2026).

[21] Tridge, "Brazilian Soybean Exports Hit Record in 2025," *Tridge News* (11 June 2025), <https://shortlink.uk/1wtUX> (accessed 26 March 2026).

المعرفية والثقافية التي تشكل الأسس المادية لاستمرار المجتمعات الأصلية ووجودها.

ومن منظور نقد الرأسمالية الاستخراجية، فإن الأمازون لا تعامل كفضاء خارجي للطبيعة، وإنما كخزان داخلي للتراكم، يتم إدماجه في منطق السوق العالمي بوصفه مصدراً مستمراً للموارد. وهذا المنطق يعيد إنتاج الاقتصاد وتشكيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة على أساس الاستنزاف الدائم، حيث تصبح البيئة نفسها جزءاً من دورة رأس المال.^[22]

على هذا الأساس، فإن هذا التدمير لا يمكن حصره ضمن نطاق محلي، إذ تمثل الأمازون جزءاً من النظام الكوكبي الذي ينظم دورات الكربون والمياه، ما يعني أن تدميرها يشكل اختلالاً في شروط الحياة على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن هذا البعد الكوكبي لا يلغي التفاوت في المسؤولية بقدر ما يكشف عن تموضع الرأسمالية كقوة مركزية في إنتاج هذا التدمير. غير أن ما يغفله هذا التمرکز، أو ما يعمل على إخفائه، هو أن الأمازون تُستنزف لكونها حيزاً مأهولاً تُعاد هندسته بالعنف، إذ تتقاطع إزالة الغابات مع اقتصادات غير قانونية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات سنوياً، وتشكل ما يقارب أكثر من 50% من إزالة الغابات في المنطقة، في سياق أصبح فيه السيطرة على الأرض شرطاً لتراكم رأس المال.^[23]

^[22] Moore, *Capitalism in the Web of Life*.

^[23] Charles Barber, "Organized Crime in The Amazon: A Growing Threat to the World's Greatest Tropical Rainforest," *World Resource Institute* (July 9 2025), <https://www.wri.org/insights/nature-crime-amazon-deforestation> (accessed 4 June 2026); UN environment Programme, "Organized Crime Trade Worth over US\$30 Billion Responsible for up to 90% of Tropical Deforestation," *UN environment Programme* (27 September 2012), <https://shortlink.uk/1qVC0> (accessed 4 June 2026).

في خضم هذه العملية يظهر الإنسان كهدف مباشر، مع تصاعد قلق في استهداف المدافعين عن البيئة بحسب تتبع أنماط العنف. حيث يقتل ما لا يقل عن 200 ناشط بيئي سنوياً على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، بمعدل يقترب من مدافع واحد كل يومين، وكانت نسبة كبيرة منهم من شعوب الأمازون الذين يقتلون تحديداً أثناء دفاعهم عن أراضيهم.^[24]

لا يختزل هذا العنف في لحظة القتل فحسب، بل يمتد كمسار طويل يشمل تفكيك المجتمعات ونزوحها من بيئاتها وتهدم معارفها الإيكولوجية، ويُعاد إدماج أفرادها قسراً ضمن اقتصاديات غير قانونية تنتج مزيداً من العنف والهشاشة.^[25] هكذا، لا يعود تدمير الغابة حدثاً بيئياً يمكن قياسه بمساحات الأشجار المفقودة، ويصبح بالتالي عملية إعادة تشكيل قسرية للحياة نفسها. تمارس عبرها الإبادة بوصفها فعلاً مزدوجاً: تفكيك للمنظومات البيئية التي تنتج شروط البقاء واستهداف مباشر للأجساد التي تحاول الدفاع عنها. حيث تصبح السلطة غير معنية فقط بإدارة الحياة، وإنما أيضاً بتوزيع الموت وإنتاج قابلية بعض الفئات والمجالات الجغرافية للتدمير.^[26]

وعليه، فإن الفصل بين الإبادة البيئية والإبادة الإنسانية لا يعكس إلا اختزالاً للأزمة، فكليةما يتكاثران داخل بنية واحدة، يستخدم فيها تدمير الطبيعة كأداة لإخضاع الإنسان، ويغدو العنف ضد الإنسان هو الامتداد الحي لتدمير المجال البيئي الذي يحتضن وجوده.

[24] Vatican News, "Amazonia: Indigenous Activists Murdered for Defending Their Rights," Vatican News (19 April 2021), <https://shortlink.uk/1wrnh> (accessed 6 April 2026).

[25] Barber, "Organized Crime in The Amazon."

[26] Mbembé, "Necropolitics," 15.

أوكرانيا: الحرب بوصفها إعادة إنتاج للمخاطر والرأسمالية الكارثية

تكشف الحرب الروسية-الأوكرانية عن تحول العنف العسكري إلى آلية لإعادة تشكيل البيئة والمجتمع على حد سواء، فلم يقتصر التدمير على البنية التحتية، وإنما امتد ليصل إلى تفكيك الأنظمة البيئية ذاتها. فقد تسببت الحرب في كارثة بيئية شاملة وطويلة الأمد، وتسبب القصف والعمليات العسكرية إلى تلوث واسع للهواء والتربة والمياه بالمواد السامة، لاسيما تدمير ملايين الهكتارات من الغابات والمحميات الطبيعية إلى جانب مخاطر نووية جسيمة وانبعاثات كربونية ضخمة تهدد المناخ والبشر.^[27] وأظهرت هذه الحرب أن الغابة تُعاد صياغتها داخل منطق الحرب ذاته، فيتحول الغطاء النباتي إلى مادة قابلة للإزالة والحرق بما يخدم الحركة العسكرية والسيطرة على الأرض.

تكشف بيانات الأقمار الصناعية أن فقدان الغابات تضاعف بعد اندلاع الحرب، مع تحول ملحوظ نحو الحرائق بوصفها أحد أشكال التدمير المرتبطة مباشرة بالعمليات القتالية؛ إذ ارتفعت نسبة الغابات المحترقة إلى نحو 34% من إجمالي فقدان مقارنة بما قبل الحرب.^[28] هذا التحول يتجسد ميدانياً في موجات حرائق واسعة النطاق ناجمة عن القصف والانفجارات، فقد سجل نحو 9000 حريق خلال عام واحد أحرقت ما يقارب 965 ألف هكتار، في امتداد مباشر لخطوط المواجهة داخل

^[27] European Commission, *Status of Environment and Climate in Ukraine: Assessing the Impact of War and Its Implications for Reconstruction* (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2025), <https://shortlink.uk/1ra8Z> (accessed 8 June 2026).

^[28] Adam Waśniewskiet al., "Impact of the War on Forest Ecosystem in Ukraine Based on Sentinel-2 Data," *Scientific Reports* (14 January 2026), <https://www.nature.com/articles/s41598-026-35744-7> (accessed 6 April 2026).

الغابات، كما في غابات سيريبيرناسكي وكريمنسكي التي تحولت إلى جبهات قتال مباشرة وفقدت نظمها البيئية بشكل شبه كامل.^[29] ويتقاطع هذا التدمير مع خسائر بشرية هائلة، فقد أسفرت الحرب عن مئات الآلاف من الضحايا، بينهم آلاف المدنيين والعسكريين، في سياق تنتج فيه العمليات العسكرية تدميراً متزامناً للبيئة والحياة الإنسانية وشروطها معاً.^[30]

وفي هذا الصدد، يمكن فهم هذا التدمير بوصفه تجلياً مكثفاً لـ «السلطة الحيوية»؛ فالحرب هنا لا تشتغل فقط كأداة عسكرية تقليدية، وإنما كآلية لإعادة تنظيم المجال الحيوي للسكان والطبيعة معاً، بحيث تصبح البيئة نفسها جزءاً من تقنيات التحكم والسيطرة.

ومن هذا المنظور فإن تدمير الغابات، وتلويث المياه، وتعطيل الزراعة، أفعال لا تفهم كأثار جانبية للحرب، وإنما كجزء من ممارسة سيادية تعاد من خلالها صياغة إمكانيات الحياة والموت على الأرض.^[31] ويظهر هذا بوضوح في كيفية تحويل الغابة إلى فضاء مدار ضمن منطق عسكري، بحيث يعاد تعريفها كعنصر استراتيجي في إدارة الحركة والتموضع، ما يجعل السيطرة على المجال البيئي امتداداً مباشراً للسيطرة على الحياة نفسها. وهكذا فإن السلطة الحيوية لا تتجسد فقط

[29] Alexei Ovchinnikov, "Environmental Consequences of the War in Ukraine: Dec 2025 – February 2026 Review," *Ukraine War Environmental Consequences Work Group* (26 March 2026), <https://shortlink.uk/1r0-5> (accessed 6 April 2026).

[30] Anonymous, "Counting the Cost: The Environmental Toll on Ukraine from the Russian Invasion," *Human Rights Research Center* (14 October 2025), <http://bit.ly/4ginZlu> (accessed 6 April 2026).

[31] Lisa Vanhala, Michai Robertson and Elisa Calliari, "The Knowledge Politics of Climate Change Loss and Damage Across Scales of Governance," *Environmental Politics* 30, no. 1–2 (2021): 141–160.

في تنظيم السكان، وإنما تمتد لتشمل تنظيم البيئة بوصفها شرطاً مادياً لإمكانية الوجود البشري.

في هذا الصدد، تظهر سياسات القصف المكثف والأرض المحروقة وعسكرة الطبيعة، بشكل يُعيد إنتاج الفضاء كحيز غير قابل للحياة، وهو ما يحول البيئة إلى أداة ضمن استراتيجيات الحرب. يمكننا قراءة هذا التحول باستعارة مفهوم «رأسمالية الكوارث» لدى كلاين،^[32] حيث تفهم الكارثة بوصفها فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد والسياسة بطرق ترسخ انعدام المساواة. يتجلى ذلك في تدمير الأراضي الزراعية وتعطيل سلاسل الإنتاج الغذائي، ما يخلق شروطاً جديدة للهشاشة، بحيث تصبح هذه المخاطر نتاجاً للحدثة. وعليه فإن الحرب لا تنتج فقط دماراً مباشراً، بل تعمل على إعادة توزيع المخاطر بطريقة تجعل بعض المجتمعات أكثر عرضة لتحمل آثارها طويلة الأمد، بشكل يحول الحرب إلى إبادة جماعية مشتركة بشكل مكثف، ما يعكس حالة اللامساواة في التعرض للمخاطر.^[33]

غزة: ذروة الإبادة المشتركة

تتجلى العلاقة بين السيطرة البيئية والهيمنة السياسية بشكل خاص في سياقات الصراع السياسي الممتد. وفي فلسطين، لطالما ارتبطت الحوكمة البيئية ارتباطاً وثيقاً بقضايا الأرض والسيادة والسلطة السياسية. حيث لعبت السيطرة على موارد المياه والأراضي الزراعية والتخطيط المكاني دوراً محورياً في تشكيل الظروف البيئية من جهة والحياة الاجتماعية من جهة أخرى. وتظهر التحولات البيئية، بما في

^[32] كلاين، عقيدة الصدمة.

^[33] ارليش بيك، «حرب محسوسة، سلام محسوس، تصوير العنف وإخراجه»، في: مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن (القاهرة: دار المعرفة، 2006)، 256-355.

ذلك مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على الممارسات الزراعية وعدم المساواة في الحصول على المياه، كيف يمكن أن تصبح النظم البيئية أدوات للسيطرة السياسية التي تحتقر الجسد.

كما تُظهر هذه الديناميات كيف يمكن لتدمير المناظر الطبيعية أو تغييرها أن يعمل على إعادة تشكيل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تعتمد عليها. «فالوباء والمجاعة يمثلان الشكل المأساوي لهذه العلاقة التي ظلت على نحو متزايد مربوطة بسياسات الموت».^[34] وفي مثل هذه السياقات لا يمكن فهم الضرر البيئي بمعزل عن البنى السياسية الأوسع.

تمثل غزة حالة حدية تتجسد فيها الإبادة الجماعية المشتركة في السياق الاستعماري، حيث يشكل العنف البيئي والعنف السياسي منظومة لإدارة الحياة والموت. فوفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فإن حجم الدمار البيئي بلغ مستويات غير مسبوقة؛ إذ أدى القصف المكثف إلى توليد ما يقارب 39 مليون طن من الأنقاض الملوثة التي تحتوي على مواد خطيرة مثل الأسبستوس والمعادن الثقيلة والذخائر غير المتفجرة؛^[35] ما يحول الأرض ذاتها إلى مصدر تهديد طويل الأمد. وفي هذا الإطار، لا ينفصل العنف البيئي عن العنف السياسي، بل يندمجان في نسيج واحد يشكل تجلياً مباشراً للإبادة الجماعية المشتركة؛ فاستناداً إلى منطق «الإزالة» الاستعماري،^[36] يتحول تدمير البيئة من مجرد أثر جانبي إلى

^[34] فوكو، تاريخ الجنسانية، 118.

^[35] United Nations Environment Programme (UNEP), "Environmental Impact of the Escalation of Conflict in the Gaza Strip," *United Nations* (23 September 2025), <https://shortlink.uk/1r118> (accessed 6 April 2026).

^[36] Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), 388.

آلية استراتيجية لتفكيك الشروط المادية لبقاء المجتمع، مما يجعل الأرض نفسها ساحة صراع تعاد هندستها لقطع أواصر الوجود الإنساني واستحالة الحياة.

لا يقتصر الأمر على الدمار الفيزيائي، فيشير التقرير المعني بكيفية التعامل مع الكوارث والنزاعات، إلى وجود تلوث واسع للتربة والمياه الجوفية نتيجة تسرب المواد الكيميائية والنفايات السامة، في ظل انهيار شبه كامل لمنظومات إدارة النفايات والصرف الصحي، حيث دُمر أكثر من 85% من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، ما أدى إلى تدفق مياه الصرف غير المعالجة إلى البيئة البحرية.^[37] كما أن القصف والحرائق الناجمة عنهما أطلقا ملوثات هوائية سامة، في وقت أصبح فيه الهواء نفسه وسيطاً لنقل الخطر وليس وسيطاً للتنفس.^[38] وبالتالي، تحولت غزة إلى ما يصطلح عليه بـ «منطقة تضحية»^[39]، حيث تُركز فيها المخاطر البيئية والأمنية كتلوث المياه وانعدام الاستقرار، داخل فضاء جغرافي محاصر يُحرم سكانه من أي قدرة على إدارة هذا الحيز المكاني. وبهذا تتحول البيئة إلى فضاء يعاد تفكيكه وإعادة تشكيله بما يمنع شروط الحياة، فتصبح التربة والمياه والهواء أدوات فعالة في إنتاج حالة مستمرة من الفناء، لتتجسد الإبادة هنا كعملية شاملة تطال الإنسان وبيئته معاً.

^[37] United Nations Environment Programme (UNEP), "Responding to Disasters and Conflict," *UNEP Annual Report* (2024), <https://shortlink.uk/1r10p> (accessed 6 April 2026).

^[38] (UNEP), "Environmental Impact of the Escalation of Conflict in the Gaza Strip."

^[39] Dayna Scott and Adrian A. Smith, "Sacrifice Zones in the Green Energy Economy: Toward an Environmental Justice Framework," *McGill Law Journal*, 62, no. 3 (2017).

رابعاً: المقاومة والأخلاق وإعادة التفكير في علاقة الإنسان بالطبيعة

يكشف النظام العالمي المعاصر عن تحول بنيوي يتجاوز النيوليبرالية بوصفها مجرد نموذج اقتصادي، ليقترّب من تشكل نظام أوليغاركي ذي سمات فاشية، تتكشف فيه السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي نخبة محدودة. هنا يمكن فهم هذا التحول ضمن ما يحلله فوكو بوصفه أنماط الحكم الحديثة القائمة على تداخل السلطة والمعرفة، حيث لا تكتفي هذه النخبة بإعادة إنتاج اللامساواة والقوانين وضبط العنف، بل تعمل أيضاً على إعادة صياغة المعايير القانونية والأخلاقية بما يؤدي إلى تطبيع ممارسات كانت تعد سابقاً خارج نطاق الشرعية. ضمن هذا التحول، لم يعد التدهور البيئي نتيجة عرضية للنشاط الاقتصادي، وإنما أداة بنيوية لإعادة إنتاج الهيمنة، حيث يُدار التدمير البيئي بوصفه شرطاً من شروطها.

وانطلاقاً من هذا التأطير الأساسي للعنف، يصبح من الضروري تتبع تجلياته الملموسة في سياقات محددة تكشف آليات اشتغاله. يتجلى هذا المنطق بوضوح في سياقات الجنوب العالمي، حيث تتقاطع الهشاشة البيئية مع العنف السياسي. وباستحضار الحالات سابقة الإشارة، لا يمكن قراءة ما تشهده غزة من أزمات مائية وزراعية مستمرة بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بمعزل عن نمط ممنهج من الإبادة، الذي يوظف تدمير الموارد كوسيلة للضبط والسيطرة. وبالمثل تكشف عمليات إزالة غابات الأمازون عن كيفية توظيف خطاب التنمية لتبرير التوسع الاستخراجي، في حين تُظهر الحروب المعاصرة - كما الحرب الروسية-الأوكرانية - كيف يمكن للصراعات الجيوسياسية أن تعيد تشكيل توزيع الموارد على حساب النظم البيئية. ضمن هذا الإطار، يتجلى نمط من العنف المتراكم

الذي يعمل ببطء ويتوزع عبر الزمن والمكان، منتجاً أثاراً كارثية غالباً ما يتم تغييبها أو التقليل من شأنها، رغم عمق تأثيرها الاجتماعي والسياسي. ومن هنا، لا يعود العنف البيئي مجرد نتيجة، وإنما آلية لإعادة إنتاج النظام العالمي عبر توزيع غير متكافئ للمخاطر.^[40]

وإذا كان هذا العنف يتخذ طابعاً متدرجاً وغير مرئي، فإن ذلك يستدعي بالضرورة إعادة التفكير في أدوات مواجهته وحدودها المفاهيمية. إنَّ هذا التداخل بين العنف البيئي والسياسي يفرض إعادة تعريف المقاومة خارج حدودها التقليدية. فالمقاومة لم تعد فعلاً سياسياً مباشراً فحسب، بل ممارسة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها المستويات الأخلاقية والمعرفية والمادية؛ إذ أن الطابع غير المرئي والمتدرج للدمار البيئي يستدعي أشكالاً من المقاومة قادرة على التقاط ما هو مؤجل زمنياً أو مخفي مكانياً. وعليه، تغدو مقاومة الوضع القائم ممارسة نقدية تعيد توجيه الانتباه إلى أشكال الضرر التي لا تدرك ضمن الأطر الزمنية السريعة للسياسة. وفي تعميق هذا التحول المفاهيمي للمقاومة، يبرز سؤال أنماط السلطة التي تنتج هذا العنف وتعيد تنظيمه. يتعمق هذا الفهم من خلال تحليل أنماط السلطة التي لا تكتفي بإدارة الحياة، بل تعمل أيضاً على تنظيم الموت والتعرض له. ففي بعض السياقات، يتم إنتاج شروط معيشية تجعل الحياة ذاتها غير ممكنة، من خلال الإهمال الممنهج أو التدمير المقصود للبنى التحتية البيئية.

في هذه الحالات، تتحول البيئة، بما تشمل من ماء وتربة وغذاء، إلى أداة للسيطرة، ويعاد تشكيل الفضاءات بوصفها مناطق غير قابلة للحياة. ضمن هذا الأفق، تكون المقاومة موقفاً أخلاقياً راديكالياً يصر على استعادة شروط الحياة في مواجهة

^[40] كلاين، عقيدة الصدمة، 349.

سياسات الإقصاء والإفناء البطيء. ومن هنا، يصبح توسيع نطاق المقاومة ليشمل النظم البيئية ضرورةً، نظراً للترابط البيئي بين بقاء الإنسان واستدامة محيطه.

وإذا كانت هذه الديناميات تبدو على مستوى المدن الكبرى، فإنها تجد ترجمتها العملية في أشكال الفعل اليومي والممارسات المحلية، وتجسد الممارسات الشعبية أشكالاً ملموسة لهذا النوع المركب من المقاومة. ففي السياقات التي تتعرض للتدمير البيئي، تتحول مبادرات إعادة تأهيل الموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي، وتوثيق التدهور البيئي، إلى أفعال تجمع بين الاحتجاج السياسي والعمل البيئي وإنتاج المعرفة. كما تظهر تجارب المجتمعات المحلية التي تدافع عن بيئاتها أن الحفاظ على النظم البيئية لا ينفصل عن الدفاع عن الهوية والسيادة. فتكشف هذه الممارسات أن المقاومة هي عملية إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة، بما يتجاوز منطق الاستغلال نحو منطق الرعاية والاستمرارية.

من هنا، يصبح من الضروري تأطير هذه الممارسات ضمن تحول أوسع في التفكير الأخلاقي والمعرفي حول موقع الإنسان في العالم. وفي هذا الصدد، تساهم المقاربات البيئية المعاصرة في تفكيك مركزية الإنسان عبر التأكيد على القيمة الجوهرية للحياة غير البشرية، وإبراز التشابكات المعقدة بين الكائنات الحية ضمن أنظمة بيئية هشة.^[41] إن يعاد النظر في مفهوم البقاء بوصفه نتاجاً لعلاقات متبادلة، لا لهيمنة أحادية. يفتح هذا المجال أمام فهم المقاومة بوصفها ممارسة لا تقتصر

[41] Donna Haraway, "Anthropocene, Capitalocene, Plantationocene, Chthulucene: Making Kin," *Environmental Humanities* 6, no. 1 (2015): 159–165; Rosi Braidotti, "Posthuman Critical Theory," *Journal of Posthuman Studies* 1, no. 1 (2017): 9–25; Timothy Morton, "Here Comes Everything: The Promise of Object-Oriented Ontology," *Qui Parle* 19, no. 2 (2011): 163–190.

على حماية الإنسان فحسب، بل تمتد إلى الدفاع عن الشبكات الحياتية التي تمكنه من الوجود.

غير أن تعقيد هذه الرؤية يفرض العودة مجدداً إلى تحليل البنى القانونية والسيادية التي تسمح باستمرار هذا العنف وإعادة إنتاجه. كما يكشف تحليل أنماط السلطة عن تداخل بين إدارة الحياة وتنظيم الموت، ضمن سياقات يتم فيها تعليق القوانين أو إعادة تأويلها بما يتيح ممارسة العنف من دون مساءلة فعلية. وفي هذه الفضاءات، يختزل الكائن الحي بما في ذلك البشر والنظم البيئية إلى وجود قابل للإلغاء أو الإهمال.^[42]

وعليه، تتأسس المقاومة الأخلاقية على إعادة إقرار القيمة الجوهرية للحياة بكل تجلياتها. وينعكس ذلك عملياً في المطالبة بالحقوق والسعي لإنفاذها، وهو ما يمثل شكلاً من الفعل السياسي الذي يعد شرطاً ضرورياً وإن لم يكن كافياً بذاته. غير أن تجاوز حدود هذا التصور لا يقتصر على الإطار القانوني بوصفه أداة تقليدية للمساءلة، وإنما يستدعي توسيع نطاق التحليل ليشمل البنى السياسية والاقتصادية والمعرفية التي تنتج أشكال العنف وتعيد تنظيمها. إذ إن مساءلة هذه الأطر تكشف أن مفهوم الحقوق ذاته يعاد تعريفه داخل سياقات السلطة التي تنتج وتحدد حدوده. يقول فوكو: «إن الدساتير المكتوبة في العالم أجمع والمدونات المحررة ينبغي ألا تخذعنا، فهذه هي الأشكال التي تجعل السلطة التطبيعية بالأساس تحظى بالقبول».^[43]

ومن هنا، لا يكتمل البعد النقدي من دون مساءلة أوسع للخطابات التي تقدم بوصفها حلولاً، بما في ذلك الخطابات البيئية، حين

[42] Foucault, "Right of Death and Power over Life"; Mbembe, "Necropolitics," 11-40.

[43] فوكو، تاريخ الجنسانية، 120.

تعمل داخل المنظومة ذاتها التي تسعى لمعالجتها. فبعض المبادرات المرتبطة بالاستدامة، مثل آليات أسواق الكربون أو المشاريع واسعة النطاق للطاقة، قد تعيد إنتاج منطق الاستخراج ذاته ولكن بصيغ أكثر حداثة. وغالباً توظف لغة الأخلاق والاستدامة لتبرير سياسات تعيد تشكيل علاقات القوة وتهتمش المعرفة المحلية وتعزز هيمنة الفاعلين الاقتصاديين الكبار. ومن ثم فإن المقاومة الفاعلة لا تقتصر على رفض أشكال التدمير المباشر فقط، وإنما تمتد إلى تفكيك الخطابات التي تعيد إنتاجه تحت مسميات أخلاقية وتنموية مختلفة.

وبناءً على ما سبق، يمكن إعادة صياغة مفهوم المقاومة ضمن أفق أكثر شمولاً وترابطاً؛ ففي المحصلة يمكن فهم المقاومة بوصفها مشروعاً أخلاقياً ومعرفياً ومادياً في آن واحد. إنها ليست مجرد رد فعل، وإنما ممارسة تعيد تخيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وتصر على أن الدفاع عن الحياة يستلزم الدفاع عن شروطها البيئية. وبهذا المعنى، فإن مقاومة العنف لا تنفصل عن إعادة بناء أفق أخلاقي يعترف بترباط الوجود الإنساني وغير الإنساني، ويرفض تطبيع التدمير كقدر محتوم.

خاتمة: بين الإنسان والطبيعة، في وحدة العنف وتحولاته

في ضوء ما سبق، تكشف التحولات التي تناولتها هذه الورقة بشكل مقتضب أن العالم لا يواجه مجرد أزمت متفرقة، وإنما يمر بلحظة تاريخية يُعاد فيها تأطير منطق العنف ذاته، بحيث لم يعد موجهاً نحو الإنسان أو الطبيعة كل على حدة، وإنما بات يشمل كليهما ضمن بنية واحدة متداخلة. في ضوء ذلك، يمكن قراءة ما يجري في سياقات متعددة، ومنها الحالة الفلسطينية، بوصفها تعبيراً مكثفاً عن هذا التداخل، إذ تتقاطع الإبادة

البشرية مع التدمير البيئي ضمن منطق واحد يعيد تعريف حدود الممكن سياسياً وأخلاقياً.

إن ما يثير القلق هو إمكانية تحول العنف وتصاعده إلى حالة اعتيادية ومألوفة أو مقبولة ضمن النظام العالمي، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة حول فاعلية القانون الدولي، ومعايير العدالة، وقدرة المنظومة الأخلاقية الحديثة على الصمود. فمع تزايد تركيز السلطة في يد نخب اقتصادية وسياسية محدودة، واستمرار تآكل الأطر التنظيمية الدولية، يصبح العنف أداة من أدوات إدارة العالم، لا استثناء فيه.

ويشير التحول الراهن في بنية النظام العالمي إلى تشكّل نمط متجدد من الفاشية المعولمة، يتخذ طابعاً امبريالياً مركباً يُعاد إنتاجه ضمن مركزية الهيمنة الأمريكية للنظام الرأسمالي العالمي. في هذا السياق، يظهر الخطاب المهيمن بوصفه إطار معرفي-أيديولوجي يعيد تنظيم العالم وفق تصورات هرمية تقوم على أساس التفوق الحضاري المفترض، الذي يعاد عبره إنتاج ثنائيات أساسية بين «حضارات متقدمة» وأخرى «مختلفة وظيفية»، ما يفرض إلى نزع الصفة التعددية عن النظام الثقافي العالمي وإخضاعه لمنطق معياري واحد.

تقدم الولايات المتحدة ضمن هذا البناء الخطابى باعتبارها التجسيد الأعلى للقيم الليبرالية والتقدم التاريخي، في حين تتكشف ممارساتها المادية بوصفها أحد أكثر أشكال العنف توسعاً في العالم اليوم. ويتجلى ذلك بإعادة إنتاج أنماط واسعة من التدمير الاجتماعي والبيئي.

ومن هنا يمكن فهم ما يسمى بالفاشية التكنولوجية، بوصفها آلية لإعادة توظيف أدوات القوة الحديثة - وخاصة العسكرية والتقنية والعرفية - في صياغة أشكال جديدة من السيطرة. والتي تقدم خطابياً تحت مظلة «حقوق الإنسان والديمقراطية».

علاوة على ذلك إنّ الليبرالية هنا لا تعمل كقنض للفاشية وإنما كطبقة أيديولوجية مكملة لها داخل بنية واحدة، تؤدي وظيفة «التطبيع الأخلاقي» للهيمنة، في مقابل الفاشية بوصفها الوجه العنيف الواضح لها.

وعليه فإن النظام الليبرالي ما بعد الحرب العالمية الثانية لا يفهم كتجاوز للفاشية، وإنما كأعادة تركيب لها ضمن شروط جديدة، إذ أدركت النخب الاستعمارية الغربية محدودية الاكتفاء بالديمقراطية الليبرالية كأداة لضمان استمرارية الهيمنة، فتم إدخالها ضمن منظومة أوسع من العنف الممنهج، بما يضمن إعادة إنتاج السيطرة العالمية في ظل تدمير واسع للبنى الاجتماعية والبيئية عالمياً.^[44]

وبالعودة إلى التساؤل الرئيسي: إلى أين تتجه هذه التحولات؟ فتشير الأدلة إلى أننا نتجه نحو عالم يصبح فيه العنف، سواء ضد البشر أو البيئة، جزءاً من أدوات إدارة النظام العالمي، وأن هذا النمط يدخل مرحلة من التفاقم البنيوي، إذ تتخذ أشكال الهيمنة طابعاً أكثر كثافة وعنفاً، ما يعكس تحولاً في أدوات السيطرة، لا في منطقها الأساسي، فإذا استمرت النيوليبرالية في انتصارها الكوني، ونجحت النخبة في تثبيت سيطرتها الرمزية والمادية، وعندها ستتحول البيئة إلى مجرد فضاء جديد لتراكم رأس المال، وسيستدهور الكوكب تدريجياً ليصبح غير صالح للسكن، باستثناء النخبة القادرة على الهروب عند الضرورة، وفي المحصلة، سينقسم العالم إلى ثنائية حادة: أقلية تحتكر الموارد، وأغلبية تتحمل العبء الكامل للكارثة البيئية.

وفي موازاة ذلك، تكشف التحولات في الخطاب البيئي، لا سيما ما يرتبط بمشاريع «التحول الأخضر»، عن مفارقة أساسية، إذ

[44] Vocal Politics, “Vpol Reel,” *Instagram* (20 April 2026), <https://shortlink.uk/1wu3l> (accessed 12 May 2026).

يجري التعامل مع الأزمة البيئية ضمن المنظومة ذاتها التي أنتجتها، ما يحول محاولات المعالجة إلى امتداد لأشكال الهيمنة عوضاً من تجاوزها. وهو ما يُعيد طرح السؤال حول إمكانية بناء علاقة مختلفة مع الطبيعة، تتجاوز منطق الاستغلال نحو منطق المسؤولية المشتركة.

بناءً على ذلك، فإن مقاومة هذه البنية لا تأتي من داخل السياسة التقليدية وإنما من خلال إعادة تعريف علاقتنا بالعالم، ببشره وطبيعته، وبفكرة الوجود ذاته. فلا يمكن حماية البيئة من دون تفكيك المنطق الرأسمالي الذي يحولها إلى سلعة. ولا يمكن مواجهة الإبادة من دون بناء مشروع تحرري عالمي يربط بين مقاومة الاستعمار، ومقاومة الإبادة البيئية، ومقاومة رأس المال. وهذا يعني استعادة الإيكولوجيا بوصفها مسألة أخلاقية ومسألة عدالة، لا ملفاً إدارياً، وبوصفها علاقة قائمة على العناية المشتركة لا على الاستغلال. فلا يمكن التفكير في العدالة البيئية أو الإنسانية بمعزل عن تفكيك البنى التي تنتج هذا العنف المركب. وفي موقع الاقتصاد والسياسة ضمن هذه العلاقة، فإن المسار الذي يشهده العالم اليوم قد يقود إلى تكريس واقع تصبح فيه الكارثة بأشكالها المختلفة جزءاً من البنية العادية في النظام العالمي.

إن العالم الذي صمت على الإبادة في غزة هو ذاته العالم الذي سمح بدمار المناخ، وانهيار الغابات وتسميم البحار، وبالتالي فإن أي مشروع للتحرر، عليه أن ينطلق من فهم أن العنف واحد، والنظام الذي ينتجه واحد، وأن مقاومته يجب أن تكون كذلك واحدة. وفي هذا السياق يمكن القول إن ما يحدث في غزة لم يعد حدثاً محلياً، وإنما أصبحت المرأة التي تعكس الوجه الحقيقي للنظام العالمي في لحظته الأكثر وحشية. ومن خلال هذه المرأة يمكن قراءة انهيار المنظومة الأخلاقية والسياسية والبيئية التي بنى عليها العالم الحديث. وما لم يتم تفكيك هذا النظام

وإعادة بناء علاقة جديدة بين الإنسان والطبيعة، فإن التساؤل حول «إلى أين تتجه هذه التحولات؟» سيفقد معناه، لأن المسار سيكون قد اكتمل بالفعل نحو التفكك الأخلاقي والبيئي الشامل.

قائمة المصادر

- بيك، أرليش. 2006. «حرب محسوسة سلام محسوس تصوير العنف وإخراجه». في: *مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود*، بقلم أرليش بيك، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن. القاهرة: دار المعرفة.
- فوكو، ميشيل. 2004. *تاريخ الجنسانية: إدارة العرفان*. ترجمة محمد هشام. الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق.
- كلاين، نعومي. 2011. *عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث*. ترجمة نادين خوري. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- Agamben, Giorgio. 2005. *State of Exception*. Translated by Kevin Attell. Chicago and London: The University of Chicago Press.
- Anonymous. 2025. "Counting the Cost: The Environmental Toll on Ukraine from the Russian Invasion." *Human Rights Research Center*. 14 October. <http://bit.ly/4ginZlu>. Accessed 6 April 2026.
- Barber, Charles. 2025. "Organized Crime in The Amazon: A Growing Threat to the World's Greatest Tropical Rainforest." *World Resource Institute*. <https://www.wri.org/insights/nature-crime-amazon-deforestation>. Accessed 4 June 2026.
- Braidotti, Rosi. 2017. "Posthuman Critical Theory." *Journal of Posthuman Studies* 1 (1). 9-25.
- Brown, Wendy. 2003. "Neoliberalism and the End of Liberal Democracy." *Theory & Event* 7 (1).
- European Commission. 2025. *Status of Environment and Climate in Ukraine: Assessing the Impact of War and Its Implications for Reconstruction*. Publications Office of the European Union. Luxembourg: European Commission. <https://shortlink.uk/1ra8Z>. Accessed 8 June 2026.
- Foucault, Michel. 2008. *The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France 1978-1979*. Translated by Graham Burchell. Britain: Palgrave macmillan.

- Goralnik, Lissy and Michael P. Nelson. 2012. "Anthropocentrism." in Encyclopedia of Applied Ethics. Edited by Ruth Chadwick. New York and London: Academic press.
- Haraway, Donna. 2015. "Anthropocene, Capitalocene, Plantationocene, Chthulucene: Making Kin." *Environmental Humanities* 6 (1). 159-165.
- Klein, Naomi. 2014. *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate*. Toronto: Knopf Canada.
- Martínez Alier, Juan. 2002. "World Summit on Sustainable Development. The Political Economy of Sustainable Development: Environmental Conflict, Participation and Movements." *United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD)*. 30 August.
- Mbembe, Achille. 2003. "Necropolitics." Edited by Libby Meintjes. *Public Culture* 15 (1).11-40.
- Moore, Jason. 2015. *Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital*. London: Verso.
- Morton, Timothy. 2011. "Here Comes Everything: The Promise of Object-Oriented Ontology." *Qui Parle* 19 (2). 163-190.
- Ovchinnikov, Alexei. 2025. "Environmental Consequences of the War in Ukraine." *Ukraine War Environmental Consequences Work Group*. December." <https://shortlink.uk/1r0-5>. Accessed 26 March 2026.
- Scott, Dayna, and Adrian A Smith. 2017. "Sacrifice Zones' in the Green Energy Economy: Toward an Environmental Justice Framework." *McGill Law Journal* 62(3).
- Shiva, Vandana. 2019. "Earth Democracy: Sustainability, Justice, and Peace." *Buffalo Environmental Law Journal* 26 (1). 8 January.1.
- The Guardian. 2025. "Agriculture, Deforestation, and Soya Cultivation in the Amazon." *The Guardian*. 29 September. <https://shortlink.uk/1r14D>. Accessed 28March 2026.
- Tridge. 2025. "Brazilian Soybean Exports Hit Record in 2025." *Tridge News* .11 June. <https://shortlink.uk/1wtUX>. Accessed 26 March 2026.
- Tridge. 2025. "Movement of Soybeans and Corn in the Amazon." *Tridge News*. 20 August. <https://shortlink.uk/1wtUv>. Accessed 26 March 2026.

- United Nations Environment Programme (UNEP) .2025. “Environmental Impact of the Escalation of Conflict in the Gaza Strip.” *United Nations*. 23 September. <https://shortlink.uk/1r118>. Accessed 6April 2026.
- United Nations Environment Programme (UNEP). 2024. “Responding to Disasters and Conflict.” UNEP Annual Report. *UNEP*.<https://shortlink.uk/1r10p>. Accessed 6April 2026.
- United Nations. n.d. “Definitions of Genocide and Related Crimes.” *United Nations*. <https://www.un.org/en/genocide-prevention/definition>. Accessed 25 March 2026.
- Vatican News. 2021. “Amazonia: Indigenous Activists Murdered for Defending Their Rights.” Vatican News. <https://shortlink.uk/1wrnh>. Accessed 6 April 2026.
- Vatican News. 2021. “Amazonia: Indigenous Activists Murdered for Defending Their Rights”. *Vatican News*.19 April. <https://shortlink.uk/1wrnh>. Accessed 6 April 2026.
- Vanhala, Lisa, Michai Robertson, and Elisa Calliari. 2021. “The Knowledge Politics of Climate Change Loss and Damage Across Scales of Governance.” *Environmental Politics* 30 (1-2): 141-160.
- vocalpolitics. 2026. “Vpol.” *Reel Instagram*. *Vpol*. April 20. <https://shortlink.uk/1wu3I>. Accessed 12May 2026.
- Waśniewski, Adam, Alicja Rynkiewicz, Agata Hościło, Serhii Havryliuk, Oleh Chaskovskyy . 2026. “Impact of the War on Forest Ecosystem in Ukraine Based on Sentinel-2 Data.” *Scientific Reports*16(5190). 14 January. <https://www.nature.com/articles/s41598-026-35744-7>. Accessed 6 April 2026
- Wolfe, Patrick. 2006. “Settler Colonialism and the Elimination of the Native.” *Journal of Genocide Research* 8 (4). 388.
- World Trade Organization . n.d. *General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) 1947*. WTO Legal Texts.WTO. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_e.htm. Accessed 28 March 2026.

نحو أنطولوجيا اقتصادية للحراك المناهض للإبادة

أسامة دياب

تحاول هذه المذكرة البحثية تطوير إطار تحليلي ومنهجي يربط بين الاقتصاد السياسي العالمي والحراك الأممي المناهض للإبادة، في ظل التصاعد الملحوظ لهذا الحراك خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي فرض أسئلة أساسية حول طبيعة هذا التضامن، وحدوده، وأسس تشكله، وتأثيره المباشر وطويل المدى. ورغم أن أدبيات واستطلاعات رأي كثيرة ركزت على الميول السياسية والأنماط الديمغرافية مثل العمر، إلا أن التحليل المادي، أي العلاقة بين موقع الفاعلين في عملية إنتاج القيمة ومواقفهم السياسية، بقي محدود الحضور في هذه التحليلات.

في محاولة الحد من الإفراط في التحليلات المثالية التي تفترض أن الأفكار والأيدولوجيا مجالات مستقلة، تنطلق هذه المذكرة من فرضية مفادها أن المواقف السياسية تجاه الإبادة تتجذر في مواقع مادية محددة داخل بنية الرأسمالية العالمية

وإعادة الإنتاج الاجتماعي. ومن هنا تطرح المذكرة مفهوم «الأنطولوجيا الاقتصادية» بوصفه أداة تحليلية، لفهم الكيفية التي تتحدد بها هذه المواقف من خلال علاقات الإنتاج والتراكم والتبادل. بهذا المعنى، يصبح الحراك المناهض للإبادة ليس مجرد تعبير أخلاقي-على الرغم من أهمية البعد الأخلاقي- بل ظاهرة يمكن تفسيرها أيضاً عبر موقع الفاعلين داخل سلاسل القيمة العالمية وأنماط توزيع القوة الاقتصادية، ما يسمح ببناء تحالفات اجتماعية مستندة إلى مشتركات وتماثلات مادية.

الإشكالية البحثية

تتمحور الإشكالية الأساسية التي تطرحها هذه المذكرة حول غياب تحليل مادي يربط بشكل منهجي بين التوقع الاقتصادي البنيوي والموقف من الإبادة الإسرائيلية في غزة التي تمتد إلى مختلف الأراضي الفلسطينية ولبنان وإيران. فالتفسيرات السائدة تميل إلى اختزال الانقسام في المواقف إلى عوامل مثل الانتماءات السياسية والعمر، من دون مساءلة الأساس المادي الذي قد يكون وراء هذه التوجهات وعلاقته بالموقف من الإبادة.

هذا الفصل المعتمد بين ما هو اقتصادي من جانب، وما هو سياسي وأيديولوجي من جانب آخر، يؤدي إلى قراءة جزئية للحراك، حيث يُعرض التضامن باعتباره موقفاً أخلاقياً «معلقاً في الهواء»، أي يتم فصله عن البنية التي ينتج داخلها. ليس هناك أي دراسات، على حد علمنا، تقيس الموقف من حرب الإبادة بناءً على الموقع الاقتصادي، وما وجدناه من دراسات قليلة، جرى نشرها قبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وتركز على الوضع الاقتصادي واتجاهات التصويت والميول السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي، فتجادل مثلاً أن دعم انتشار المستوطنات

بالمخالفة للقانون الدولي ينتشر أكثر في أوساط اليهود «المزراحيين» الأقل دخلاً، كون المستوطنات توفر لهم سكناً بسعر مناسب، وهي الفئة التي تدعم عادة سياسات تضيق على الفلسطينيين بسبب منافستهم لهم على نفس الوظائف منخفضة الدخل في سوق العمل، في حين أن اليهود «الأشكيناز» العاملين في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، يميلون إلى «الالتزام بالقانون الدولي»، بسبب قدرة ذلك على دمج إسرائيل في السوق العالمي بشكل أعمق وتطبيع وضعها الاستيطاني.^[1]

من هنا يمكن إعادة صياغة الإشكالية على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن تفسير الحراك المناهض للإبادة بوصفه تعبيراً عن مواقع داخل البنى المادية للرأسمالية العالمية؟ يرتبط هذا السؤال بتوتر نظري قديم بين التفسير المثالي والتفسير المادي للتاريخ، حيث تولي التفسيرات المثالية وزناً أكبر للأفكار والأيدولوجيا في تحديد مسار التاريخ،^[2] في حين يسعى التفسير المادي التاريخي إلى مركزة دور إعادة البناء الاجتماعي وتغيير أنماط الإنتاج في تغذية الأفكار والمواقف الأيدولوجية.^[3] تسعى هذه المذكرة البحثية إلى نقل التحليل من المستوى المثالي، حيث القيم والأفكار تتمتع بقدر من الاستقلالية، إلى مستوى مركب يأخذ في الاعتبار العلاقات المادية وينظر للموقف الأيدولوجي والموقع المادي كظواهر مرتبطة في علاقة تغذية متبادلة.

[1] Sami H. Miaari and Massimiliano Cali, "Introduction to the Special Issue: Political Economic Perspectives of the Israeli-Palestinian Conflict," *Defence and Peace Economics* 31, no. 18 (October 2020): 87–91.

[2] Saul A. Kripke, "History and Idealism: The Theory of R.G. Collingwood," *City University of New York* (2019), <https://short-url.cc/1y0qY> (accessed 27 June 2026).

[3] Anjan Chakrabart, "Introduction to Historical Materialism: A Theory of Society and History," In *Global Political Economy: A Critique of Contemporary Capitalism* (London: Routledge, 2021).

ومع ذلك، لا يعني هذا الانتقال تبني شكل من أشكال الحتمية المادية التي تختزل الأفكار في انعكاس مباشر وبسيط للبنية الاقتصادية. على العكس، تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك ما يمكن تسميته بـ «الحتمية المثالية» التي تفترض استقلاً شبيهة كامل للأفكار عن شروطها المادية، وتتعامل معها بوصفها محركاً أولياً للتاريخ. فالطرح هنا يقوم على أن الواقع الاجتماعي أكثر تركيباً (أو تعقيداً)، حيث لا تعمل العوامل المادية بوصفها محدداً وحيداً، بل كبنية مُشكّلة تتيح لبعض الأفكار أن تكتسب قوة وانتشاراً أكبر من غيرها. وبهذا المعنى، لا تُفهم الأيديولوجيا كنتيجة ميكانيكية للبنية الاقتصادية، ولا ككيان مستقل عنها، بل كنتاج لعلاقة جدلية تتغذى فيها الأفكار من الشروط المادية، وفي الوقت نفسه تسهم في إعادة تشكيل هذه الشروط. من ثم، فإن الهدف ليس استبدال اختزال مثالي باختزال مادي، بل تجاوز كلا الاختزالين نحو فهم أكثر تعقيداً، يضع التفاعل بين البنية والأيديولوجيا في مركز التحليل.

الإطار المفاهيمي

يشير مفهوم الأنطولوجيا الاقتصادية في هذه المذكرة إلى الكينونة المادية للفاعلة السياسية، وتحديداً موقعها ضمن شبكات الإنتاج والتراكم والتبادل. لا يقتصر هذا المفهوم على الدخل أو الطبقة بالمعنى التقليدي، كما سنناقش أدناه، بل يشمل أيضاً درجة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ونوع العلاقة مع رأس المال.

في هذا السياق، يمكن التمييز بين نمطين من المواقع الاقتصادية. يتمثل النمط الأول في الفاعلين المندمجين في سلاسل القيمة العالمية كرابحين منها، مثل كبار المستثمرين والمديرين التنفيذيين والعاملين في القطاع المالي الذين

يستخلصون من سلسلة القيمة أكثر مما يضيف عملهم، حيث ترتبط مصالحهم بشكل وثيق باستمرار أنماط التراكم القائمة. أما النمط الثاني، فيشمل الفاعلين الموجودين في مواقع هامشية أو هشة أو عامة، مثل العمالة غير المستقرة والطلاب وأصحاب المشاريع الصغيرة ومهنيي المؤسسات العامة (مثل أساتذة الجامعة والمدرسين والفرق الطبية) الذين لا يستخلصون القيمة بشكل صافٍ (أي غالباً ما يضيف عملهم لسلسلة القيمة أكثر مما يحصلون عليه من دخل).

يرتبط متغيرا التعليم ونوع الوظيفة بنمط معقد يفسر لماذا تبيل بعض الفئات المصنفة تقليدياً ضمن «النخب» إلى تبني مواقف أكثر دعماً للفلسطينيين. فهذه الفئات، وخاصة الحاصلات على تعليم جامعي والعاملات في مجالات مثل الطب، والتعليم، والبحث الأكاديمي، تتميز بامتلاك رأس مال ثقافي مرتفع، لكنها في الوقت ذاته لا تعتمد في موقعها الاقتصادي على التراكم الرأسمالي المباشر أو ملكية الأصول الخاصة. إذ إن جزءاً كبيراً من هذه المهن يرتبط بتقديم خدمات ذات طابع عام أو غير ربحي، ويعتمد تمويلها بشكل أساسي على الدولة أو الموارد العامة، أو خدمات حرة يباع فيها العمل بشكل مباشر إلى متلقي الخدمة من دون وجود سلسلة للقيمة، ونتيجة لذلك، تتشكل لديها مصالح واعتبارات تختلف عن النخب الاقتصادية التقليدية.

المنهجية: تحليل المؤشرات البديلة

نظراً لعدم توفر بيانات مباشرة تربط بين الموقع الاقتصادي والموقف من الإبادة، تعتمد الدراسة على منهجية تقوم على استخدام مؤشرات غير مباشرة (proxy indicators). تقوم هذه المنهجية على افتراض أن بعض الخصائص الديموغرافية يمكن

أن تعمل كمؤشرات غير مباشرة على الموقع داخل البنية الاقتصادية. من بين هذه المتغيرات العمر، ومستوى التعليم، والانتماء السياسي.

يتم التعامل مع هذه المتغيرات بوصفها أدوات تقريبية تسمح بإعادة بناء التوقع الاقتصادي بشكل غير مباشر. تبدأ العملية بتحديد الأنماط الديموغرافية في البيانات المتاحة من استطلاعات الرأي، ثم يتم تفسير هذه الأنماط في ضوء ما هو معروف عن توزيع هذه الفئات داخل الاقتصاد، وأخيراً يتم ربط هذه المواقع بالمواقف السياسية من الإبادة. هذه المنهجية لا تدعي الدقة الكاملة، لكنها تتيح بناء فرضيات قابلة للاختبار، وتوفر أساساً أولياً لتحليل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في غياب بيانات مباشرة.

ينبغي الإشارة إلى أن استطلاعات الرأي لا تقيس بشكل مباشر مواقف الأفراد من الإبادة، حيث أن معظم الاستطلاعات لا تتضمن أسئلة مباشرة حول تأييد الإبادة أو إنكارها. الاستثناء الوحيد الذي وجدناه هو استطلاع رأي "Yougov" البريطاني الذي يسأل بشكل واضح عما إذا كان رد فعل إسرائيل عقب أحداث السابع من أكتوبر متناسباً أم لا؟^[4] وبناءً على ذلك، تعتمد هذه الدراسة على بيانات استطلاعات رأي أُجريت في الفترة التي تلت تلك الأحداث، وتتعامل مع مؤشرات مثل التعاطف مع إسرائيل أو دعم سياساتها خلال هذه المرحلة بوصفها مؤشرات تعبر عن الموافقة على ممارسات إسرائيل الإبادية في غزة.

[4] Matthew Smith, "Britons Support Recognising Palestinian Statehood by 44% to 18%," *YouGov* (19 September 2025), <https://short-url.cc/1sv-x> (accessed 27 June 2026).

النتائج الأولية

تعتمد نتائجنا على بيانات "Pew Research Center" في الولايات المتحدة و" YouGov" في المملكة المتحدة. ففي الولايات المتحدة، نجد أن 33% من الفئة العمرية الأصغر من 30 سنة يميلون لدعم فلسطين، مقابل 14% فقط يميلون لدعم إسرائيل، بينما 47% من الفئة العمرية التي تزيد عن 65 سنة يدعمون إسرائيل، مقابل 9% يدعمون فلسطين. أما حزبياً، فيدعم 52% من الجمهوريين إسرائيل، 5% فقط يدعمون فلسطين. في المقابل، يدعم 28% من الديمقراطيين فلسطين و15% يدعمون إسرائيل. أما داخل صفوف الحزب الجمهوري، فتنخفض نسبة دعم إسرائيل إلى 28% فقط لإسرائيل بين الفئة العمرية الأصغر سناً، مقابل 70% لدى الأكبر سناً. أما الديمقراطيون، فنجد أن 7% فقط من الفئة الأصغر سناً تدعم إسرائيل، مقابل 25% لدى الأكبر سناً.^[5]

[5] Laura Silver, “Younger Americans stand out in their views of the Israel-Hamas war,” *Pew Research Center* (2 April 2024), <https://short-url.cc/1sw0p> (accessed 27 June 2026).

مستويات الدعم لفلسطين، حيث تصل النسبة إلى 66% مقابل 2% فقط لإسرائيل.

وعلى مستوى النوع الاجتماعي، نجد أن 18% من الذكور يتعاطفون مع إسرائيل، و38% مع فلسطين، أما النساء فما نسبته 7% تدعم إسرائيل، و38% تدعم فلسطين. أما من حيث العمر، فتبرز الفجوة الجيلية مرة أخرى بوضوح شديد: الفئة ما بين 18-24 سنة تُظهر 3% فقط يدعمون إسرائيل مقابل 64% للفلسطينيين. في الفئة العمرية 25-49 تتراجع الفجوة قليلاً لتقف عند 9% لإسرائيل و39% لفلسطين. وفي الفئة 50-64 تصبح النسب 13% لإسرائيل و33% لفلسطين. أما فئة 65+، فتشهد ارتفاعاً في دعم إسرائيل إلى 22% مقابل 31% لفلسطين.^[6]

تشير البيانات أيضاً إلى تحول ملحوظ في الرأي العام في أوروبا الغربية، يتصاحب مع زيادة الفجوات الاقتصادية وزيادة البطالة بين الشباب. ففي عدد من الدول، انخفضت نسبة النظرة الإيجابية لإسرائيل إلى أقل من 20%، وهو مستوى يُعد من الأدنى تاريخياً.^[7]

حتى على مستوى الدول، تكشف المؤشرات المقارنة أن الموقع داخل سلاسل القيمة العالمية يرتبط بدرجة ملموسة بأنماط التصويت في الأمم المتحدة في القضايا المرتبطة بفلسطين. إذ تُظهر سجلات التصويت في الجمعية العامة أن الدول الواقعة في مواقع أضعف أو هامشية ضمن الاقتصاد العالمي (وهي غالباً دول الجنوب العالمي ذات الاعتماد المحدود على سلاسل الإنتاج عالية القيمة أو ذات الموقع التابع في التجارة الدولية) تميل

[6] Smith, "Britons Support Recognising Palestinian Statehood by 44% to 18%."

[7] Jon Henley, "Public Support for Israel in Western Europe at Lowest Ever Recorded by YouGov," *The Guardian* (3 June 2025), <https://short-url.cc/1y0ul> (accessed 27 June 2026).

بشكل منتظم إلى التصويت لصالح القرارات المؤيدة للحقوق الفلسطينية، بما في ذلك قرارات وقف إطلاق النار، وإدانة الاستيطان، ودعم حق تقرير المصير.^[8] في المقابل، تميل الدول المستفيدة من اختلالات سلاسل القيمة العالمية، أي الاقتصادات الأعلى دخلاً التي تقود شبكات التمويل والإنتاج العالمية، إلى التصويت ضد تلك القرارات أو الامتناع عن التصويت.

تشير بيانات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المرتبطة بفلسطين، إلى نمط شبه ثابت عبر السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، في قرار وقف إطلاق النار في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، صوّتت 120 دولة لصالح القرار، مقابل 14 دولة ضده وامتناع 45 دولة.^[9] من بين الدول التي صوّتت ضد القرار أو امتنعت عن التصويت، نجد تركّزاً واضحاً في دول المركز الرأسمالي، مثل الولايات المتحدة وعدد محدود من حلفائها مثل كوريا واليابان وبعض البلدان الأوروبية وأتباع الولايات المتحدة من البلدان متناهية الصغر مثل بالاو وكيرابات. في المقابل، كانت الغالبية الساحقة من الدول المؤيدة للقرار من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أو البلدان الأصغر في أوروبا، ومعظم هذه الدول تنتمي إلى ما يُعرف بدول الجنوب العالمي، أي تلك التي تشغل مواقع أدنى في سلاسل القيمة العالمية.^[10] يجب التأكيد هنا على أن هذا

[8] Daniela Huber, "Israel/Palestine and the Normative Power of the Global South," *Istituto Affari Internazionali* (22 March 2024), <https://short-url.cc/1y0vs> (accessed 27 June 2026).

[9] UN News, "UN General Assembly adopts Gaza resolution calling for immediate and sustained humanitarian truce," *United Nations* (26 October 2023), <https://short-url.cc/1y0wi> (accessed 27 June 2026).

[10] Jason Hickel et al., "Imperialist Appropriation in the World Economy: Drain from the Global South through Unequal Exchange, 1990–2015," *Global Environmental Change* (March 2022), <https://short-url.cc/1sw4f> (accessed 27 June 2026).

نمط تقريبي، فبلدان شمالية كبرى مثل فرنسا صوتت لصالح القرار لكنها تظل استثناءً يثبت القاعدة، فمن بين الدول السبع الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة وكندا)، كانت فرنسا هي الوحيدة التي صوتت لصالح القرار.

نقاش

تشير بيانات استطلاعات الرأي إلى أنماط ثابتة عبر البلدان والمناطق المختلفة، ربما أبرزها وأكثرها تكراراً هو الانقسام الجيلي في المواقف تجاه فلسطين، إذ تُظهر البيانات أن الفئات الأصغر سناً تميل بشكل أوضح إلى دعم فلسطين مقارنة بالفئات الأكبر سناً. وبالنسبة للعلاقة بالبنية الاقتصادية، فالشباب عادة أقل امتلاكاً للأصول، ويعانون أكثر من الهشاشة في سوق العمل^[11]، ويقل اندماجهم في الأنظمة المالية، ما يجعلهم أقل ارتباطاً بمصالح النظام القائم. في المقابل، فإن الفئات الأكبر سناً غالباً ما تكون في المتوسط أكثر استقراراً اقتصادياً ووظيفياً وامتلاكاً للعقارات والأصول المالية ورأس المال.^[12]

إلى جانب ذلك يظهر انقسام حزبي واضح، حيث تميل قواعد الأحزاب التقدمية لدعم فلسطين، بينما تميل قواعد الأحزاب المحافظة لدعم إسرائيل. كما تشير البيانات إلى تحول جغرافي في أوروبا يتمثل في تراجع الدعم الشعبي لإسرائيل،

[11] International Labour Organization, "World Employment and Social Outlook: Trends 2025 in Figures," *International Labour Organization* (28 November 2024), <https://short-url.cc/1y0xJ> (accessed 27 June 2026).

[12] Fidelity, "Average and Median Net Worth by Age," *Fidelity* (19 December 2025), <https://short-url.cc/1sw5m> (accessed 27 June 2026).

بالتزامن مع تزايد التفاوتات الاقتصادية وزيادة عدم الاستقرار والهشاشة في سوق العمل، لا سيّما بين الشباب.

تشير البيانات إلى أن الحاصلين على تعليم جامعي يميلون أكثر لتبني مواقف نقدية تجاه إسرائيل، وداعمة لفلسطين، لا سيّما بين الشباب، ما يضيف مستوى من التعقيد للنتائج، كون التعليم الجامعي يقرب حاصله من الانتماء للـ «نخبة».^[13] ويُفسّر ذلك بأن جزءاً كبيراً من هذه الفئات يعمل في قطاعات ممولة تمويلًا عامًا (مثل التعليم، والبحث الأكاديمي، والصحة والوظائف البيروقراطية)، ما يجعل ارتباطها بالدولة ورأس المال الثقافي أكبر من ارتباطها بمنطق التراكم الرأسمالي الخاص.

إضافة إلى ذلك، يمكن فهم هذا التوجه في ضوء ما يسميه المؤرخ والاقتصادي الفرنسي طوما بيكيتي بـ «اليسار البراهمي»، حيث يشير إلى أن نسبة كبيرة من النخب التعليمية تنحدر في الأصل من خلفيات طبقية عمالية، واستفادت من التوسع في دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة من سياسات التعليم المجاني والحراك الاجتماعي في تلك الفترة.^[14] هذا المسار التاريخي يعني أن هذه الفئات، رغم انتقالها إلى مواقع نخبوية، لا تنفصل بالكامل عن أصولها الاجتماعية، وتحمل معها أنماطاً من الوعي والتعاطف المرتبط بتجارب التهميش أو الصعود عبر سياسات إعادة التوزيع.

أما على مستوى التوقع داخل سلاسل القيمة العالمية، تميل قواعد أحزاب اليمين - خاصة يمين الوسط التقليدي والوسط الليبرالي - إلى الارتباط بفئات أكثر اندماجاً في النظام الاقتصادي العالمي، سواء عبر ملكية الأصول، أو العمل في

[13] Silver, "Younger Americans."

[14] Thomas Piketty, *Capital and Ideology* (Cambridge; MA: Harvard University Press, 2021).

قطاعات مرتبطة بالتجارة الدولية، أو الاستفادة من تدفقات رأس المال. وتشمل هذه القواعد شرائح من رجال الأعمال، والطبقات المتوسطة العليا، والعاملين في القطاعات المرتبطة بالصناعة المتقدمة أو الخدمات المالية. هذا الموقع البنيوي يجعل مصالح هذه الفئات أكثر ارتباطاً باستقرار أنماط استخلاص القيمة القائمة، بما في ذلك التحالفات الجيوسياسية التي تدعمها، وهو ما ينعكس في مواقف سياسية تميل إلى الحفاظ على الوضع القائم، بما في ذلك دعم إسرائيل وأفعالها أو على الأقل تجنب اتخاذ مواقف حادة ضدها.^[15] يجدر الإشارة هنا مرة أخرى إلى أن الانقسام اليميني/ اليساري أصبح أكثر تعقيداً، ولا يعتمد على الدخل فحسب، بسبب ميل النخب المتعلمة للتصويت لليسر، وميل الكثير من الطبقات العاملة المتضررة من العولمة الاقتصادية لليمين الشعبوي المعادي للمهاجرين، إلا أن الفئات الأكبر سناً – الثرية، ما زالت تميل بشدة لدعم أحزاب اليمين.^[16]

في المقابل، ترتبط قواعد أحزاب اليسار - رغم تنوعها - بفئات تقع في مواقع أقل استفادة من سلاسل القيمة العالمية. وتشمل هذه القواعد العمالة ذات الأجور المتوسطة والمنخفضة، لا سيما من الأقليات، والعمالة في القطاعات المعتمدة على التمويل الحكومي أو غير الهادفة للربح،^[17] إضافة إلى شرائح من «النخبة الثقافية» التي تعتمد على رأس المال الثقافي والاجتماعي أكثر

[15] Maria Owiredo “Ideology and Religion: How Left-right Ideology Plays a Key Role in Attitudes toward Israel and Palestine in Sweden,” *Scandinavian Political Studies* 47, no. 4. (July 2024).

[16] Benjamin I. Page, Jason Seawright and Matthew J. Lacombe, “What Billionaires Want: The Secret Influence of America’s 100 Richest.” *The Guardian* (31 October 2018), <https://short-url.cc/1sw7P> (accessed 27 July 2026).

[17] Jørn Rattso and Rune J. Sørensen, “Public-Private Political Cleavage: What Happens after Retirement?” *Public Choice* 166, no. 3–4 (March 2016): 315–333.

من تراكم رأس المال المادي، مما يفرض عليها اتخاذ مواقف أخلاقية متسقة مع رأس مالها الثقافي.^[18]

أما بالنسبة للقواعد التي تأثرت سلباً بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، مثل العمال في الصناعات المحلية، فهؤلاء عادة ما يشكلون القواعد الاجتماعية لليمين المتطرف/ الشعبوي وأقصى اليسار، وتتباين مواقفهم بخصوص القضية الفلسطينية.

خاتمة

يتمثل الهدف المركزي لهذه المذكرة البحثية في السعي إلى تأسيس أرضية مادية صلبة للتضامن، لا تقتصر على الأبعاد الأخلاقية أو القانونية، بل تمتد إلى تحليل الشروط المادية التي تُنتج وتُعيد إنتاج مواقف الفاعلين. فبدلاً من الاكتفاء بتأطير التضامن مع فلسطين بوصفه التزاماً مبدئياً، يعمل هذا البحث على ربطه بالبنى المادية للتراكم الرأسمالي، بما يسمح بفهمه كجزء من صراعات أوسع تتعلق بتوزيع الموارد والسلطة داخل النظام العالمي. ومن هذا المنطلق، يسعى التحليل إلى إدماج قضية فلسطين ضمن شبكة أوسع من القضايا الاقتصادية والبيئية والسياسية المعقدة بطبيعة الحال. ويكتسب هذا الربط أهمية خاصة في ظل التحول المتزايد في أنماط العولمة نحو أشكال أكثر سلطوية وإقصائية، حيث يتقاطع تركّز رأس المال مع تصاعد الخطابات القومية والعنيفة، الأمر الذي يجعل من بناء تضامن قائم على تحليل مادي ضرورة لفهم هذه التحولات ومواجهتها.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم هذا الربط المادي للتضامن بوصفه

[18] Pierre Bourdieu, "The Forms of Capital." In *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*, eds., John G. Richardson (New York: Greenwood, 1986), 241-258.

مدخلاً لتشكيل ما تسميه شانتال موف وارنستو لاكلو «سلسلة التماثل»^[19] حيث يتم ربط مطالب وقضايا متباينة ظاهرياً ضمن أفق سياسي مشترك. فحين يتم تأطير القضية الفلسطينية كجزء من بنية أوسع من عدم المساواة الاقتصادية والتدمير البيئي وهيمنة رأس المال، يصبح من الممكن ربطها بنضالات أخرى، مثل قضايا العدالة المناخية، وحقوق العمال، ومناهضة العنصرية، والنضال ضد سياسات التقشف. في هذه الحالة، لا تُختزل كل قضية في خصوصيتها، بل تُفهم بوصفها تعبيرات مختلفة لمواجهة بنية هيمنة واحدة. وهو ما يتيح بناء تحالفات أوسع وأكثر استدامة، إذ ينتقل التضامن من كونه تعاطفاً ظرفياً نتاج أحداث راهنة، إلى كونه جزءاً من مشروع سياسي مستدام.

تفتح هذه النتائج الأولية عدة مسارات للبحث المستقبلي. أول هذه المسارات هو تطوير نماذج كمية قادرة على اختبار الفرضيات بشكل مباشر، وتربط بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والموقف السياسي. أما المسار الثاني، فيتعلق بتحليل الشبكات، حيث يمكن دراسة العلاقات بين الشركات والمؤسسات المرتبطة بإسرائيل و/أو الداعمة لها و/أو المساهمة في الإبادة، وكذلك شبكات المقاطعة والحركات المناهضة للإبادة. يتيح هذا النوع من التحليل فهم البنية الفعلية للعلاقات الاقتصادية والسياسية.

كما يشكل تحليل الخطاب مجاًلاً مهماً لفهم كيفية تمثيل الفاعلين لمواقفهم الاقتصادية، ومدى وعيهم بالبنية التي يعملون ضمنها. ويمكن أن يكشف هذا التحليل عن العلاقة بين الوعي الذاتي والموقع البنيوي. أخيراً، تبرز الحاجة إلى توسيع النطاق الجغرافي لاستطلاعات الرأي ليشمل الجنوب العالمي،

[19] Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics* (London: Verso, 2014).

حيث تختلف أنماط الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل كبير، ما قد يؤدي إلى نتائج مختلفة أو أكثر تعقيداً.

إن الفهم الذي يقترحه هذه المذكرة للحراك المناهض للإبادة، يتطلب تجاوز التفسيرات المثالية الصرفة، والانتقال إلى تحليل مادي تاريخي يسمح ببناء روابط تضامن قائمة على أسس لطالما جرى تجاهلها إلى حد كبير في السابق. ورغم أن الأدلة المقدمة هنا ما تزال أولية وتعتمد على مؤشرات غير مباشرة، إلا أنها تشير إلى إمكانيات وجود نمط بنيوي يستحق المزيد من البحث.

قائمة المصادر

- Benjamin I. Page, Jason Seawright and Matthew J. Lacombe. 2018. "What Billionaires Want: The Secret Influence of America's 100 Richest." *The Guardian*. <https://short-url.cc/1sw7P>. Accessed 27 July 2026.
- Bourdieu, Pierre. 1986. "The Forms of Capital." In *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. Edited by John G. Richardson. 241-258. New York: Greenwood.
- Chakrabart, Anjan. 2021. "Introduction to Historical Materialism: A Theory of Society and History." In *Global Political Economy: A Critique of Contemporary Capitalism*. by Anjan Chakrabart. London: Routledge.
- Fidelity. 2025. "Average and Median Net Worth by Age." *Fidelity*. 19 December. <https://short-url.cc/1sw5m>. Accessed 27 June 2026.
- Henley, Jon. 2025. "Public Support for Israel in Western Europe at Lowest Ever Recorded by YouGov." *The Guardian*. <https://short-url.cc/1y0uI>. Accessed 27 June 2026.
- Huber, Daniela. 2024. "Israel/Palestine and the Normative Power of the Global South." *Istituto Affari Internazionali*. <https://short-url.cc/1y0vs>. Accessed 27 June 2026.
- International Labour Organization. 2024. "World Employment and Social Outlook: Trends 2025 in Figures." *International Labour Organization*. <https://short-url.cc/1y0xJ>. Accessed 27 June 2026.

- Jason Hickel Christian Dorninger, Hanspeter Wieland, and Intan Suwandi. 2022. "Imperialist Appropriation in the World Economy: Drain from the Global South through Unequal Exchange, 1990–2015." *Global Environmental Change*. <https://short-url.cc/1sw4f>. Accessed 27 June 2026.
- Kripke, Saul A. 2019. "History and Idealism: The Theory of R.G. Collingwood." *City University of New York*. <https://short-url.cc/1y0qY>. Accessed 27 June 2026.
- Laclau, Ernesto, and Chantal Mouffe. 2014. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. London: Verso.
- Miaari, Sami and Massimiliano Cali. 2020. "Introduction to the Special Issue: Political Economic Perspectives of the Israeli-Palestinian Conflict." *Defense and Peace Economics* 31 (18). 87-91.
- Owiredü, Maria. 2024. "Ideology and Religion: How Left-right Ideology Plays a Key Role in Attitudes toward Israel and Palestine in Sweden." *Scandinavian Political Studies* 47 (4).
- Piketty, Thomas. 2021. *Capital and Ideology*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Rattsø, Jørn, and Rune J. Sørensen. 2016. "Public–Private Political Cleavage: What Happens after Retirement?" *Public Choice* 166 (3-4). 333-315.
- Silver, Laura. 2024. "Younger Americans stand out in their views of the Israel-Hamas war." *Pew Research Center*. <https://short-url.cc/1sw0p>. Accessed 27 June 2026.
- Smith, Matthew. 2025. "Britons Support Recognising Palestinian Statehood by 44% to 18%". *YouGov*. <https://short-url.cc/1sv-x>. Accessed 27 June 2026.
- UN News. 2023. "UN General Assembly adopts Gaza resolution calling for immediate and sustained humanitarian truce." *United Nations*. <https://short-url.cc/1y0wi>. Accessed 27 June 2026.

غزة بعد الدمار: إعادة الإعمار والاقتصاد السياسي للأزمة الدائمة

هاريس دايمانوس

مقدمة

أوجد الدمار في غزة الحاجة إلى البدء في إعادة الإعمار من جديد. استدعى ذلك تشكيل إطار من عدّة دول تتولّى أدواراً مختلفة في ظل وضع غير مستقرّ. إلا أن التدخل الإسرائيلي العلني وإعاقة دخول المواد الخام، أوجد مشكلات تُعيق سير إعادة الإعمار بسرعة. ففيما تعرّف الأمم المتحدة إعادة الإعمار بأنها عملية تهدف إلى بناء مؤسسات تحقّق الأمن والاستقرار، تبقى الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والقيود التي تفرضها على اقتصاد قطاع غزة وحيويتها، تدور في حلقة مفرغة.^[1]

^[1] Wadee Alarabed, "The Myth of Gaza's Reconstruction," *Journal of Peacebuilding & Development* 19, no. 1 (2024).

عند دمج هذا التحليل في إطار الرأسمالية، يُظهر أن مفهوم إعادة الإعمار في مناطق الصراع لا يمنح السكان الاستقلالية، بل يستخدم في خدمة مصالح جيوسياسية وتحقيق أهداف في كل منطقة، ويخلق آليات تبقى السكان عالقين وهشّين. ولا ينبغي في هذا الصدد التقليل من دور التصعيد في الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، في تشتيت الانتباه على الإبادة في غزة، بينما تسير خطط نزع العسكرة وإعادة الإعمار ببطء.

إلى جانب الخطوات التي تقوم بها الدول والمؤسسات، ظهرت موجة ضخمة من التضامن والدعم، خاصة في أوروبا، في ظل المأساة المستمرة في غزة. وعلى الرغم من عُنف الشرطة في المظاهرات والاحتجاجات الطلابية في الجامعات، صمدت أشكال التضامن وتقدير الدعم. كما يؤكد قمع الأصوات الأكاديمية التي تؤيد تحرير فلسطين على واقع تجريم أصحابها.^[2]

تبحث هذه الورقة في نتائج وتحولات إعادة الإعمار في غزة، بوصفه شكلاً من أشكال الحوكمة السياسية والاقتصادية؛ وتتساءل عن وظيفة وشكل إعادة الإعمار في النظام الرأسمالي، حيث العنف البنوي وتآكل المؤسسات والتنافس بين المصالح الجيوسياسية. لا تقدم هذه الورقة حلاً شاملاً أو عملياً للأزمة إعادة الإعمار، بل تعتبره إدارة للأزمة من دون علاج جذور المشكلة وأسبابها.

منهجياً، تعتمد الورقة مقارنة نوعية قائمة على الأدبيات، تستند إلى الأبحاث الأكاديمية والتحليلات القانونية ووثائق السياسات، في تطوير فهم من منظور الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار في

[2] Vivienne Badaan and Mai Abu Moghli, "Academic solidarity in the time of genocide," *Globalisation, Societies and Education* 24, no. 1 (2025).

غزة، يظهر أن الإجراءات المحلية جزءاً من خطة جيواستراتيجية أوسع مرتبطة بعلاقات جيوسياسية.

يتناول القسم التالي علم الاقتصاد السياسي فيما يتعلق بقضايا تندرج تحت موضوعي الرأسمالية وإعاقة التنمية بشكل عام، وإعادة الإعمار في ظل فرض القيود والحظر بشكل خاص. فيما تتناول بقية الأقسام الآليات والخطاب المرتبط باليوم التالي في غزة، بصفته جزءاً من الحوكمة الاقتصادية والسياسية.

1. الإطار المفاهيمي

يُعنى الاقتصاد السياسي بوصف السياق الذي تجري فيه إعادة الإعمار من دون التركيز على السرديات التقنية، بل يوضع إعادة الإعمار في مركز علاقات القوة وعلاقات الإنتاج في المنطقة، وفي هذه الحالة في قطاع غزة. وفقاً لفيشر، من المهم أن يتجاوز مفهوم إعادة الإعمار أطر المؤسسات الدولية الضيقة وبلورة مقاربة أوسع مفاهيمياً. يكشف الاقتصاد السياسي العلاقة بين إعادة الإعمار والحوكمة.^[3] فيلاحظ مثلاً أن شح التمويل وعرقلة دخول مواد البناء والعقبات البيروقراطية، تجعل عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة تتأثر بالمصالح السياسية والاقتصادية إلى حد كبير، ما يؤثر في سرعة العمل واتجاهه.^[4] وبذلك يكون

[3] Martina Fischer, "Recovering from Violent Conflict: Regeneration and (Re-)Integration as Elements of Peacebuilding," in *Transforming Ethnopolitical Conflict: The Berghof Handbook*, eds., Alex Austin, Martina Fischer and Norbert Ropers (Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden, June 2004), 373-402, <https://short-url.cc/1CeOD> (accessed 22 August 2026).

[4] Sultan Barakat, Sansom Milton and Ghassan Elkahlout, "The Gaza Reconstruction Mechanism: Old Wine in New Bottlenecks," *Journal of Intervention and Statebuilding* 12, no. 2 (2018), <https://short-url.cc/1AP5P> (accessed 22 August 2026).

السؤال ليس مدى ضرورة إعادة الإعمار -فهو كذلك بالتأكيد- بل في ظل أي ظروف تتم هذه العملية ولصالح من تعمل وإلى أي مدى؟

بينما يعزى الضعف الملحوظ في عملية صنع القرار إلى تأثيرها بعوامل خارجية تضع المجتمع المحلي في حالة تبعية، إلا أن الصعوبات التي تواجه إعادة الإعمار وتعزيز المجتمع المحلي ليست ظواهر جديدة، حيث تواجه معظم الصناعات في غزة منافسة شرسة من قبل الشركات الإسرائيلية، ما يخلق نوعاً من التبعية على صعيد النشاط الاقتصادي.^[5] يؤكد ذلك أن إعادة الإعمار في غزة تجري في ظل منظومة من القيود، وأن إعادة الإعمار لا تمثل عملية تعافي اقتصادي واجتماعي، بل أنها تعزز الشعور باللايقين في ظل اقتصاد مشرذم.

يؤكّر الاقتصاد السياسي، من خلال التركيز على علاقات القوة والمصالح الاقتصادية والسياسية في هذا المجال، استجابة لهذه الحالة من اللايقين. لا يقتصر دور الاقتصاد السياسي على طرح مقترح سياسات ينبغي اتباعه خلال إعادة الإعمار، بل يتجاوز ذلك إلى توضيح العناصر البنيوية وعلاقات القوة التي يجري تشكيلها.

2. إعاقة التنمية وشرذمة الاقتصاد

نحتاج مفهوم تراجع التنمية (underdevelopment) حتى نفهم الحلقة المفرغة التي يعلّق فيها اقتصاد غزة، وكيف يجري تفويض العمليات التي تتيح للاقتصاد التطور واستغلال التدفقات التي تساعده على بلورة مساره.^[6] يؤدي هذا الوضع

^[5] Sara Roy, "The Gaza Strip," *Journal of Palestine Studies* 17, no. 1 (1987), 56-88, <https://www.jstor.org/stable/2536651> (accessed 22 August 2026).

^[6] Ibid.

إلى تآكل المؤسسات وإضعاف قدرتها على الصمود، ويؤسس بيئة هشة للنظام السياسي. كما يؤدي العجز عن الانخراط في الحياة السياسية وتعتثر التمويل المستمر إلى نشوء عقبات على المستوى الإداري. وكما ترى رامنارين، فإن بناء السلام في ظل عدم الاستقرار السياسي والصراع، يجب أن يستند إلى خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق تحول اجتماعي في المجتمع.^[7]

وفقاً لمنظمة غيشا (Gisha)، تسيطر إسرائيل على تدفق البضائع الواردة إلى غزة منذ العام 2007.^[8] وتختبر إسرائيل آليات إدارة غزة من خلال هذه الأساليب، في إطار سعيها إلى فرض سيطرتها على القطاع قدر الإمكان، وإملاء شروطها التي تتيح التحكم الكامل بإعادة الإعمار. إلا أن تناقضاً واضحاً يبرز في هذه العملية، فبينما تسعى آلية إعادة إعمار غزة إلى تسريع إعادة الإعمار بشكل رئيسي، يوجد تأخير في الإجراءات.^[9]

يقوّض العجز عن بلورة مسار سياساتي واقتصادي وضمن الاستقلالية عملية التخطيط، ويخلق وضعاً غير واضح الأفق، يؤدي إلى تفاقم الهشاشة من دون التوصل إلى حل جوهري، ما يجعل التأخر نمطاً متكرراً. ونظراً إلى حجم هذه القضية، يمكن القول إنه لم توضع احتياجات سكان غزة في مقدمة أولويات هذه الخطة عند تصميمها.^[10]

[7] Smita Ramnarain, "The political economy of peacebuilding: The case of women's cooperatives in Nepal," *The Economics of Peace and Security Journal* 8, no. 2 (2013), <https://short-url.cc/1AP3H> (accessed 3 August 2026).

[8] Gisha — Legal Center for Freedom of Movement, *The Gaza Cheat Sheet: Real Data on the Gaza Closure*, Fact Report (10 August 2016), <https://short-url.cc/1AP4o> (accessed 22 August 2026).

[9] Barakat, "The Gaza Reconstruction Mechanism."

[10] Sultan Barakat and Firas Masri, "Still in Ruins: Reviving the Stalled Reconstruction of Gaza," *Brookings* (22 August 2017), <https://short-url.cc/1vcaz> (accessed 22 August 2026).

في هذا الإطار يتم سحب السيطرة على الموارد من الإدارة المحليّة، وممارسة السلطة بشكل غير مباشر، ما يغيّر طبيعة العملية الإدارية برمّتها. ولا تصبح القدرات التي تملك حداثاً أدنى من القدرة الوظيفية قادرة على دفع العمل على إعادة الإعمار إلى الأمام. كما يخلق اللايقين وعدم استقرار البيئة المحيطة توقعات منخفضة لدى السكان، في ظلّ عدم وضوح أفق التخطيط للمستقبل، ما يؤدي إلى إضعاف الروابط الاجتماعية والثقة في المجتمع.

تبرز في المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة الفكرة القائلة بإمكانية الوصول إلى التنمية المستدامة من قلب حالة عدم الاستقرار.^[11] كما يرى دوفيلد أن إعادة الإعمار جزء من إطار أمني يستهدف الحد من الاضطرابات وحماية الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر.^[12]

3. الخطة الأمريكية «صندوق إعادة تكوين غزة، وتسريع الاقتصاد، والتحول» (GREAT Trust) بصفتها مخطط حوكمة

جادلنا فيما سبق أن إعادة الإعمار في غزة تجري في سياق معقد وغير مستقر، ومقيّد اقتصادياً وسياسياً، ويشهد تآكلاً بنيوياً. ولهذا الوضع أبعاد، أهمها تحول إعادة الإعمار إلى رافعة حوكمة تتيح التّدخل في صياغة السياسات.

يُظهر مقترح صندوق إعادة تكوين غزة، وتسريع الاقتصاد،

[11] Jonathan M. Sears, "State Legitimacy in Mali: Crisis, Contest, (Re) construction," *Peace Research* 52, no.1 (2020), <https://short-url.cc/1AP9D> (accessed 3 August 2026).

[12] Mark Duffield, *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples* (UK: Polity Press, 2009).

والتحول (GREAT Trust)^[13] أن مشاريع إعادة الإعمار في منطقة ما قد تستخدم كأدوات لخدمة المصالح وممارسة أشكال السلطة. تنفذ هذا المقترح لجنة متعددة الأطراف تقودها الولايات المتحدة.^[14] وتثير المشاركة في هذه الخطة الشكوك والتساؤلات، فهي ترسم معالم خطة جغرافية-استراتيجية تجرّ المنفعة على الولايات المتحدة، مثل سهولة وصول الصناعات الأمريكية للمعادن الأرضية النادرة. على ضوء ذلك، تتحوّل غزة من منطقة مأهولة إلى مركز صناعي وتجاري وسياحي. كما أن مخطط الحوكمة الذي يسعون إلى تطبيقه، بحسب هذه الخطة الممتدة لعشر سنوات، يعرّض حوالي مليوني مواطن في قطاع غزة للتهجير القسري، في سبيل تحويل القطاع إلى «ريفيرا الشرق الأوسط».^[15]

يقدم المستثمرون الخارجيون، وخاصة الممولون من النخب الاقتصادية والسياسية في الخليج، إعادة الإعمار بصفتها فرصة استثمارية، لا تعافي اجتماعي وسياسي واقتصادي شامل. لا تركز هذه المقترحات على احتياجات السكان، بل على مدى ربحية المجموعات الاحتكارية. ينبغي الانتباه إلى أن رغبة إسرائيل في تنفيذ هذه الخطة الأمريكية مرتبطة بالتنصل من

^[13] يُشار إلى هذا الصندوق بالإنجليزية بـ "GREATTrust"، اختصاراً للاسم الطويل "Gaza Reconstitution, Economic Acceleration and Transformation Trust". وتشير إليه هذه الورقة تالياً بـ «الخطة الأمريكية» (المحرر).

^[14] The Washington Post, *The GREAT Trust: From a Demolished Iranian Proxy to a Prosperous Abrahamic Ally*, Strategic Report (Washington: The Washington Post, 2025), <https://short-url.cc/1AQ1u> (accessed 22 August 2026).

^[15] Arab Center Washington DC, "The GREAT Trust for Gaza: A Blueprint for Dispossession, Not Reconstruction," *Arab Center Washington DC* (4 September 2025), <https://short-url.cc/1vd4f> (accessed 22 August 2026).

مسؤولياتها الجنائية.^[16] في هذا الإطار، تشكّل الخطة الأمريكية تهديداً كبيراً يتمثل في إخفاء الإبادة الجماعية الجارية في غزة تحت غطاء «نزع الحضارة». حيث يجري الحديث عن اليوم التالي عبر عدسة تكنوقراطية، من دون توجيه أي نقد للتهجير القسري الذي يستلزمه.

يجري الحديث عن الخطة الأمريكية نظرياً بوصفها فسحة أمل أو مهرّب للغزيين، وبداية لتحول اجتماعي من الصفر من خلال إعادة الإعمار. إلا أنها في جوهرها، تنشئ نمطاً استثمارياً جديداً لدول وشركات وأفراد معينين لا أكثر. إن الإطار الزمني المحدد بعشر سنوات لممارسة الوصاية الخارجية على غزة لا يمثل خطة بالمعنى الحقيقي، إنما شكل من أشكال السيطرة التي تطيل حالة عدم اليقين. تبرز الحاجة إلى منح سكان غزة حقهم في تقرير المصير، بينما تلغى ديناميكيات السيادة في المنطقة وتستبدل بأطر تعمل وفق منطق بيروقراطي وإداري.

كما ترى راسيانا كاستيلو أن المساعدات والدعم الخارجي للدول التي تمرّ بظروف حرب أمر ضروري، إلا أن هذا الوضع يخلق تبعية تقوض الاستدامة.^[17] ينشأ مقترح الخطة الأمريكية من عقلية إمبريالية تستثني الفلسطينيين من عملية تقرير مستقبلهم، وتعرف التعافي وفقاً لمعايير السوق الربحية. بذلك يتم نزع السياسة عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعن احتياجاتهم الاجتماعية المتنوعة، وحصرها في إطار تكنوقراطي.

[16] Ibid.

[17] Graciana Del Castillo, "Economic Reconstruction and Reforms in Post-Conflict Countries," in *Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding*, eds., Arnim Langer and Graham K. Brown (Oxford: Oxford University Press, 2016), 51-71, <https://short-url.cc/1AQ8W> (accessed 3 August 2026).

4. التضامن ما بعد إعادة الإعمار

مرة أخرى، إن ما ترتكبه إسرائيل من إبادة جماعية في قطاع غزة هو حقيقة. نتيجة لهذه الديناميكية، تتطور ديناميكية موازية: التضامن العالمي ضد الإبادة. تعتبر حركات التضامن، من احتجاجات المواطنين وفعاليات مجموعات الناشطين، أمثلة على أنواع من الدعم الذي يمكن تقديمه لأهالي غزة. فإن أعمال التضامن تعزز النضال والمقاومة.^[18] وكما يرى بانتنغ وكملিকা، تعتبر التقارير الحديثة أن للصراع الطبقي والحد من دور السلطة الدينية وتفكك الأعراف التقليدية، دور مهم في تعزيز وظهور التضامن.^[19] مع ذلك، فإن حركة التضامن العالمية التي تطورت لم تكن فقط في الشوارع، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بل كان لها حضور نشط داخل الجامعات، ليس فقط من خلال الأساتذة الأكاديميين بل أيضاً من خلال الطلاب. وقد دعم عدد من الطلاب القضية الفلسطينية من خلال مجموعات عمل داخل الجامعات.^[20] ويخلق مفهوم التضامن روابط للعمل على المستوى الجماعي.

مع ذلك، أدت هذه الأفعال إلى قمع بعض الأصوات الأكاديمية، من قبل الشرطة، وقد خلقت تدخل وحدات القمع في حرم الجامعة وخارجه مناخاً من الخوف والترهيب تجاه المجموعات المشاركة. ويستخدم مفهوم معاداة السامية وحفظ النظام العام لتبرير لجوء السلطات إلى أنواع القمع، في ظل غياب أي تهديد على المستوى التشريعي. وتؤدي هذه الأساليب إلى انتهاك

[18] Bell hooks, *Feminist Theory: From Margin to Center* (Boston: South End Press, 1984).

[19] Keith G. Banting and Will Kymlicka, "The Political Sources of Solidarity in Diverse Societies," *SSRN Electronic Journal* (9 October 2015), <https://short-url.cc/1Cfja> (accessed 22 August 2026).

[20] Badaan, "Academic solidarity in the time of genocide."

حقوق الإنسان وتقويض المشاركة الديمقراطية والحد من النقاش العام.^[21]

كما أظهرت حكومات بعض الدول ذات التوجه اليساري، مثل بوليفيا وفنزويلا، تضامنها مع فلسطين من خلال الدعوة إلى عزل إسرائيل.^[22] وتعمل لصالح فلسطين من خلال السعي إلى تعزيز أفعال القانون الدولي، التي ينبغي أن تتمحور حول نشر حقوق الإنسان. تخلق الانتهاكات الإسرائيلية بالضرورة إطاراً يطالب النظام القانوني الدولي بأن يقوم بدور أكثر فعالية وينزع السياسة عن نفسه، وأن يبتعد عن التسييس. كما أن عقلية القبول بالإبادة الجماعية في غزة باعتبارها حدثاً ضرورياً في تزايد في الأوساط الأكاديمية، ما يؤسس لفشل على المستوى التاريخي. وبأخذ قمع الحكومات وإدارات الجامعات لحركات التضامن في عين الاعتبار، ينبغي أن يكون التضامن صلباً وثابتاً في نضاله المستمر هذا.

بالنظر إلى مفهوم التضامن بصفته إطاراً للاستدامة والتفاعل مع قضايا معقدة ودقيقة،^[23] من المهم التأكيد على أن التضامن، بصفته آلية عمل، لا يستطيع تغيير أسس المشكلة وجذورها ولا التأثير في القرارات. لكن يمكنه كشف الخطابات السائدة والمهيمنة، وأن يمارس نقداً أخلاقياً عليها. في حالة غزة، يمكن

[21] International Federation For Human Rights, *Solidarity as a Crime: Voices for Palestine Under Fire*, FIDH Report (Paris: FIDH, 2025), <https://short-url.cc/1vdeU> (accessed 3 August 2026).

[22] Ludvig Sunnemark, "The Palestine solidarity movement as solidarity ecology: Discourses and strategies of solidarity within the pro-Palestinian student movement," *Critical Sociology* (2025), <https://short-url.cc/1AQyq> (accessed 22 August 2026).

[23] Matthew Mabefam, Kennedy Mbeva and Issah Wumbila, "Things Fall Apart? Prospects of Solidarity in a Precarious World," *Social Inclusion* 13, (2025), <https://short-url.cc/1vdzQ> (accessed 22 August 2026).

للتضامن أن يكشف حقائق إعادة الإعمار من خلال تقديمها بصفقتها عملية متناقضة ومرتبطة بالربح وريادة الأعمال، أكثر من كونها حدثاً يهدف إلى خدمة مصالح الشعب الفلسطيني.

يعتمد شكل التضامن وتمظهراته على السياق الاجتماعي والاقتصادي المتغير. ويشكّل النظام الرأسمالي الإطار البنيوي الذي يحوي عمليتي التضامن وإعادة الإعمار، ومنه تكتسبان خصائص من النظام القائم، والذي يستند إلى منطق الربح لا الحاجات الإنسانية.

5. الرأسمالية، الحرب، وإعادة إنتاج حلقة مفرغة

بحسب ديدير فاسين، أحدث منطق الإجماع في وجه الإبادة الجماعية في غزة شرخاً في المنظومة الأخلاقية العالمية؛ فالْحَرْب في النظام الرأسمالي ليست استثناءً يعكّر صفو النظام، بل آلية حتمية.^[24] حسب النظرية الماركسية، من خصائص النظام الرأسمالي الأزمات ومراحل التراكم الزائد.^[25] وعندما لا تستطيع عمليات الإنتاج مواكبة مفهوم التراكم، يضطر النظام الرأسمالي للبحث عن مخرج، أي فرض إعادة هيكلة.

توفّر الحرب جولات جديدة من الاستثمار وخطط الأعمال التي تهدف إلى تحقيق أرباح كبيرة. وتؤدي العسكرة وظيفة داخل النظام الرأسمالي وليست انحرافاً عنه، فهي تسهم في استمرار تراكم رأس المال وفتح مجالات جديدة لعلاقات السلع وتحقيق

^[24] Didier Fassin, *Une étrange défaite: Sur le consentement à l'écrasement de Gaza* (Paris: La Découverte, 2024).

^[25] Tony Phillips, "Capitalism's accumulating crises: Henryk Grossman and the search for a Marxist theory of breakdown," *International Socialism* (2024), <https://short-url.cc/1AQFn> (accessed 3 August 2026).

فأض القيمة.^[26] في هذا الإطار الفكري، حل لينين الإمبريالية باعتبارها المرحلة الأعلى من الرأسمالية، حيث يمثل تصدير رأس المال والصراعات المتعددة بين الدول جزءاً من الخط الجيوسياسية.^[27] ولا يستطيع النظام الاقتصادي الرأسمالي القضاء على العسكرة لأنه يتغذى على الحرب، التي تشكّل إحدى آلياته.

ما يجري من أحداث مأساوية في غزة ليس بمعزل عن هذا المخطط البنيوي. حيث يشكّل تدمير البنية التحتية والأرض والمنطقة عموماً، فضلاً عن تهجير السكان، ظرفاً مثالية للمضي قدماً في خطط إعادة الإعمار. كما أن تجريد الشعب الفلسطيني على كل المستويات يعمل في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتقدم المشاريع الاقتصادية. في هذا السياق، تظهر نظرية أريغي عن الدورات المنظمة لتراكم رأس المال، أن علاقة تربط بين أزمات الرأسمالية وإعادة الترتيب الجيوسياسي ورسم الحدود وفق المصالح والعسكرة.^[28] تبرز غزة، فيما يتعلق بهذه العملية، بصفتها مساحة تطالب المصالح الجيوسياسية فيها بإعادة هيكلة ضمن حدود التفكير الرأسمالي. كما يقارب هذا التحليل الحرب في الرأسمالية بصفتها جزءاً من بنيتها، حيث يدار الدمار الناتج عنها من خلال تدخلات تقنية وإدارية. ما يحدث بشكل أساسي هو محاولة لإخفاء حجم الدمار الذي وقع، وجعل إعادة الإعمار وسيلة لإلغائه.

[26] Rosa Luxemburg, "Militarism as a Province of Accumulation," in *The Accumulation of Capital* (Marxists Internet Archive, 2019), <https://short-url.cc/1AQNi> (accessed 22 August 2026).

[27] In Defence of Marxism, "Lenin's 'Imperialism': understanding reality in order to transform it," *In Defence of Marxism* (2 May 2024), <https://short-url.cc/1AQOE> (accessed 3 August 2026).

[28] Giovanni Arrighi, *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times* (London, New York: Verso Books, 1994).

كما تذكرنا لي، تقوم الجهات الفاعلة في مشاريع إعادة الإعمار والإدارة بعملها بهدف تحفيز التنمية وتحقيق المصلحة العامة للسكان.^[29] إلا أنه يبدو أن هذه الإجراءات والعمليات مفروضة من الخارج أكثر من كونها تنشأ بصورة طبيعية من تفاعل السكان أنفسهم. ولا يكون رد فعل النظام الرأسمالي في مثل هذه الظروف غامضاً، بل يمثل جزءاً من بنيته الأساسية وطريقة تنظيمه. كما أن الأزمات في النظام الرأسمالي تتكرر لأن أسبابها البنيوية تظل دون معالجة.^[30] إن ظروف العنف والحرب التي طبقت في غزة تُستخدم كاستراتيجيات تُعد ضرورية لاستعادة ظروف تراكم رأس المال، عندما تواجه الآليات الاقتصادية عقبات ويصبح عملها غير قادر على تحقيق أهدافها. وعليه، تجعل تناقضات النظام الرأسمالي الحرب والعنف في منطق ما، عنصرين غير قابلين للفصل في ظلّ تفاقم مواطن الضعف فيها.

يمكن أيضاً فهم الدمار الموثق في غزة من خلال الإطار المفاهيمي والنظرية التي طورتها كلاين، والتي ترى أن الأزمات والكوارث تُستغل سياسياً واقتصادياً، بوصفها أشكالاً من «رأسمالية الدمار».^[31] ولا ينبغي النظر إلى الحرب والإبادة الجماعية المستمرة في غزة بوصفها حالة استثنائية داخل النظام الرأسمالي، بل كعملية يعاد من خلالها تنظيم قوى النظام. إن الحلول المطلوبة تستدعي ما هو أبعد من رد الفعل السياسي، وتستدعي البحث في الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحديث.

[29] Tania Murray Li, *The Will to Improve: Governmentality, Development, and the Practice of Politics* (Durham, NC: Duke University Press, 2007).

[30] Robert Brenner, *The Economics of Global Turbulence: The Advanced Capitalist Economies from Long Boom to Long Downturn, 1945-2005* (London: Verso, 2006), 41-96.

[31] Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (Canada: Vintage Canada, 2008).

6. النقاش

أظهر التحليل أعلاه أن المقاربة التي ينبغي اعتمادها في غزة يجب أن تتجاوز الأطر التقليدية لإدارة الصراع، لأنها ترتبط بإعادة هيكلة اقتصادية وفرض السلطة من قبل جهات خارجية وتهجير السكان قسراً. يجب التعامل مع غزة بوصفها مساحة تُمارس فيها السلطة على الحياة والموت، بالنظر إلى مفهوم «سياسات الموت» لمبمبي التي تفرّق بين من يُسمح له بالحياة ومن يُترك للموت.^[32] إن ممارسة العنف والقوة بالشكل القائم في غزة يؤديان إلى استنزاف السكان وإبادتهم ببطء. كما أن انهيار البنية التحتية والإصابات والإرهاق المزمن الناتج عن أجواء الخوف والعنف، تشكّل ظروف الحياة التي يعيش الفلسطينيون تحت وطأتها. ويتوافق طرح بوار مع نظرية مبمبي، حيث تشير إلى أن الدول الحديثة غيّرت أساليب ممارستها للقوة، فلم يعد النمط الكلاسيكي هو الإبادة الفورية فقط، بل أصبح يتمثل أيضاً في إحداث الإصابات والإعاقات والتشويه.^[33] وتؤدي هذه الأفعال إلى خلق مجتمع منهك نفسياً وجسدياً، وفي الوقت نفسه تخلق تبعية مباشرة وحاجة إلى المساعدة على كل المستويات.

إن الإحباط الذي يعيشه الشعب الفلسطيني لا يرتبط فقط بالإبادة الجماعية الجارية، بل هو نتيجة تراكمات امتدت لعقود.^[34] من جهة ينظر إلى التدخل الخارجي، على هيئة عملية حفظ للسلام مثلاً، بصفته ضرورياً. إلا أن الدول التي بإمكانها لعب دور في حقن الدماء ظلّت صامتة وغير فعالة. إن القبول بالإبادة التي يتعرض لها أهالي غزة تتسبّب بشرخ كبير في المنظومة

[32] Achille Mbembe, "Necropolitics," *Public Culture* 15, no.1 (2003).

[33] Jasbir K. Puar, *The Right to Maim: Debility, Capacity, Disability* (Durham, NC: Duke University Press, 2017).

[34] Enzo Traverso, *Gaza Faces History*, trans., Willard Wood (New York: Other Press, LLC, 2024).

الأخلاقية للمجتمع.^[35] وإن قبول الإبادة يضع مسؤولية تاريخية على عاتق الدول التي كان باستطاعتها وقفها والتمتت الحياد. كما أن هذا الموقف سيؤثر على مواصفات الدول في المستقبل بشكل تاريخي. ولا يعتبر هذا القبول الجماعي الحقيقة الوحيدة، بل تجدر الإشارة إلى قمع المظاهرات والمعارضة لهذه الأحداث المأساوية، حيث قامت دول عدة بمنع مواطنيها من التظاهر دعماً لفلسطين.^[36]

إن العزل المتعمد للشعب الفلسطيني وتحول الأزمات المؤقتة إلى أزمات دائمة، يشكلان حالة أصبحت تُعامل كما لو كانت أمراً طبيعياً. إن استحالة تحقيق الاستقرار في المنطقة تجعل النضال من أجل البقاء حالة مستمرة. أصبحت الحياة الفلسطينية، ويمكن القول المقاومة، تعني التعرض طويل الأمد لانعدام الأمن واللايقين. لن يستطيع قمع الأصوات الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني العادل أن يخفي الحقيقة الحتمية، وهي تفاقم الأزمة الأخلاقية التي يعيشها المجتمع اليوم في مواجهة الإبادة الجماعية الجارية.

الخلاصة

يظهر التحليل في هذه الورقة أن أشكال السلطة المفروضة على غزة لا تركز على احتياجات الناس، إنما يتم توجيهها بناء على الأرباح التي يمكن جنيها من إعادة الإعمار. إن فرض الأزمات وإدامتها يخلق ظروفاً تؤدي إلى محو السكان تدريجياً. كما يؤدي النقص المزمن في السلع الأساسية والخوف والإرهاب

[35] Fassin, *Une étrange défaite*.

[36] Middle East Eye, "Germany: Activists brave Berlin's police despite last-minute ban on Gaza protest," *Middle East Eye* (8 October 2025), <https://short-url.cc/1vdSn> (accessed 22 August 2026).

المستمران إلى انخفاض مستوى المعيشة، بينما يجري باستمرار تأجيل وتقويض عملية إعادة بناء البنية التحتية كاملةً. لا يتشكل الإطار السياسي نتيجة هذه العوامل فحسب، بل أيضاً نتيجة صمت الدول الغربية الذي يساهم في تشكل حالة من الإجماع على ما يحدث.

تستدعي الديناميكيات الراهنة في غزة إعادة النظر في المسؤولية الدولية إزاء الأزمات الإنسانية؛ إذ لا تقتصر التحديات على تقديم المساعدات أو إدارة الوضع فحسب، بل تمتد لتشمل ضرورة الكشف عن مسببات الكارثة. فتبني ممارسات تُديم الكارثة ينطوي على خطر تكريس وضع لا نهاية له. وفي نهاية المطاف، تكشف قضية غزة عن تناقض جوهري في النظام الرأسمالي؛ ففي حين يجري تصدير صورة من الازدهار عبر عمليات إعادة الإعمار والمبادرات ذات الطابع الإنساني، تتفاقم في المقابل ظروف التدهور. ولا يمكن اتخاذ اعتبار غزة «استثناء» للقاعدة العامة حجة مقبولة، لا سيما وأن الأسباب الجذرية للمشكلة يجري طمسها عمداً. لذا، بات من الضروري التصدي لهذه الممارسات والهيكل، للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأوضاع المأساوية مستقبلاً؛ إذ يتعين أن يتسم النضال والمقاومة بالاستمرارية في مواجهة واقعٍ ينطوي بوضوح على طرفين: الجناة والضحايا.

قائمة المصادر

- Alarabed, Wadee. 2024. "The Myth of Gaza's Reconstruction." *Journal of Peacebuilding & Development* 19 (1).
- Arab Center Washington DC. 2025. "The GREAT Trust for Gaza: A Blueprint for Dispossession, Not Reconstruction." *Arab Center Washington DC*. 4 September. <https://short-url.cc/1vd4f>. Accessed 22 August 2026.
- Arrighi, Giovanni. 1994. *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times*. London, New York: Verso Books.

- Badaan, Vivienne and Mai Abu Moghli. 2025. "Academic solidarity in the time of genocide." *Globalisation, Societies and Education* 24 (1).
- Banting, Keith G., and Will Kymlicka. 2015. "The Political Sources of Solidarity in Diverse Societies". *SSRN Electronic Journal*. 9 October. <https://short-url.cc/1Cfja>. Accessed 22 August 2026.
- Barakat, Sultan and Firas Masri. 2017. "Still in Ruins: Reviving the Stalled Reconstruction of Gaza." *Brookings*. 22 August. <https://short-url.cc/1vcaz>. Accessed 22 August 2026.
- Barakat, Sultan, Sansom Milton and Ghassan Elkahout. 2018. "The Gaza Reconstruction Mechanism: Old Wine in New Bottlenecks." *Journal of Intervention and Statebuilding* 12 (2). <https://short-url.cc/1AP5P>. Accessed 22 August 2026.
- Brenner, Robert. 2006. *The Economics of Global Turbulence: The Advanced Capitalist Economies from Long Boom to Long Downturn, 1945-2005*. London: Verso.
- Castillo, Graciana Del. 2016. "Economic Reconstruction and Reforms in Post-Conflict Countries." In *Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding*, by Graciana Del Castillo. Edited by Arnim Langer and Graham K. Brown. 51-71. Oxford: Oxford University Press. <https://short-url.cc/1AQ8W>. Accessed 3 August 2026.
- Duffield, Mark. 2009. *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples*. UK: Polity Press.
- Fassin, Didier. 2024. *Une étrange défaite. Sur le consentement à l'écrasement de Gaza*. Paris: La Découverte.
- Fischer, Martina. 2004 "Recovering from Violent Conflict: Regeneration and (Re-)Integration as Elements of Peacebuilding." in *Transforming Ethnopolitical Conflict: The Berghof Handbook*. Edited by Alex Austin, Martina Fischer and Norbert Ropers. 372-402. Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden. <https://short-url.cc/1CeOD>. Accessed 22 August 2026.
- Gisha — Legal Center for Freedom of Movement. 2016. *The Gaza Cheat Sheet: Real Data on the Gaza Closure*. Fact Report. Israel: Gisha. <https://short-url.cc/1AP4o>. Accessed 22 August 2026.
- Hooks, Bell. 1984. *Feminist Theory: From Margin to Center*. Boston: South End Press.

- In Defence of Marxism. 2024. "Lenin's 'Imperialism': understanding reality in order to transform it." *In Defence of Marxism*. 2 May. <https://short-url.cc/1AQOE>. Accessed 22 August 2026.
- International Federation for Human Rights. 2025. *Solidarity as a Crime: Voices for Palestine Under Fire*. FIDH Report. Paris: FIDH. <https://short-url.cc/1vdeU>. Accessed 22 August 2026.
- Klein, Naomi. 2008. *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. Canada: Vintage Canada.
- Li, Tania Murray. 2007. *The Will to Improve: Governmentality, Development, and the Practice of Politics*. Durham, NC: Duke University Press.
- Luxemburg, Rosa. 2019. "Militarism as a Province of Accumulation." In *The Accumulation of Capital*. by Rosa Luxemburg. Marxists Internet Archive. <https://short-url.cc/1AQNi>. Accessed 22 August 2026.
- Mabefam, Matthew, Kennedy Mbeva and Issah Wumbla. 2025. "Things Fall Apart? Prospects of Solidarity in a Precarious World." *Social Inclusion*. Vol. 13. <https://short-url.cc/1vdzQ>. Accessed 22 August 2026.
- Mbembe, Achille. "Necropolitics." 2003. *Public Culture* 15(1).
- Middle East Eye. 2025. "Germany: Activists brave Berlin's police despite last-minute ban on Gaza protest." *Middle East Eye*. <https://short-url.cc/1vdSn>. Accessed 22 August 2026.
- Phillips, Tony. 2024. "Capitalism's accumulating crises: Henryk Grossman and the search for a Marxist theory of breakdown." *International Socialism*. 11April. <https://short-url.cc/1AQFn>. Accessed 22 August 2026.
- Puar, Jasbir K. 2017. *The Right to Maim: Debility, Capacity, Disability*. Durham, NC: Duke University Press.
- Ramnarain, Smita. 2013. "The political economy of peacebuilding: The case of women's cooperatives in Nepal." *The Economics of Peace and Security Journal* 8 (2). <https://short-url.cc/1AP3H>. Accessed 3 August 2026.
- Roy, Sara. 1987. "The Gaza Strip." *Journal of Palestine Studies* 17 (1).
- Sears, Jonathan M. 2020. "State Legitimacy in Mali: Crisis, Contest, (Re) construction." *Peace Research* 52 (1). <https://short-url.cc/1AP9D>. Accessed 22 August 2026.

Sunnemark, Ludvig. 2025. "The Palestine solidarity movement as solidarity ecology: Discourses and strategies of solidarity within the pro-Palestinian student movement." *Critical Sociology*. <https://short-url.cc/1AQyq>. Accessed 22 August 2026.

The Washington Post. 2025. *The GREAT Trust: From a Demolished Iranian Proxy to a Prosperous Abrahamic Ally*. Strategic Report. Washington: The Washington Post. <https://short-url.cc/1AQ1u>. Accessed 22 August 2026.

Traverso, Enzo. 2024. *Gaza Faces History*. Translated by Willard Wood. New York: Other Press, LLC.

غزة بين الإباداة وإعادة التخييل: تحولات المكان وخطاب الإعمار

سليم أبو ظاهر

1. مدخل

إلى جانب الخسائر البشرية المهولة، تسببت حرب الإباداة في قطاع غزة بتدمير نحو 90% من بنيتها التحتية وأكثر من 70% من وحداتها السكنية. واستناداً إلى مخرجات برنامج تحليل الأقمار الصناعية التابع للأمم المتحدة (UNOSAT)، نتج عن ذلك حوالي 61 مليون طن من الركام،^[1] بعد أن ألقت إسرائيل على غزة ما يزيد عن 200 ألف طن من المتفجرات، فيما قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تكلفة إعادة الإعمار بنحو 70 مليار دولار.^[2]

^[1] روسيا اليوم، «بيانات صادمة.. 61 مليون طن من الانقراض تخنق غزة»، **روسيا اليوم** (24 تشرين الأول/أكتوبر 2025)، <https://bit.ly/4w2JIc9> (تاريخ الوصول 20 حزيران/يونيو 2026).

^[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، «الأمم المتحدة تقدر تكلفة إعادة إعمار غزة بـ 70 مليار دولار»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا** (14 تشرين الأول/أكتوبر 2025)، <https://www.wafa.ps/Pages/Details/133882> (تاريخ الوصول 20 حزيران/يونيو 2026).

تعالج هذه المداخلات التحولات البنيوية والسياسية العميقة التي شهدتها غزة، من خلال ثلاث مقاربات تضيء على أبعاد المكان وجغرافيا السيطرة، والتحولات الخطابية العالمية، وإشكاليات إعادة الإعمار في سياق الإبادة الجارية. ينطلق المحور الأول من تحليل بنية السيطرة المكانية في غزة، باعتبارها نموذجاً معمولاً لـ «الاحتجاز المكاني». أما المحور الثاني، فيتناول التحول التدريجي في الخطاب السياسي والإعلامي العالمي تجاه الجرائم المرتكبة في غزة. ويسلط المحور الثالث الضوء على إعادة الإعمار باعتبارها ساحة مركزية للصراع، ذلك أنه وفي مقابل المبادرات الدولية النيوليبرالية التي تفصل الإعمار عن السياق السياسي، تبرز رؤية محلية وأكاديمية قاعدية تسعى لربط الإعمار بالتححر الوطني، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز السيادة على الحيز العمراني والمعرفي، فيما تهيمن اليوم رؤية غربية تساهم في تهميش الفلسطينيين وتعيد تشكيل الاحتجاز بمنطق الوصاية الدولية.

2. غزة: بين استراتيجيات الإخضاع وسياسات الطرد القسري

لم تكن غزة يوماً مجرد رقعة جغرافية صغيرة مطلة على البحر، بل ظلت على الدوام عقدة سياسية وأمنية واستراتيجية في الوعي الصهيوني، مشكّلة أحد أكثر الملفات تعقيداً في النظامين الإقليمي والدولي المرتبطين بالقضية الفلسطينية. فمنذ العام 1948، تحوّل القطاع من مساحة لجوء مؤقت إلى مركز سياسي ورمزي لتشكيل الوعي والهوية الفلسطينية، وصار بؤرة سياسية وأمنية مركزية تحدّد شكل العلاقة بين الفلسطينيين ودول الجوار وإسرائيل التي لطالما سعت إلى عزله أو تفكيكه، باعتباره عبئاً أمنياً وديموغرافياً وسياسياً مقلقاً، غير قابل للدمج في المشروع الصهيوني. وقد عبّر إسحق رابين عن الرؤية الأمنية الإسرائيلية

المتشددة حين تمثي «أن تغرق غزة في البحر». ومنذ الانسحاب الأحادي الذي نفذه أرئيل شارون في العام 2005، تعاملت إسرائيل مع قطاع غزة ككيان منفصل ومعزول، تُسقط عليه أدواتها الأمنية وتتحكم بمنافذه وتحاصره. لكن العزل لم يكن غاية في حد ذاته، بل تمهيداً لتحويل غزة إلى «مختبر»، لاختبار السياسات الجديدة للإخضاع والسيطرة بما في ذلك الأسلحة وأنظمة المراقبة.

تسعى إسرائيل، منذ عقود، عبر الحصار والعدوان المتكرر ومحاولات تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية، إلى جعل غزة مكاناً طارداً لأهلها، ودفع السكان إلى التفكير في الهجرة، سواء تحت ضغط الفقر أو بفعل الدمار أو من خلال الإغراءات المبثقة بمشاريع إنسانية واقتصادية ظاهرها الرعاية وباطنها الإفراغ والترحيل؛ إذ تقوم العقيدة الصهيونية منذ نشأتها على فكرة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وهي مقولة تختصر جوهر المشروع الاستيطاني القائم على نفي وجود الفلسطينيين، إما عبر محوهم الفعلي أو عبر إحالتهم إلى كائنات فائضة عن الحاجة، لا مكان لها في السردية المهيمنة. وقد برزت دعوات صريحة من وزراء في الحكومة الإسرائيلية تطالب بطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، على نحو يُذكر بمشاريع التهجير الصهيونية الأولى خلال نكبة العام 1948. وما يزيد من خطورة هذه المقترحات هو أن بعضها يُقدّم في إطار «حلول إنسانية» مغلفة بإطار أخلاقي زائف لإخراج السكان من «جحيم الحرب»، و«تطبيع» فكرة مغادرتهم أو نفيهم القسري.

قبل نحو ثلاث سنوات حظيت وبعض الزملاء بفرصة لزيارة غزة.^[3] لم يكن دخولنا، متى ما حصلنا على تصريح لذلك،

[3] انظر حول هذه الزيارة: سليم أبو ظاهر، «من رام الله... هنا غزة»،

فسحة ثقافية (23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، <https://bit.ly/4ec3XN1>،

(تاريخ الوصول 20 حزيران/يونيو 2026).

يُعدّ إشكالياً ككارثة الخروج منها. وصلنا بعد ساعات، عبر منظومة من الحواجز الأمنية التي تضبط حركة الفلسطينيين وتعيقها. في الطريق مزارع أبقار لشارون، ومناحل عسل لمردخاي، ومنطاد يراقب كلّ تحرّكات أهل غزة. بعد المرور بعسقلان بدقائق، تفاجئنا في منتصف الطريق بمبنى ضخم مجهّز ومُعدّ على غرار صالات المطارات الدوليّة، حيث تتموضع يافطة تحمل عبارة «أهلاً وسهلاً بكم في «معبّر إيرز»»، باللغتين العبريّة والإنجليزيّة، إلى جانب اللغة العربيّة، وتعطي طابعاً عالمياً يُكسِبُ «الحاجز» صفة «المعبّر»، في محاولة ظاهرة لنفي صفة «الحاجز» الذي يقطع أوصال الجغرافيا، ويعبث بالنسيج العمراني والإيكولوجيا الحضريّة الفلسطينيّة، ضمن سياق استعماريّ مستمرّ ومنهج.

تُعتبر الحواجز إحدى الطرق المتعدّدة التي توفّظها منظومة الاحتلال في سعيها المستمرّ إلى تطوير أدوات السيطرة الاستعماريّة على الحيّز الفلسطينيّ، وفرض إجراءات أمنيّة ورقابيّة رقميّة مشدّدة على حركة المواطنين، وتشويه الخرائط والبيانات المكانيّة، إضافة إلى الحدّ من تطوّر قطاع الاتّصالات والمعلوماتيّة، واستمرار التحكّم بطيف ترددات الاتّصال الفلسطينيّ، الذي يقتصر حالياً على الجيل الثاني في غزة، والجيل الثالث في الضفّة الغربيّة، وعرقلة إدماج عناصر التكنولوجيا المتقدّمة في حياة الفلسطينيين اليوميّة، وتقويض ركائز إقامة دولة فلسطينيّة مكتملة الأركان.

وفي الوقت الذي ينضوي فيه ترتيب الحواجز العسكريّة وتوزيعها على إعادة تشكيل للمنظومة الحضريّة الفلسطينيّة، يبدو جلياً كيف أنّ المعلوماتيّة أدت دوراً مميزاً في تكريس مظاهر اللامساواة وعلاقات القوّة غير المتكافئة بين المستعمر والمستعمر، إذ امتدّت الممارسات الاحتلاليّة «الرقميّة» لتطال كلّ أشكال العيش والتطوّر الطبيعيّ للفلسطينيين، كما عمدت

إسرائيل إلى استخدام التكنولوجيا أداة لتكريس وبسط النفوذ والاستحواذ على الأرض، وتجزئة المناطق الفلسطينية، وتعزيز منظومة الضبط والمراقبة، وفرضها كحقيقة راسخة أو واقع ثابت.

على الحاجز، توظف إسرائيل كل التكنولوجيا الممكنة لإدارة مرور الفلسطينيين وضبطه، وينتقل قرار المرور إلى منظومة الرقابة الإلكترونية والتصاريع والبطاقات الممغنطة أو البيومترية. ورغم كل مساعي الترويج للحواجز باعتبارها «معايير» متطورة تكنولوجياً، بغرض تسهيل حياة الفلسطينيين وتنقلاتهم، ومحاولات إخفاء فظاظة النظام وقبحه، وإقحامه بطريقة خارجية وغير متسقة مع محيطه الفلسطيني، إلا أنه، وبالنظر إلى بنية الاستعمار الإسرائيلي والمصفوفة العلائقية لترتيب الحيز، وإلى ديناميات القوة التي تحدّد ملامح الحاجز، يظهر كيف أنّ إسرائيل قامت بتوظيف التكنولوجيا والعمارة لمراقبة تحركات الفلسطينيين وضبطها، وتكريس سياسة السيطرة والإخضاع التي تمارسها على الحواجز.

كنا على مشارف العيد، وكان طفلي الصغير ينتظر هدية أو لعبة يحضرها «بابا»، كعادته عندما يسافر، لكن لا يُسمح لك بإخراج شيء من غرّة - التي كان بوذي لو أستطيع حملها وأخذها كلّها معي. في غرّة، تترك بعضاً منك رغماً عنك، بقايا زجاجة عطر أهدتك إياها حبيبتك في عيد الحب، موس الحلاقة، وشاحن الهاتف، وقلبك. يُسمح لك بالعودة صفر اليدين وخالي الوفاض، إلا من بعض مشاعر وذكريات يحاول جهاز التفتيش، الذي ينتهك «عرض أفكارك» وحرية جسدك في طريق العودة إلى رام الله، أن يجردك منها ويمحوها من ذاكرتك، ويبعدك عنها تماماً ككل لحظات السعادة التي تعيشها في هذه المدينة.

3. تحولات السرد والخطاب العالمي بشأن الإبادة الجماعية في غزة

إثر اندلاع العدوان الشامل على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وثّقت عدة منظمات دولية وإنسانية، بالإضافة إلى تقارير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، أنماطاً ممنهجة من التدمير والقتل والاستهداف غير التمييزي ضد الفلسطينيين، ترقى إلى جرائم حرب أو إبادة جماعية. رغم ذلك، فإن الاستجابات السائدة في المراحل الأولى، خصوصاً من قبل الإعلام والحكومات الغربية، كررت إلى حد كبير الرواية الإسرائيلية، مستخدمةً مصطلحات مثل «الدفاع عن النفس» و«مكافحة الإرهاب»، فيما تم تهميش الرواية الفلسطينية أو إدراجها ضمن إطار أمني يُجرّد السكان المدنيين في غزة من إنسانيتهم. ثم ظهرت لاحقاً مؤشرات على تحولات في هذا الخطاب، متمثلة ابتداءً بلجوء جنوب إفريقيا إلى مساءلة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، في أول توظيف رسمي ومباشر لمصطلح «الإبادة الجماعية»، الأمر الذي شكل نقطة تحول فارقة دفعت بالسردية الحقوقية والمواقف السياسية والدبلوماسية إلى مستويات غير مسبوقة.

منذ أواخر العام 2024، أخذت تظهر شروخ في السردية الإسرائيلية المهيمنة، مترافقة مع نماذج مختلفة للتحولات في مجال الإعلام. حيث بدأت بعض وسائل الإعلام الغربية بالانتقال من توصيف العدوان بوصفه «نزاع متبادل»، إلى توصيفه كعنف بنيوي ممنهج يرقى إلى اعتباره فظائع وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية، فيما أتاح دخول صحفيين مستقلين من الخارج، وصناع محتوى من داخل غزة عبر منصات التواصل الاجتماعي، إعادة تشكيل السردية. حيث لعب النشاط الرقمي دوراً محورياً في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وتجاوز حواجز

الإعلام التقليدي، وتقديم تغطيات يومية وروايات إنسانية أعادت تشكيل الوعي العام، وكشفت عن لقطات مباشرة وشهادات مدنية ودمار يناقض الروايات الرسمية الإسرائيلية، كما بدأت مؤسسات عديدة باستخدام عبارات من قبيل «قصف عشوائي» و«مجزرة مدنيين» بشكل أكثر تكراراً.

أما على صعيد الخطاب السياسي، ورغم استمرار السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل، إلا أننا قد بدأنا نشهد بعض جوانب التحول الظاهري في هذا التوجه، إضافة إلى سلوك بعض دول أوروبا والجنوب العالمي التي كانت قد بدأت فعلاً بالابتعاد تدريجياً عن هذا المسار، حيث ظهرت مواقف أكثر حذراً أو انتقاداً من بعض البرلمانات الأوروبية، وجرّت تحركات قانونية في دول مثل بلجيكا، وأيرلندا، وتشيلي، لمحاكمة المسؤولين عن الفظائع المرتكبة في غزة، وأصدرت إدانات رسمية للأفعال الإسرائيلية باعتبارها جرائم حرب محتملة أو إبادة جماعية.

ومع أن التحولات في الخطاب الإعلامي والسياسي ما تزال تدريجية وهشة، ولا تجسد تحولاً بنوياً في المواقف الغربية، إلا أنها باتت متسارعة وأخذت تشير إلى لحظة مفصلية محتملة، وتمثل فرصة لإعادة تعريف السردية الفلسطينية دولياً وموضوعة القضية الفلسطينية ضمن إطار أوسع من الحركات التي تعمل على مناهضة الاستعمار ودعم حقوق الإنسان عالمياً، إضافة إلى دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع دوائر الضغط الشعبي والأكاديمي.

ومما لا شك فيه أن التحولات في مشهدية الخطاب العالمي، والتصاعد في استخدام وتوظيف مصطلح الإبادة الجماعية، دفعت عدة دول إلى مراجعة علاقاتها مع إسرائيل، حيث اعتبر الرئيس البرازيلي أنه «لا يوجد قتال في غزة، بل جيش إسرائيلي يقتل النساء والأطفال». من ناحية أخرى، أعلنت بريطانيا وأربع

دول غربية فرض عقوبات على وزيرين إسرائيليين بسبب التحريض على العنف ضد الفلسطينيين، كذلك بدأت حملات المقاطعة (BDS) تكتسب زخماً جديداً في الجامعات الغربية والأمريكية. أما الرئيس الكولومبي، فقد قرّر قطع العلاقات مع إسرائيل ودعا إلى تشكيل جيش دولي لتحرير فلسطين، واصفاً غزة بـ «عاصمة المقاومة في العالم»!

وبرغم الكلفة الإنسانية الهائلة، إلا أن غزة أعادت المسألة الفلسطينية إلى الواجهة العالمية، إذ شهد العامان الأخيران موجة اعترافات واسعة بالدولة الفلسطينية من دول مؤثرة كالمملكة المتحدة وفرنسا، إلى جانب «إعلان نيويورك» الصادر عن المؤتمر الدولي رفيع المستوى في تموز/ يوليو 2025 الذي أوصى باتخاذ خطوات عملية نحو إنهاء الصراع ووقف الإبادة والعدوان الهتمي على غزة، وتثبيت الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة قائمة رغم استمرار الاحتلال.

4. «المؤقتية الدائمة» كاستراتيجية لإعادة إنتاج

الاحتلال

منذ العام 2008، ومع تكرار الاعتداءات الإسرائيلية وصولاً إلى الإبادة الجماعية بين العامين 2023 و 2025، تحوّل القطاع إلى نقطة اختبار للضمير الدولي. وقد طُرحت خلال العامين الأخيرين العديد من الخطط والرؤى لإنهاء الصراع وإعادة إعمار غزة؛ إلا أن عدداً منها انطوى على أهداف إدارية وأمنية واقتصادية وسياسية. تتراوح هذه الرؤى بين حلول تركز على السيادة الفلسطينية الكاملة وإنهاء الاحتلال، إلى أخرى تفرض وصاية دولية، وصولاً إلى مقترحات تركز على الهيمنة الأمنية الإسرائيلية المطلقة، التي غالباً ما تجسد محاولة لإعادة هندسة القطاع بما يخدم توازنات القوى الإقليمية، أكثر من كونها

حلولاً تُعنى بالبعدين الإنساني والتنموي للسكان المنكوبين. ما يؤكد أن قراءة هذه السياسات ليست مجرد تمرين بحثي، بل هي مدخل أساسي لفك شيفرة المستقبل السياسي للقضية الفلسطينية وموقعها في المعادلة الإقليمية المتحولة.

يمكن تلمس هذا التناقض بوضوح عبر مقارنة ثلاث مقاربات رئيسية: **الخطة المصرية-الفلسطينية** التي حظيت بدعم عربي وإسلامي وأوروبي وواجهت رفضاً أمريكياً-إسرائيلياً، وإعلان نيويورك بقيادة كل من السعودية وفرنسا، و**خطة ترامب** التي تهدف إلى فرض واقع جديد وتجاوز الشرعية الفلسطينية، وجرى على إثرها وقف العدوان الأخير على غزة. وتشكل هذه الخطط نماذج بارزة للتباين، وتجسداً لنماذج تحالفات دولية وإقليمية مختلفة: المشروع العربي القائم على الشرعية الفلسطينية، والإطار الدولي الداعم للحل السياسي، ونموذج الهيمنة السياسية «الأمنية» والاقتصادية البديل.

يمكن تحليل هذا التباين عبر ثلاثة محاور أساسية: طبيعة الإدارة، والأمن، والبعء السياسي. وفي حين تتبنى الخطة المصرية قيادة فلسطينية كاملة بعد مرحلة انتقالية قصيرة، ويدعم إعلان نيويورك عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة في إطار دولي، تستبعد خطة ترامب القيادة الفلسطينية وتقدم نموذج الإدارة الدولية المؤقتة من دون مسار واضح للحل. ومن الناحية الأمنية، تدعو الخطة المصرية وإعلان نيويورك إلى انسحاب إسرائيلي كامل ونشر قوات دولية، بينما تحافظ خطة ترامب على السيطرة الأمنية الإسرائيلية «المحيطة». أما سياسياً، فتربط الخطة المصرية وإعلان نيويورك بين الإعمار والمسار نحو حل الدولتين، فيما تنظر خطة ترامب - التي تم تأطيرها دولياً من خلال قرار مجلس الأمن 2803 - إلى التنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي باعتبارهما شرطاً مسبقاً لمسار حق تقرير المصير.

ويمكن القول إن النموذج الأخير المتجسد في «الخطة الشاملة لإنهاء الصراع في غزة» التي أعلنها ترامب في أيلول/ سبتمبر 2025، يقدم إطاراً واضحاً لما يمكن وصفه بـ «المؤقتية الدائمة»؛ ورغم أن الخطة تُقدّم كمرحلة انتقالية، إلا أن بنيتها تكشف عن ترتيبات مستمرة ومفتوحة المدى، ما يجعل «المرحلة الانتقالية» هي النظام السياسي الفعلي. إذ تنص الخطة على تشكيل لجنة فلسطينية تكنوقراطية، تُشرف عليها هيئة دولية جديدة تُسمى «مجلس السلام» برئاسة ترامب نفسه، تتولى إدارة غزة حتى تنجز السلطة الفلسطينية برنامج إصلاح واسع النطاق وتُثبت قدرتها على الحكم بفعالية، من دون تحديد جدول زمني أو معايير واضحة. وبموازاة ذلك، يتم إنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة (ISF) تتولى الأمن الداخلي والخارجي. وقد أُشير إليها في الوثيقة نفسها بأنها «الحل الأمني الداخلي طويل المدى».

مما لا شك فيه أن غياب إطار زمني واضح لمراحل الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وربطه بتحقيق شروط أمنية وسياسية مفتوحة، يعمّق من طابع المؤقتية الدائمة؛ إذ يجعل توقيت الانتقال الفعلي خاضعاً لمتغيرات «ضبابية» وغير محددة زمنياً، الأمر الذي يعرّز الطابع المفتوح للمرحلة الانتقالية ويحولها إلى وضع مستقر طويل الأمد. بالتالي، فإن هذا التصميم المؤسسي يخلق نظاماً انتقالياً بلا نهاية واضحة، ويجمّد القضايا السياسية الأساسية، ويعيد تعريف «المؤقت» بوصفه الوضع النهائي نفسه. ويشبه ذلك أنماط الحكم التي نشأت في كوسوفو، والبوسنة والهرسك، حيث تحولت الإدارات المؤقتة إلى ترتيبات «مرحلية دائمة» ووصاية دولية طويلة الأمد.

كما تم الإعلان مؤخراً عن تصور أمريكي لتقسيم قطاع غزة إلى منطقتين: خضراء خاضعة لسيطرة القوات الإسرائيلية وقوة الاستقرار الدولية، وفيها سيتم البدء بالبناء وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار، وأخرى حمراء خاضعة لحماس، خارج

ما صار يُعرف بالخط الأصفر، وستبقى مدمرة، بلا خطط تذكر لإعادة البناء أو توفير خدمات أساسية. وهكذا، فقد تُصبح غزة محكومة فعلياً من خلال إدارة دولية أمنية وتنموية دائمة، بوصاية دولية، ومن دون إعلان صريح عن وضع جديد أو تسوية سياسية نهائية.

قائمة المصادر

- أبو ظاهر، سليم. 2022. «من رام الله... هنا غزة». *فسحة ثقافية*. <https://bit.ly/4ec3XNI>. تاريخ الوصول 20 حزيران/يونيو 2026.
- روسيا اليوم. 2025. «بيانات صادمة. 61 مليون طن من الأنقاض تخنق غزة».
- روسيا اليوم**. <https://bit.ly/4w2JIc9>. تاريخ الوصول 20 حزيران/يونيو 2026.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. 2025. «الأمم المتحدة تقدر تكلفة إعادة إعمار غزة بـ 70 مليار دولار». *وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا*. <https://www.wafa.ps/Pages/Details/133882>. تاريخ الوصول 20 حزيران/يونيو 2026.

هذا الكتاب

تُقدّم مؤتمر مواطن السنوي الثلاثون، مطلع كانون الأول/ديسمبر 2025، تحت عنوان «وقّع الإبادة في غزة على مستقبل العالم وقراءة القضية الفلسطينية»، مستلهماً تشخيص الأزمة البنيوية الخائفة للنظام العالمي، وما ينتج عنها من تهديد مباشر بتدمير الحضارة الإنسانية وتصادم الفاشية والوحشية الإمبريالية.

تعالج الأوراق التي يضمها هذا الكتاب واقع الحرب الإبادة على غزة، بوصفها تجسيدا ونموذجاً عملياً للمشروع النيوليبرالي والفاشي الصاعد، ومراًة جلية لتقهقر القانون الدولي والنظام الليبرالي القائم على القواعد والمؤسسات الدولية. كما تناقش الأوراق أبعاد التضامن الأممي، وتعرّي تعاضد أدوات القمع الاستعماري والرأسمالي والسجون وإعادة الإعمار الموجهة، مؤكدةً على موقع فلسطين كبوصلة لنضال الأحرار. وتطرح تحليلاً عميقاً لسبل الخروج من الأزمة، عبر بناء حركة أممية تقدمية تربط النضال الفلسطيني بإعادة صياغة نظام عالمي جديد، أكثر عدلاً وإنسانية.

تهدف سلسلة «مداخلات وأوراق نقدية» إلى تفعيل وتعميق النقاش النقدي حول قضايا محورية تتعلق بالتحولات في فلسطين والعالم. وهي تعكس في الغالب ما يدور في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المعهد بشكل مستمر.

ISBN 978-9950-408-29-6



9 789950 408296



جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights